

حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي

«دراسة تطبيقية مقارنة»

تأليف

علي خليل اسماعيل الحديشي



1999

حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي

(دراسة تطبيقية مقارنة)

- تاليف على خليل اسماعيل الحديشي
- حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي
» دراسة تطبيقية مقارنة»
- الطبعة الأولى / الإصدار الأول ١٩٩٩
- جميع حقوق التاليف والطبع والنشر محفوظة للناشر.



■ الناشر / مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - ساحة الجامع الحسيني - عمارة الحجري
هاتف وفاكس ٤٦٤٦٣٦١ ص. ب ١٥٣٢ عمان - الأردن

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختران مادته بطريقة الإشرجاع، أو نقله على أي وسيلة، أو بآية طريقة إلإلكترونية كانت، أم ميكانيكية، أم بالتصوير، أم بالتسجيل أو بخلاف ذلك، إلا موافقة الناشر على هذا كتابة مقدماً.

All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage retrieval system, without the prior permission in writing of the publisher.

■ التضييد والاخراج الداخلي وفرز الالوان والافلام :
السوق للدعماية والإعلان / قسم الخدمات المطبوعية
تلفون ١٦٦٠٠٦٥ فاكس ٤٦١٨١٩٠ عمان - الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

(زفع ور جان) من شد، وفون كل ذي علم عذاب

صرن الله العظيم

سورة يوسف/ الآية (٧٦)

الأهـمـاء

الى . . . وصلني مهد الحضارات العريقة . . . اخلاصاً

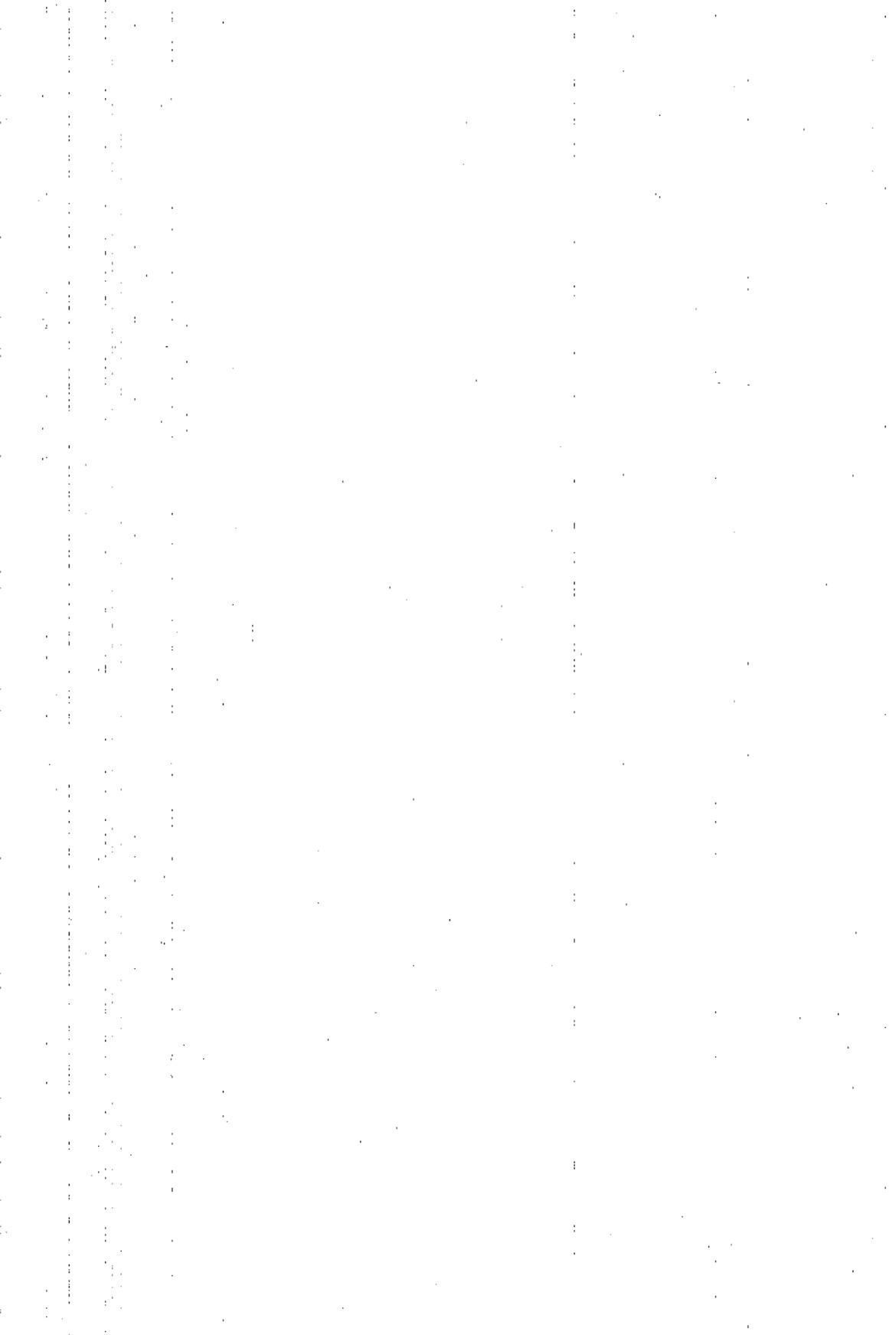
الى . . . والدي ووالدتي . . . اكراماً

الى . . . هن يفيض لهم قلبي حباً وحناناً

** زوجتي العزيزة

** أطفالي الأحباء

مصلفى وحيدر



شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام الا ان اتقدم بالشكر الجزيل وبالامتنان والتقدير الى استاذى المشرف الدكتور عصام العطية للتوجيهات القيمة والجهود المتميزة التي كانت لي خير عون للوصول بهذا البحث الى ما هو عليه وما قدمه لي من ارشادات ومساعدة قيمة أسهمت في اضاءة الطريق لاختيار وتحديد موضوع الرسالة.

وأود ايضا ان ابدي تقديرى للاستاذ الدكتور محمد عبد الله الدورى لحسن رعايته لي طوال فترة دراستي العليا في القسم.

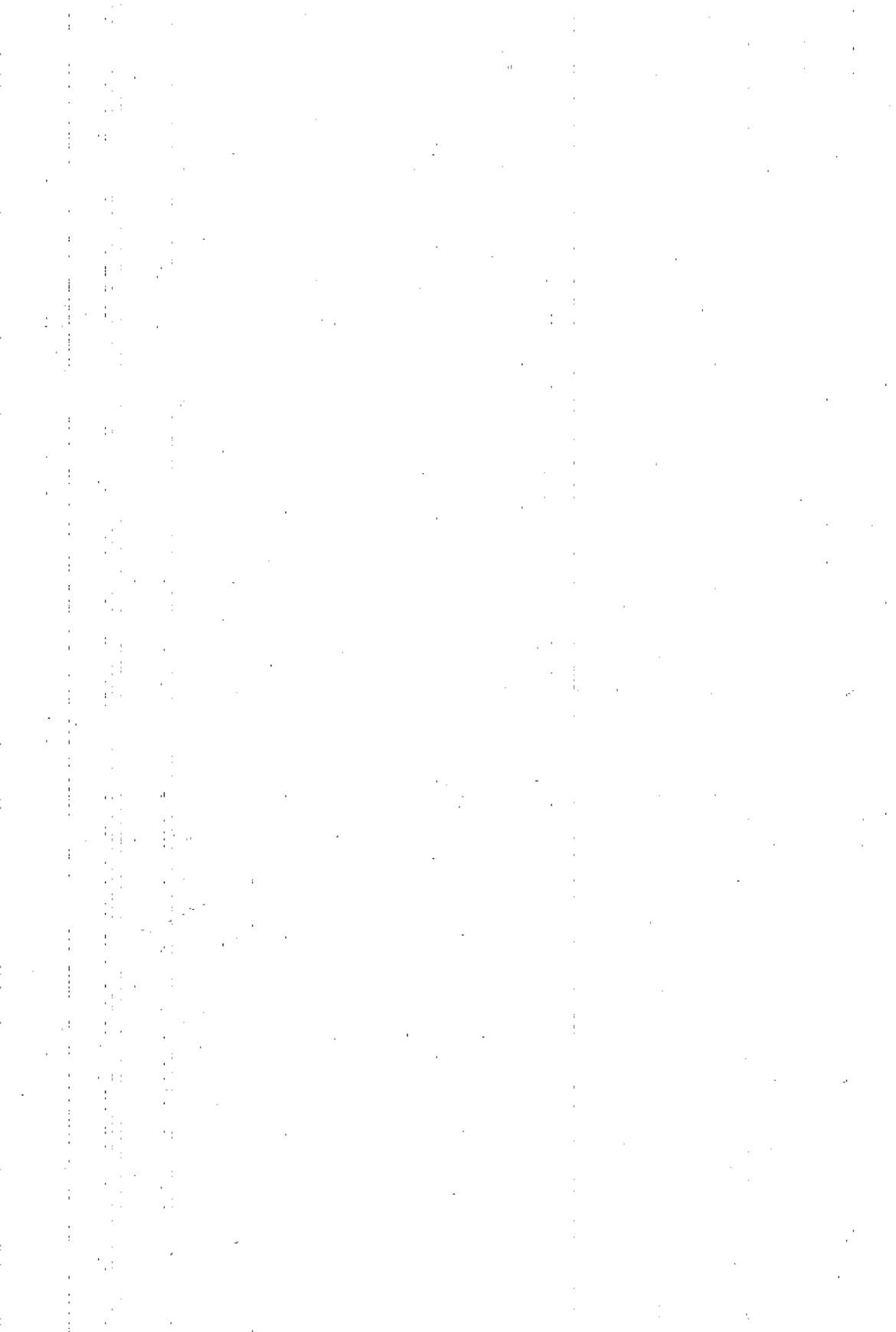
ولا بد لي ان انقدم بالشكر الجزيل للسادة المسؤولين في الاقسام المختلفة للمؤسسة العامة للاثار والتراث لما بذلوه من مساعدة ودعم وبشكل خاص الى السيد رئيس المؤسسة الدكتور مؤيد سعيد، والمساورة القانوني الاستاذ عبد الصاحب الهر لما قدموه لي من مساعدة في الحصول على المعلومات والمراجع الخاصة بموضوع البحث.

كما أسجل امتناني وشكري للدكتورة (ساجدة هاشم الحيالي) كلية التربية للبنات - قسم اللغة العربية لتفضلها بمهمة التدقيق اللغوي لهذه الاطروحة والتي كانت في غاية الكرم والطيبة والأمانة معى.

ولا يفوتيني ان اخص زوجتي العزيزة بوافر التقدير والامتنان على ما ابدته لي من عون خلال مدة دراستي.

كما اوجه شكري الجزيل لموظفي مكتبة كلية القانون، وزميلي العزيز فراس يازوز لما قدموه من مساعدة جليلة اعاننا الله على ردها.

داعيا الباري عزوجل ان يوفقنا جميعا لخدمة وطننا الغالبى .



المحتويات

الصفحة

١٣	المقدمة
١٤	خطة البحث
١٥	فصل تمهيدي: التعريف بحماية الممتلكات الثقافية ومراحل تطورها التاريخي
١٧	المبحث الاول: التعريف بحماية الممتلكات الثقافية
١٨	المطلب الاول: مفهوم الممتلكات الثقافية ومكانتها في النظام القانوني الدولي
٢١	المطلب الثاني: مفهوم الحماية القانونية للممتلكات الثقافية
٢٥	المبحث الثاني: التطور التاريخي لحماية الممتلكات الثقافية
٢٦	المطلب الاول: مرحلة ما قبل التنظيم الدولي
٣٤	المطلب الثاني: مرحلة التنظيم الدولي
٤١	الفصل الاول: القواعد القانونية لحماية الممتلكات الثقافية
٤٥	المبحث الاول: حماية الممتلكات الثقافية في وقت السلم وال الحرب
٤٦	المطلب الاول: حماية الممتلكات الثقافية في اوقات السلم
	المطلب الثاني: حماية الممتلكات الثقافية في وقت الحرب وال الحرب الاهلية
٥٤	(الحماية العامة - الحماية الخاصة)
	المبحث الثاني: الوسائل الدولية لحماية الممتلكات الثقافية (التعاون
	الدولي - تشجيع المفاوضات الثنائية - مكافحة الاتحاد غير المشروع - اعلام
٦٩	الجمهور).

الفصل الثاني:**التداول غير المشروع للممتلكات الثقافية واستردادها**

٩٠	المبحث الأول: التداول غير المشروع في الممتلكات الثقافية
٩٠	المطلب الأول: التجارة الدولية في الممتلكات الثقافية
٩٢	الفرع الأول: الاتجاه الوطني
٩٨	الفرع الثاني: الاتجاه الدولي
١٠٣	المطلب الثاني: النقل غير المشروع في الممتلكات الثقافية
١٠٨	المبحث الثاني: النتائج التي تترتب على حماية الممتلكات الثقافية
١٠٨	المطلب الأول: استرداد الممتلكات الثقافية
١٠٩	الفرع الأول: مفهوم الاسترداد
١١٢	الفرع الثاني: التطبيقات العملية لاسترداد الممتلكات الثقافية
١١٨	المطلب الثاني: التعييض عن الممتلكات الثقافية

الفصل الثالث:**الجهود الدولية لحماية الممتلكات الثقافية**

١٢٥	المبحث الأول: الجهود الدولية
١٢٦	المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية
١٢٦	الفرع الأول: عمل اليونسكو
١٢٧	الفرع الثاني: عمل الأمم المتحدة
١٣٦	المطلب الثاني: الجهود الدولية الأخرى
١٣٧	الفرع الأول: حماية الممتلكات في ضوء الوثائق والمؤشرات الدولية
١٤٤	الفرع الثاني: حماية الممتلكات الثقافية في ضوء اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٣٥
١٤٣	المبحث الثاني: الجهود الإقليمية
١٤٤	المطلب الأول: اتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥

١٤٥	الفرع الاول : الجديد في اتفاقية روبرش لعام ١٩٣٥
١٤٨	الفرع الثاني : اهمية اتفاقية روبرش وفعاليتها
	المطلب الثاني : قضايا التنظيم الاقليمي في (اوروبا، امريكا، افريقيا، الوطن العربي) .
١٥٠	اولا : التنظيم الاقليمي في اوروبا
١٥٣	ثانياً: التنظيم الاقليمي في امريكا
١٥٥	ثالثاً: التنظيم الاقليمي في افريقيا
١٥٦	رابعاً: التنظيم الاقليمي في الوطن العربي
١٦١	- الخاتمة
١٦٧	- الملحوظ
٢٧١	- المصادر
٢٧١	اولاً: المصادر العربية
٢٧١	(أ) الكتب والرسائل والبحوث
٢٧٦	(ب) المقالات
٢٧٧	ثانياً: المصادر الأجنبية
٢٧٧	(أ) الكتب والرسائل والبحوث
٢٧٨	(ب) المقالات
٢٧٩	ثالثاً: الوثائق والتقارير
٢٧٩	(أ) باللغة العربية
٢٨١	(ب) باللغة الأجنبية

المقدمة

تعد الممتلكات الثقافية من اكثـر المجالـات التي تستقطـب الاهتمام في العلاقات الثقافية الدولـية، وهـكـذا فـاـنـهـ بـعـدـ انـ كانـ الـبـحـثـ منـصـباـ باـكـملـهـ عـلـىـ الـانـسـانـ وـحـمـايـتـهـ مـنـ وـيـلـاتـ الـحـرـبـ وـالـدـمـارـ، اـصـبـحـتـ المـمـتـلـكـاتـ الثـقـافـيـةـ فـيـ ذاتـهاـ مـجـالـاـ لـلـدـرـاسـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـمـايـةـ التـيـ يـجـبـ انـ تـنـمـيـتـ بـهـاـ مـنـ تـلـكـ الـوـيـلـاتـ وـالـخـاطـرـ الـأـخـرـىـ كـالـسـرـقةـ وـالـنهـبـ وـالـسلـبـ.. الخـ.

انـ هـذـاـ الـاـهـتـمـامـ الدـولـيـ كـانـ قـدـ يـدـأـ مـعـ بـدـاـيـةـ الـقـرـنـ العـشـرـينـ عـنـدـمـاـ سـعـتـ الـبـشـرـيـةـ إـلـىـ وـضـعـ قـوـاعـدـ قـانـونـيـةـ لـلـتـخـفـيفـ مـنـ وـيـلـاتـ الـحـرـبـ وـماـ تـخـلـفـهـ مـنـ تـخـرـبـ وـدـمـارـ يـلـحـقـ بـالـانـسـانـ وـالـمـمـتـلـكـاتـ. وـمـجـمـوعـةـ الـقـوـاعـدـ هـذـهـ عـرـفـتـ بـقـانـونـ الـحـرـبـ، التـيـ تـمـتـ صـيـاغـتـهـاـ لـأـوـلـ مـرـةـ فـيـ قـوـاعـدـ مـتـفـرـقـةـ تـتـعـلـقـ فـيـ قـسـمـ مـنـهـاـ بـحـمـايـةـ الـمـمـتـلـكـاتـ الثـقـافـيـةـ، ذـلـكـ فـيـ لـائـحةـ لـاهـايـ الـلـحـقـةـ بـالـاـتـفـاقـيـةـ الـرـابـعـةـ لـقـوـاعـدـ وـاعـرـافـ الـحـرـبـ الـبـرـيـةـ لـعـامـ ١٩٠٧ـ.

وـفـضـلـاـ عـنـ ذـلـكـ، فـانـ الـمـمـتـلـكـاتـ الثـقـافـيـةـ تـشـيرـ أـهـتـمـامـ الـبـاحـثـينـ مـنـ جـوـانـبـ مـتـعـدـدـةـ، وـهـيـ السـعـةـ وـالـشـمـولـ يـحـيـثـ لـاـ تـقـتـصـرـ فـقـطـ عـلـىـ الـقـطـعـ الـاـثـرـيـ وـالـتـحـفـ التـارـيـخـيـ وـالـفـنـيـةـ. وـكـذـلـكـ الـمـحـفـظـاتـ وـالـوـثـائـقـ وـالـمـخـطـوـطـاتـ فـحـسـبـ، بلـ تـشـمـلـ اـيـضـاـ الـمـصـنـفـاتـ الـادـبـيـةـ وـالـقـنـونـ الـتـطـبـيـقـيـةـ وـالـمـوـسـيـقـيـةـ وـالـفـوـتوـغـرـافـيـةـ وـالـسـيـنـمـائـيـةـ كـافـةـ.

اـلـاـ انـهـ مـنـ الصـعـوبـةـ بـمـكـانـ فـيـ اـطـارـ هـذـاـ الـبـحـثـ تـنـاـوـلـ المـاـضـيـ كـافـةـ التـيـ يـشـمـلـهـاـ مـفـهـومـ الـمـمـتـلـكـاتـ الثـقـافـيـةـ تـفـصـيلاـ، وـجـسـبـنـاـ تـسـليـطـ الضـوءـ عـلـىـ الـمـمـتـلـكـاتـ الـخـضـارـيـةـ وـالـتـارـيـخـيـةـ مـنـهـاـ، لـمـاـلـهـاـ مـنـ اـهـمـيـةـ خـاصـةـ، كـوـنـهـاـ اـجزـاءـ هـامـةـ مـنـ تـرـاثـ الـاـمـةـ الـقـومـيـ وـالـخـضـارـيـ مـنـ نـاحـيـةـ، وـتـشـكـلـ مـسـأـلـةـ حـيـوـيـةـ تـتـعـلـقـ بـدـاـئـيـةـ الـدـوـلـةـ وـسـيـادـتـهـاـ وـاستـقـالـلـهـاـ وـسـيـطـرـتـهـاـ عـلـىـ مـوـارـدـهـاـ، مـنـ نـاحـيـةـ اـخـرـىـ.

فـيـ ضـوءـ الـمـارـسـاتـ الـعـدـوـانـيـةـ لـلـدـوـلـ الـمـتـحـالـفـةـ ضـدـ الـعـرـاقـ عـامـ ١٩٩١ـ، فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـتـعـرـضـ لـلـمـمـتـلـكـاتـ الثـقـافـيـةـ، يـشـارـ التـسـاؤـلـ عـنـ طـبـيـعـةـ الـاعـمالـ

العدائية ووحشيتها تجاه شواهد تاريخية وحضارية، كانت ولا تزال منابع لانجف، ترقد خضارة العالم الحديث بأسباب البقاء والتقديم.

ان دراسة هذا الموضوع تنطوي على اهمية كبيرة فيما يتعلق بالمواقع الاثرية والمتحف والممتلكات التي نزعت وسرقت منها خلال فترة العدوان وهذا ما دعاني لاختيار هذا الموضوع مجالا للبحث

كما اود ان اشير في مقدمة هذا البحث انه من الملفت للنظر، خلو المكتبة العراقية من الكتابات والدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع بصفة شاملة، اللهم الا في النذر القليل من بعض المعالجات الفرعية لموضوعات قد تدرج ضمن الاطار الفني لصيانة الممتلكات الاثرية، وليس هذا قصرا على المكتبة العراقية فحسب، بل ان المكتبة العربية تكاد تخلو من معالجات متخصصة في هذا الشأن، مما يدل على صعوبة معالجة هذا الموضوع في القانون الدولي.

خطة البحث:

ان بحثنا سينصب على حماية الممتلكات الثقافية فقط. لذا ستقتسمه الى اربعة فصول وعلى النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: نتناول فيه التعريف بحماية الممتلكات الثقافية ومراحل تطورها التاريخي.

الفصل الاول: نخصصه لدراسة القواعد القانونية لحماية الممتلكات الثقافية.

الفصل الثاني: ندرس فيه التداول غير المشروع للممتلكات الثقافية واستردادها، ..

الفصل الثالث: نتناول فيه الجهود الدولية لحماية الممتلكات الثقافية.

والله ولي التوفيق

الفصل التمهيدي

التطور التاريخي لحماية الممتلكات الثقافية

لا بد أن نقرر بادئ ذي بدء أن الثقافة تشكل الجسور الباقية ما بين الأمم والشعوب، بصرف النظر عن تباينها في انماط الحياة واساليبها واختياراتها السياسية والاجتماعية.

ودائماً كانت الثقافة تجتاز كل عائق ولا يحد من اتصالها بين الأمم والشعوب اي عامل او ظرف من زمان او مكان، او احوال^(١).

عليه، سوف نتناول هذا الموضوع في مبحثين:

المبحث الاول: نخصصه للتعریف بحماية الممتلكات الثقافية.

المبحث الثاني: نفرده للتطور التاريخي لحماية الممتلكات الثقافية.

«المبحث الأول»

«التعریف بحماية الممتلكات الثقافية»

تشكل الممتلكات الثقافية عنصراً من العناصر الأساسية للحضارة وللثقافة الوطنية، ولا يمكن تقدير قيمتها الحقيقية الا بتوافر ادنى قدر ممكن من المعلومات عن اصلها وتاريخها وبيئتها التقليدية^(٢).

لتحديد وبيان مفهوم الممتلكات الثقافية ومكانتها في النظام القانوني الدولي من جهة، ومفهوم الحماية القانونية لها من جهة أخرى، سوف نتناول بحثها في المطلبين التاليين:

(١) انظر، الاستاذ حسين رشيد خريص، دراسة حول ندوة الاتفاقيات الثقافية الثانية عربياً ودولياً، جامعة الدول العربية (الابيسكو)، البحرين، ١٩٨١، ص ١.

(٢) انظر ديباجة اتفاقية البانسكو لعام ١٩٧٠، بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروع.

المطلب الأول:

مفهوم الممتلكات الثقافية ومكانتها في النظام القانوني الدولي:

ان الافكار والمنجزات الفنية والنشاط الثقافي والفكر العلمي لا تقتيد بحدود الدول وهذا ما تحقق وتأكد مع مدى العصور التاريخية من خلال الدور الذي اضطلع به الثقافة في عملية تطوير العلاقات الدولية بين الامم والشعوب.

ودون ادنى شك، فان الثقافة في التاريخ الانساني لم تكن تعبر عن مطامح روحية، او توخي للجمال ومعرفة العالم فحسب، انما كانت وسيلة اختلاط وتعاون ما بين سكان المعمورة ايضا.

ومن المفيد ان نشير، الى ان العلاقات الثقافية الدولية في ضوء تقنية الاتصالات، التي حولت العالم الى مدينة صغيرة بدلاً من عالم المدن. ومن هنا يبدأ بعد الدولي للعلاقات الثقافية والتعاون الثقافي الدولي.

وقد أصبح مفهوم العلاقات الثقافية الدولية لا يشمل فقط مسائل حماية الممتلكات الثقافية والفنون عامة، انما يكاد ان يسمع كل يوم عن شمول موضوع جديد في مجموعة الممتلكات الثقافية سواء اكان ذلك على صعيد العلاقات ما بين الدول او المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية التي تكونت من خلال ممارسة النشاط الثقافي في مجالات الفن والتعليم والعلم والثقافة.

والحقيقة كما تبدو انه من الصعوبة يمكن ان نتعرف الى اهمية الممتلكات الثقافية في النظام القانوني الدولي ما لم نحدد مفهوم «الممتلكات الثقافية» في ضوء المفاهيم العامة للقانون الدولي.

الواقع ان هذا المفهوم حظي بصياغة اكثرا من تعريف «الممتلكات الثقافية» تشمل جميع انتاجات الفن وكذلك الانتاجات التي تخدم اهداف الثقافة جمِيعاً.

غير ان هذا التحديد لمفهوم الممتلكات الثقافية يشكل التحديد الاكثر شمولية من حيث المضمون وبالتالي فهو يحتاج الى تمييز وتدقيق معينين.

الوثائق الدولية رغم اختلافها في تعريف «الممتلكات الثقافية» الا أنها تتفق جمِيعاً على تقديم تعريف وصفي لمفهوم الممتلكات الثقافية.

فالمادة الاولى من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ تقدم تعريفا عاما لمفهوم الممتلكات الثقافية، وتحدد فيه ثلاثة اصناف من الممتلكات، اذ يشمل الصنف الاول منها «جميع الممتلكات المنقوله وغير المنقوله التي لها اهمية كبيرة للتراث الثقافي لاي شعب بما في ذلك المباني العمارة والاماكن الاثرية او الدينية منها ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية او فنية وانتاجات الفن والمخطوطات والكتب والاشياء الاخرى ذات القيمة الفنية التاريخية او الاثرية وكذلك الجموعات العلمية والمواد الارشيفية او نسخ الممتلكات المذكورة آفرا.

والصنف الثاني من الممتلكات يشمل «مباني الخزائن الاساسية والفعلية التي تشكل حماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقوله». فيما تنسب الى الصنف الثالث المراكز التي جمعت فيها كمية كبيرة من الممتلكات الثقافية، التي يطلق عليها اسم «مراكز الابنية التذكارية».

وفي الديبلوماسية والمادة الاولى من «اتفاق رويرش» الذي تبنيه الدول الامريكية بتوقيعها اتفاق واشنطن في الخامس عشر من نيسان عام

١٩٣٥^(١) تدخل في عداد الممتلكات الثقافية التشكيلات الفنية والاثارية والتاريخية كلها.

أما اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ بشأن التدابير الواجب اتخاذها لخطر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة^(٢) فقد جيئ بتعريف مفصل لمفهوم الممتلكات الثقافية، وذلك في نص المادة الأولى من الاتفاقية^(٣).

Emil Alexandrov, "International Legal Protection of Cultural Propertyy," Sofia Press, (١) 1979, P.9.

- (٤) التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في الدورة (١٦) المنعقدة في باريس في ١٤ / تشرين الثاني / ١٩٧٠ .
- (٥) التي تنص على ما يلي:
- (الممتلكات التي تقرر كل دولة، لاعتبارات دينية أو علمانية، أهميتها لعلم الآثار، أو ما قبل التاريخ ، أو الأدب أو الفن أو العلم، التي تتدخل في إحدى الفئات الآتية :
- أـ- المجموعات والنساجات النادرة من مملكتي الحيوان والنبات، ومن المعادن أو علم التصريح والقطع المهمة لصلتها بعلم الحفريات (الباليستولوجيا).
- بـ- الممتلكات المتعلقة بالتاريخ، بما فيه تاريخ العلوم والتكنولوجيا، والتاريخ العربي والتاريخ الاجتماعي، وحياة الرعامة، والفقيرين والمعلماء والفنانين الوطنيين، والأحداث الهامة التي مرت بها البلاد.
- جـ- نسخ المخطوطات الأثرية (القانونية وغير القانونية) والاكتشافات، الأثرية.
- دـ- القطع التي كانت تشكل جزءاً من إثارة قوية أو تاريخية مبتورة أو من موقع أثري.
- هـ- الآثار التي مضى عليها أكثر من مائة عام، كالنقش والعملات والاختام المحفورة.
- وـ- الأشياء ذات الأهمية الأنثropolوجية.
- زـ- الممتلكات ذات الأهمية الفنية، ومنها:
- ١ـ الصور واللوحات والرسوم المصوّرة باليد كلياً، أي كانت المواد التي رسمت عليها أو استخدمت في رسّمها باستثناء الرسوم الصناعية والمصنوعات المخرفة باليد.
- ٢ـ التماضيل والمنحوتات الأصلية ، أي كانت المواد التي استخدمت في صنعها.
- ٣ـ الصور الأصلية المنقوشة أو المرسومة أو المطبوعة على الحجر.
- ٤ـ الجمادات أو المركبات الأصلية ، أي كانت المواد التي صنعت منها.
- حـ- الخطوطات النادرة والكتب المطبوعة في عهد الطباعة الأولى، والكتب والوثائق والمطبوعات القديمة ذات الأهمية الخاصة - من الناحية التاريخية أو الفنية أو العلمية أو الأدبية، الخ). سواء كانت منفردة أو في مجموعات.
- طـ- طوابع البريد والطوابع المالية وما يماثلها، منفردة أو في مجموعات.
- يـ- المحفوظات، بما فيها المحفوظات الصوتية والفوتوغرافية والسينمائية.
- كـ- قطع الآثار التي يزيد عمرها على مائة عام، والآلات الموسيقية القديمة).
- لمزيد من التفاصيل، انظر وثائق المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الدورة ١٦ / قرارات / باريس، ١٩٧٠، ص ٤.

واتساقاً مع هذا المفهوم يمكن ان نستخلص التعريف التالي لمفهوم «الممتلكات الثقافية» بالقول تعد الممتلكات الثقافية كل الانتاجات المترتبة عن التعبير الذاتية الابداعية للانسان سواء اكان ذلك في الماضي او الحاضر، او في المجالات الفنية او العلمية او الثقافية او التعليمية، التي لها اهمية في تأكيد استمرارية المسيرة الثقافية وفي تأكيد معنى التواصل الثقافي ما بين الماضي والحاضر والمستقبل.

عليه، نستطيع ان نؤكد بعد ذلك مكانة الموارد الثقافية والدور الكبير الذي تلعبه في العلاقات الدولية المعاصرة واهميتها في توسيع الصلات الثقافية في ظل التنظيم القانوني الدولي.

فضلاً عن، ان التعامل مع الثقافة كونه ضرورة حياتية بالنسبة للبشرية يقتضي ادراك دورها التاريخي وعلى وجه الخصوص في مسألة تقسيم العمليات الثقافية -التاريخية بين الشعوب . وبالتالي يقود الى ضرورة دراستها المنظمة من الناحية التاريخية بما في ذلك ضرورة الحفاظ على الآثار الثقافية وحمايتها، وهي المشكلة التي سنحاول بحثها.

المطلب الثاني :

مفهوم الحماية القانونية للممتلكات الثقافية:

وتعد مسألة الحفاظ على الممتلكات الثقافية وحمايتها. من اهم القضايا الوطنية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة تطور ذلك الشعب ويعملية بناء واستكمال الشخصية القومية له.

كما ان دراسة المضمون الذي نوظفه في مفهوم الحماية (الصيانة) المتعلق بالممتلكات الثقافية، لا ينطوي بالمعنى العام في الوثائق القانونية الدولية على مفهوم واحد.

فالدلول الضيق لكلمة (الحماية) هو عدم تحرير الممتلكات الثقافية المادية، ومنع تدمير الممتلكات الثقافية غير المادية وحماية حقوق مؤلفيها وحماية حقوق مستخدميها.

في هذه الأمور كلها، فإن الحديث يدور حول صيانة المحوه المادي والروحي (في حالة كونها ممتلكات ثقافية ابداعية) وتوافر الظروف الملائمة لاداء مهامها بازاء البشرية جموعاً. وبهذا المعنى نلاحظ ان مفهوم الحماية يتفاوت بدرجات مختلفة ابتداء من تحريم التدمير المادي وانتهاء بتامين حقوق المعنيين بها.

اما عن المعنى الواسع لمفهوم (الحماية) فان حماية الممتلكات الثقافية لا تفترض صيانتها وتأمين اداء مهامها فقط، اما المساعدة على تطور هذا النوع من النشاط الابداعي واتساع دائرة رعايتها الثقافية^(١).

والحقيقة ان عملية الارتقاء بهذه تقود الى مسألة قانونية دولية تتعلق بمبذلة التعاون الدولي، خاصة التعاون الثقافي الذي يؤمن لهذا المفهوم اوسع الامكانيات، فعلى سبيل المثال، نجد اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لا تتضمن فقط مسألة حماية التراث الثقافي، الذي تدخل انتاجاته في مجموعة الممتلكات الثقافية بل تضيف التراث الطبيعي ايضاً.

وطبقاً للمادة الثانية من الاتفاقية تنتسب الى الاخرية «آثار الطبيعة» التي تكون تشكيلات طبيعية (بايكولوجية)، وتعد هذه التشكيلات ذات قيمة عالمية بالغة من وجهة نظر علم الجمال والعلوم، كذلك مسألة حمايتها والمحافظة على جمال الطبيعة^(٢).

(١) أميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ١١-١٣.

(٢) للزيادة انظر، البوتنيكوف، وثائق المؤتمر العام، الدورة السابعة عشرة، القرارات باريس، ١٩٧٢، ص ٤-٥.

من جانب اخر، ينبغي فهم حماية الممتلكات الثقافية بصورة اكثـر
شموليـة، فالثقافة تلعب وستلعب في المستقبل دورا بالغ الـأهمية في عملية
تطور وتقدم المجتمع الدولـي. وكثيرا ما تساعد على معالجة القضايا الدوليـة
ذات الطابع المشترك التي لا تكفي حلـها جهود منفردة وإنما تتطلب توحـيد
جهود معظم دول العالم.

من هذه القضايا مسألة حماية وتأمين تطور الحضارة العالمية، فضلاً عن الانفجار العلمي - التقني والمحروب - وخطر التجارب الحربية وتنامي الانظمة السياسية الرجعية والاستئنافاذ، غير السليم للموارد العالمية، هذه القضايا كلها لا يمكن معالجتها الا بمنهج دولي منتظم عن طريق رسول الثقافة واتماء الصلات الثقافية الدولية والانظمة المختلفة الأخرى.

أن ما ينبغي الاشارة اليه في هذا المجال، ان آلية الحماية والمتمثل في الاتفاقيات الثقافية، تعمل في الوقت الحاضر في ثلاثة اتجاهات رئيسة.

اذ يتضمن الاتجاه الاول : العمل القانوني- الدولي والمتمثل في الاتفاقيات النافذة والوثائق الاخرى ذات الطابع العام او الاقليمي .

اما عن الاتجاه الثاني: فيشمل القرارات والتوصيات الصادرة عن اليونسكو وغيرها من المنظمات الحكومية وغير الحكومية⁽¹⁾.

واخيرا الاتجاه الثالث: الذي يتمثل بالعمل الدولي المشترك من مؤتمرات ووثائق دولية او حتى مشاريع الاتفاقيات والقوانين التي تومن تنظيم هذه المسألة.

(١) المنظمات غير الحكومية تشمل ما يلي: المجلس الدولي للآثار والموقع (Icomos) والمجلس الدولي للمتاحف (icom) والمجلس الدولي للمعفوظات، ومنظمة المتاحف والآثار والموقع الأفريقية، وكذلك الرابطة الدولية للتراث الباطني باللغة الفرنسية، والاتحاد الدولي للسلطات المحلية.

وما تجدر الاشارة اليه، ان لهذه المسألة جذوراً تاريخية ترجع الى الاتفاقية العامة لحماية البعثات العلمية المبرمة في عام ١٨٨٥ ، والى اتفاقية برن لحماية المصنفات الادبية والفنية لعام ١٨٨٦ ، وكذلك لاتفاقية لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ فيما يتعلق منها بحماية الممتلكات الثقافية في اوقات الحرب، ومن ثم اتفاقية سان جيرمان الموقعة عام ١٩١٩ ومعاهدة نينت الحربية (معاهدة باريس لعام ١٩٢٨) ^(١).

غير ان اتفاق رویرش الذي وقعته الدول الامريكية عام ١٩٣٥ ، يعد اول وثيقة قانونية دولية تنظم مسائل حماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية.

كذلك حال اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاعسلح. تعد الوثيقة القانونية الدولية الاساسية التي جاءت مكملة لـ «ميثاق رویرش» ^(٢).

الى جانب ذلك كله، فقد عقدت برعاية اليونسكو اتفاقيات دولية اخرى يمكن تضمينها ضمن نطاق الاتجاه الاول لآلية الحماية الدولية للممتلكات الثقافية كاتفاقية صيانة التراث العالمي والثقافي لعام ١٩٧٢ ، واتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠ ، والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المعدلة لعام ١٩٧٩ ^(٣) ، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة، كما يشمل الاتجاه الاول الاتفاقيات الثنائية ايضاً ^(٤).

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر الويبس، (المنظمة العالمية للملكية الفكرية)، الحماية الدولية للمملوكة الادبية والفنية، جنيف، ١٩٩٥ ، ص ٥١.

(٢) انظر الفقرة الثانية من المادة ٣٦.

(٣) تشكل امتداداً لاتفاقية برن المبرمة عام ١٨٨٦ بشأن حماية المصنفات الادبية والفنية، التي اعيد النظر فيها عام ١٨٩٦ في باريس، وفي برلين عام ١٩٠٨ واستكملت في برن عام ١٩١٤ ، واعيد النظر فيها في روما عام ١٩٢٨ ، وفي بروكسل عام ١٩٤٨ ، وفي استهوكهولم، عام ١٩٦٧ وفي باريس عام ١٩٧١ واخيراً جرى تعديلاً لها عام ١٩٧٩.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

-Unesco, "Conventions and Recommendations of Unesco, Concerning the protection of the Cultural heritage", ed. United nations, Educational, Scientific and Cultural Organization (Paris, 1983), P.5.

وللاتجاه الثاني ايضاً، فعلى الرغم من ان الوثائق والتوصيات لا تملك القوة القانونية الملزمة، الا ان بامكانها ان تلعب دورا هاما في تطوير التنظيم القانوني – الدولي في هذا المجال.

كما يمكن ان نذكر اهم توصيات اليونسكو بهذا الخصوص والمتمثلة في التوصية الخاصة بتطبيق المبادئ الدولية في مجال المحفائر الاثرية لعام ١٩٥٦، والتوصية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لخطر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعه لعام ١٩٦٤، وكذلك التوصية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية المنقوله لعام ١٩٧٨، وغيرها من التوصيات^(١).

«المبحث الثاني»

التطور التاريخي لحماية الممتلكات الثقافية

نود ان نتبه الى حقيقة مهمة، هي ان المعمورة كانت قد شهدت ميلاد كبريات الحضارات، التي لعبت دورا متميزا في تقدم الانسانية وتطورها. فمعروف هو دور الحضارة المصرية القديمة وحضارات العراق السومرية والبابلية والاشورية وحضارة الحبيشيين والفينيقين في بلاد الشام وفلسطين والحضارة

(١) كالوصيات الآتية :

- ١- توصية بشأن ايجاد الوسائل لتسهيل دخول المناسف للجميع لعام ١٩٦٠ .
- ٢- توصية بشأن الحافظة على جمال المناظر الطبيعية والمواضيع على الطابع المميز بها، لعام ١٩٦٢ .
- ٣- توصية بشأن صون الممتلكات الثقافية التي تهددها الاشغال العامة والخاصه لعام ١٩٦٨ .
- ٤- توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني ، لعام ١٩٧٢ .
- ٥- توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية، لعام ١٩٧٦ .
- ٦- توصية بشأن صون المغاطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة لعام ١٩٧٦ .
- ٧- توصية بشأن حماية الصور المحركة وصونها، لعام ١٩٨٠ . للزيادة انظر، اليونسكو الاتفاقيات والتوصيات التي اقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، مرجع سابق ، ص ٦ .

الفينيقية في تونس والمعينية والسباية والمحميرية في البلاد العربية السعيدة (اليمن)، وكذلك الاغريقية والرومانية وحضارات شرق آسيا والشعوب الأفريقية.

مع ظهور الإسلام واتساع حركة الفتوحات العربية التي تخطت حضارات الشرق القديم إلى حضارات الهند والصين شرقاً وإلى بلاد الأندلس وجنوب أوروبا غرباً مؤثراً ومتأثراً بها. ورث الإسلام أرض الحضارات، وأسس نمطاً حضارياً جديداً استمدّه من تعاليمه وروحه.

كما أن هذه الحضارات على امتداد سبعة آلاف عام، كانت قد أثرت التراث الإنساني بمخلفات ثقافية متمثلة في العمائر الدينية والمدنية الضخمة والأثار الثابتة والقطع الفتيّة من المعادن والأخشاب والخزف والحجر البلوري والنسوجات والنفائس والمسكوكات، فضلاً عن مئات الآلاف من المخطوطات وأوراق البردي والوثائق الرسمية.^(١)

وتقابلينا بعد ذلك، مشكلة مهمة في نطاق الدراسة التاريخية للمسألة، وتتعلق ببدايات ظهور مفهوم الحماية للممتلكات الثقافية. على هذا الأساس سوف نتناول بحث هذه المسألة في المطابتين الآتى:

- المطلب الأول

مرحلة ما قبل التنظيم الدولي:

لقد كانت المجتمعات في العصور القديمة تكون للممتلكات الثقافية احتراماً كبيراً ويرون في ذلك التعبير عن المطامع الروحية السامية ويربطون بينها

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، الباكسو، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الدورة الخامسة، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٣٨.

وبين المؤسسات الدينية القيادية، اذ كانت الانتعاجات الفنية مقدسة لاتصالها الوثيق بالمعتقدات الدينية وهذا ما عزز مسألة حمايتها والمحافظة عليها.

وفضلاً عن ذلك، فالفكرة السائدة في ذلك العصر كانت تتجسد في توق الانسان لتخليله منجزاته وابقاء روحه للاجيال اللاحقة، والاثاريات الباقية تثبت صحة ذلك، فقد ابتدع انسان ذلك العصر انتاجاته من الحجر والمعدن واقام النصب الشامخة والمدافن الكبيرة، واستخدم شتى الوسائل لتخليلها والمحافظ عليها، كل ذلك رغبة منه في ابقاء اثر لنشاطه الروحي.

وعلى الرغم من ان الاعتبارات الدينية كانت العامل الرئيس في تعزيز حماية النتاجات الفنية والمحافظة عليها لقدسيتها وتعلقها بالمعابد الدينية، الا ان التزاولات والخروب المستمرة والتعاون الضعيف، وقصور التنظيم الدولي في وضع المعايير الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، كانت السبب الاول في دمار وتخطيم مثل هذه الآثار.

اضف الى ذلك، حقيقة ثابتة اخرى، هو افتقار الماضي لقواعد تسبيير الحرب وقوانين الحرب، التي كانت تعطي للاطراف المتحاربة الحق باستخدام شتى الوسائل^(١).

كذلك حال القرون الوسطى، اذ لم تتغير الصورة كثيراً، فلم يكن هناك اي تنظيم قانوني للعلاقات الدولية فيما يتعلق بالممتلكات الثقافية، سوى بعض الاعتبارات المعنوية من اهل الفكر والثقافة بالممتلكات الثقافية وحمايتها وحسب.

الا ان نشوء «فكرة الحرب العادلة» في هذا العصر والرغبة في اعلانها، تخت مبررات دينية كانت احدى العوامل المؤثرة التي ادت الى تقويض عدد من الممتلكات الثقافية لشعوب الاديان المغایرة.

(١) انظر، اميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ٢١-٢٢.

من جانب اخر، ما اسهمت به الحضارة الاسلامية من ابداع في العمارة والانتاجات الفنية التي ما زالت شواخصها قائمة حتى يومنا هذا.

فقد كانت الدولة الاسلامية تعنى بالمساجد والمؤسسات الدينية التي تمثل اكبر الممتلكات الثقافية في الشرق. كان العالم الاوروبي المسيحي في كنف الكنيسة، يشهد ابداع الانتاجات الفنية التي كان يجسدها رجالات الدين في تلك الفترة ، وعلى هذا النحو، ورغم غياب التنظيم والمعاهدات الدولية التي تحكم قضية الحماية او ضيائة الممتلكات الثقافية، فقد بقيت تلك المنجزات الثقافية خالدة لحد الان^(١).

ولكي يكون مدار بحثنا متاماً، علينا ان نتناول هذه المسألة ايضاً في عصر النهضة، اذ الفن والثقافة في الشرق والغرب على حد سواء من العلاقة بازاء الابداع الفني للانسان.

فقد تبنت روح الاحترام للانتاجات الفنية وصانعوها، واخذت الدول تشعر بالمسؤولية تجاه صيانة الممتلكات الثقافية كونها جزءاً من مقومات شخصيتها القومية .

الا ان غياب المعايير القانونية ادى الى تدمير العديد من الممتلكات الثقافية ونهبها، ابان النزاعات المسلحة سواء اكان ذلك في الغرب متمثلاً بحركة الاصلاح الديني للتحرر من نير الكنيسة الكاثوليكية التي قادت الى حروب كثيرة اهتماً بحرب الثلاثين عاماً، التي انتهت بابرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨^(٢)، او في (الشرق) حينما ادت السيطرة الاستعمارية الى تقويض الثقافة وتضليل الدور السياسي والفكري لفترة طويلة) من الزمن^(٣).

(١) انظر، اميل الكساندروف، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤.

(٢) انظر د. سموحي فرق العادة، القانون الدولي العام، دمشق، ١٩٦٠، ص ١٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر، الاليكسو، مرجع سابق، ص ١٣٩.

وقد لمع في هذه الحقيقة التاريخية عدد من فقهاء القانون الدولي اذ يعد البريريكو جنتليس اول من طرح مسألة الحماية الدولية للممتلكات الثقافية، وقد وقف بوجه خاص ضد نهبها ابان الحروب. كذلك هو حال جروشيوس، الذي طرق هو الآخر الى هذه المسألة، وان لم يتناولها على وجه التحديد، ولكنه اشار في معرض اعتراضه على تهديم المنشآت عديمة الصلة بالعمليات الحربية اثناء الحرب^(١).

على هذا النحو، جاءت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، بجملة من المبادئ السامية التي سرعان ما انتشرت في البلاد الاوروبية قاطبة.

فلاول مرة في التاريخ عدت الآثار الثقافية التاريخية ملكا عاما للشعب الفرنسي فيما اخضعت مجاميع المقتنيات الخاصة للتأميم وذلك بموجب «رسوم كونفيت» عام ١٧٩١، الذي شهد تأسيس متحف اللوفر بموجبه ايضا^(٢).

الا ان احلام نابليون بتوابرت في الامبراطورية الاوروبية كانت السبب في النهب والاستيلاء على الممتلكات والكنوز الثقافية التي جلبت الى فرنسا من الدول التي خضعت لنابليون كإيطاليا واسبانيا وبروسيا والنمسا وروسيا ومصر وغيرها من البلدان^(٣) التي كانت قد جلبت منها.

غير ان ذلك لم يدم طويلا، فبعد هزيمة نابليون وطبقا للقرارات وتوصيات مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥^(٤). اعيد البعض من تلك الانتاجات والممتلكات الى البلدان التي كانت قد جلبت منها.

(١) انظر، اميل الكساندروف، المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢) للزيادة، انظر، اميل الكساندروف، المرجع السابق، ص ٢٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر :

-L.DuGarde Peach, *The Story of Napoleon* , ed. Wills & Hepworth Ltd (England, 1974), P.24.

(٤) فقد اوصى بما يلي : (بأن المصنفات الغنية لا ي بلد يجب ان تخترم على الدوام كونها ممتلكات لا يمكن فصلها عن البلد الذي تنتهي اليه).

على مدى القرن التاسع عشر، الذي تميز بتنظيم كثير من المرافق الدولية التي شملت الممتلكات الثقافية أيضا وبخاصة أثناء الحروب، ولأول مرة طرح موضوع تأمين حصانة الملكية الخاصة أثناء الحرب. فاقتربت بهذا الشأن في العام ١٨٢٣ اتفاقية دولية من قبل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جون أدمز، ورغم عدم توقيع هذه الوثيقة الدولية، إلا أن معهد القانون الدولي تبني وثيقة أخرى مشابهة لها في عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٧.^(١)

كذلك، ادى تبني الاعمال المتحفية الى استفسار الرأي العام والمطالبة بضرورة وضع قواعد دولية لحماية الممتلكات الثقافية، ولكن باستثناء بعض المعاهدات الإسلامية التي تتعلق بإعادة الممتلكات الفنية المسروقة اثناء الحرب، فإن قضية حمايتها وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم تشخص عن وضع معايير وقواعد قانونية - دولية في هذا الجانب، غير ان ضرورة التعامل ولدت افكاراً جديدة، منها تلك المتعلقة بایجاد قواعد قانونية - دولية ، وبالتحديد ضرورة تنظيم قواعد تسيير الحروب.

الحقيقة ان ذلك الامر ادى الى تبلور الاعراف الرامية الى قبول مبدأ حماية المؤسسات الثقافية ابان الحروب التي لا يشكل هدمها اية ضرورات عسكرية، ثم اخذ مبدأ اعادة الوثائق (الارشيفات) والمتلكات المسلوبة في اوقات الحرب بالتنامي وانعكاسه في نصوص العدد من المغاهدات السلمية ..

وفضلاً عن ذلك، فالنهضة الصناعية والاقتصادية كان لها الدور نفسه، وإن لم يكن مباشراً، إلا أنه ساعد على حماية وتطور الممتلكات الثقافية، كما أثر على تطور الصلات الثقافية الدولية، إذ عقدت العديد من الاتفاقيات، كالاتحاد البريدي العالمي (عام ١٨٧٤)، وقرارات الاتفاقية العالمية للبريد، واتفاقية

^{١٤}) للزيادة انظر: أميل الكساندروف، المراجع السابق، ص ٢٧.

باريس لحماية الملكية الصناعية (عام ١٨٨٣) التي كانت تتصل اتصالاً وثيقاً بالصناعة، الا انها ترتبط بشكل غير مباشر بالثقافة والفن الذين يساعدان في العمل الانتاجي (كما ابرمت في العام ١٨٨٦ اتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الادبية والفنية، التي تعد بحق بدايات التنظيم القانوني الدولي لحماية الممتلكات الثقافية وصيانتها) ^(١).

عليه يمكن القول، ان تقدماً كبيراً في تنظيم حماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية، خاصة بعد عقد اول مؤتمر دولي لمسائل السلم في لاهاي عام ١٨٩٩، اذ شاركت فيه معظم الدول الاوروبية والامريكية، وقد تمخض بتوقيع ثلاث اتفاقيات «التسوية السلمية للمنازعات الدولية، قوانين واعراف اجراء الحرب البرية، تعليم مبادئ اتفاقية جنيف لعام ١٨٦٤ لقواعد اجراء الحرب البحرية». الى جانب الحماية غير المباشرة للممتلكات الثقافية، فقد شملت بحماية اتفاقية لاهاي لقواعد اجراء الحرب البرية، وبالتحديد العمائر ذات الطبيعة الدينية لشئي المعتقدات والآثار التاريخية والمؤسسات الخيرية قدر الامكان بما يتفق وشروط العمليات الحربية ^(٢).

ثم عقد المؤتمر الثاني في لاهاي في الفترة ما بين ١٥ حزيران و ١٨ تشرين الاول عام ١٩٠٧، وشاركت فيه بلدان من اوروبا واسيا وامريكا، واقررت فيه ثلاث عشرة اتفاقية تتعلق بمحالات التسوية السلمية للمنازعات الدولية، وبتحديد استخدام القوة وبقوانين واعراف الحرب البرية وبشتى قواعد الحرب البحرية ^(٣).

(١) للزيادة انظر، الويبر، الحماية الدولية للممتلكات الادبية والفنية، مرجع سابق، ص ٥١.
-وانظر كذلك، د. سموحي فرق العادة، مرجع سابق، ص ١٩، وانظر كذلك د. صلاح الدين عبد اللطيف الناهي، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، دار الفرقان، بالاردن، ١٩٨٣، ص ٤٥-٤٦.

-وكذلك، د. سميحه مصطفى القبلاوي، الوجيز في التشريعات الصناعية، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٣-١٥.
(٢) انظر، اميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) انظر، اميل الكساندروف، مرجع السابق، ص ٣٤.

فقد تضمنت اتفاقية لاهاي الثانية نصوصاً عديدة تتعلق بحماية الممتلكات الثقافية ابان الحرب، كما هو حال المادة (٢٧) ^(١) والمادة (٥٦) ^(٢)، والحقيقة انه بمجرد الاطلاع على مضمون المواد الخامسة والسادسة والتاسعة من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ المتعلقة بالرمي من جهة البحر من قبل القوى البحرية الحربية. فقد جاء في حيئيات هذه المواد انه «على القائد في حالة الرمي من قبل القوى البحرية الحربية ان يتخل قدر الامكان كل الاجراءات الضرورية لحماية البيانات المكرسة للعبادة والفنون والعلوم والاعمال الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات واماكن اقامة المرضى والمحروقى شرط ان لا تستخدم في الوقت ذاته لاغراض حربية» ^(٣).

على هذا الاساس، وتحليلاً للنصوص الانفحة الذكر يتبيّن لنا، ان الحماية القانونية -الدولية بوجب اتفاقيات لاهاي تشتمل على الابنية الشخصية لlagrads الثقافية والعلمية من جانب والممتلكات المستخدمة لهذه الاغراض والآثار الثقافية من جانب آخر.

وبناء على ذلك، يمكن القول ان اتفاقيات لاهاي اشارت الى ثلاث وسائل لحماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية هي:

أولاً: اتباع الاجراءات الازمة للاحماة، لارتباطها بصيغة «قدر الامكان» وتفسيرها لهذا المضمون ينبغي الاخذ بهذه الوسيلة في ظروف الحصار او الرمي

(١) تنص المادة السابعة والعشرون، وهي احدى مواد الاتفاقية الرابعة لقوانين واعراف الحرب البرية على ما يلي: «عند الحصار والرمي ينبغي قدر الامكان اتباع كل الاجراءات الضرورية لصيانة مباني العادات الدينية ومتاحيفها والمباني المكرسة لاغراض الفن والعلم والاعمال الخيرية والآثار التاريخية والمستشفيات واماكن اقامة المرضى على ان لا تستعمل في الوقت ذاته لاغراض حربية».

(٢) وتنص المادة (٥٦) من الاتفاقية نفسها على ما يلي: يحرم ويجب ان يعاقب اي انتزاع او تخريب او احراق اذى متعدّد بامتثال هذه المؤسسات بالآثار التاريخية ومتاحيف الفن والعلم.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر، اميل الكساندروف، المرجع السابق، ص ٣٥.

المدفعي من البر او البحر وبتعبير اخر فان هذه الوسيلة تتعلق بتقنية السلاح المستخدم ومتطلبات الرماية، من تحديد موقع الرمي وتلافي انتشار القصف خارج حدود الرمي .

ثانياً : تحريم المصادر والنهب قطعياً، كون الممتلكات والمؤسسات الثقافية هي ملكاً للدولة التي وجدت فيها.

ثالثاً : تحريم التخريب والحادق الأذى المتعمد بها « اي ما يتعلق بالمؤسسات الثقافية والآثار التاريخية وانتاجات الفن والعلم »^(١).

يتضح مما تقدم، ان اتفاقتي لاهاي لعامي ١٩٠٧ و ١٨٩٩ تشكلان مرحلة مهمة في عملية تنظيم الحماية الدولية للممتلكات والمؤسسات الثقافية، فهي دون ادنى شك ثمرة جملة من الاسباب التي تتصل بالجهود والافكار التي نشأت وتطورت لقطع شوطاً كبيراً في هذا المجال من جهة والاسباب التي تتصل بالسياسة الدولية الخارجية، التي دفعت المجتمع الدولي الى ابرام اتفاقيتين لاهاي، اللتين ماكانتا تتضمنان المسائل المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، لو لم تكن هناك مشاكل دولية ترتبط بهذه الحماية.

وما يتجدر الاشارة اليه، ان الكم المترافق على مدى القرون من الافكار والعادات، والممارسات العملية، كذلك التطور العاصف في الثقافة العالمية وال العلاقات الدولية بعد عصر النهضة وما اقترن به القرن التاسع عشر من اكتشافات علمية كبيرة. اصبح من الصعب تصور كنوز الثقافة الانسانية المعاصرة بدونها، خصوصاً بعد اتساع الصلات الدولية الثقافية .

اذ اخذت الثقافة والعلم والفن تفرض نفسها اكثر فأكثر اذا ما قورنت بالصور السابقة، مما ولد ضرورة توحيد الجهد الرامي الى حمايتها^(٢).

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، اميل الكساندروف، المرجع السابق، ص ٣٦-٣٩.

(٢) انظر، الامتداد حسين رشيد خريش، مرجع سابق، ص ٢.

فضلاً عن ذلك ، فإن التغير الماصل في وسائل اجراء العمليات الحربية ،
وانتقال الصناعة والتكنولوجيا الحربية من الورش إلى المكتبة ، من جانب آخر ، فإن
نهاية القرن التاسع عشر كانت فترة دخول الرأسمالية في مرحلة الاستعمار
المتطور ، الذي أدى إلى اشتداد النزاعات العسكرية وتفاقمها إلى نزاعات ذات
طابع عالمي (الحروب العالمية) ، الذي لم يمس الثقافة المادية وحسب بل والثقافة
الروحية للإنسانية جمعاء .

- المطلب الثاني :

مرحلة التنظيم الدولي :

لا يمكن في هذه الفترة التاريخية تتبع كل التغيرات السياسية والاجتماعية
والثقافية التي طرأت على المجتمع الدولي . ذلك لأنها من السعة والشمول
 بحيث لا يمكن إيفاءها القدر الكافي هنا . وإن كان ذلك لا يمنع في نطاق
 دراستنا أن نبذل ما في وسعنا لجمعها ودراستها . وبينما في هذا الشأن ان تعلق
 على حدثن هامين كان لهما تأثيرهما في كل شيء في حياتنا الداخلية
 والخارجية على السواء ، ونعني بهما الحربين العالميين الأولى والثانية ، وكلتا هما
 حدثتا في القرن العشرين ، ولقد ذاقت البشرية فيهما من الوان العذاب والحرمان
 والدمار ما لم يكن في توقع انسان . مما دفع العالم بعدها إلى التفكير بضرورة
 تنظيم العلاقات الدولية على اساس قواعد جديدة .

وهكذا شهد المجتمع الدولي تنظيمين دوليين ذي اختصاصات عامة ، وهما
 عصبة الأمم والامم المتحدة ، ولقد كان لهما المنظمتين اثرهما الهام في مجال
 الحياة الدولية ، ويشكل خاص في مجال دراستنا والاسهام في دفعها إلى الأمام .
 وبينما على ذلك ، نستطيع ان نؤكد ان القرن العشرين قد اعطى لمسألة
 حماية الممتلكات الثقافية ابعاداً جديدة ، وبخاصة في الفترة التي اعقبت

الحرب العالمية الأولى، فقد استلهمت معاهدات الصلح المعقدة عام ١٩١٩ ، تسوية المشاكل الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، وضمنت احكاماً تتصل بمسؤولية خرق قواعد اجراء الحرب ومنها خروقات معايير حماية الممتلكات الثقافية.

ومع ان هذه المعايير لم يلتزم بها بالقدر المطلوب عملياً، الا انها على الاقل كانت موجودة، ومن جانب اخر، فقد اقتضى بموجب معاهدات الصلح جمیعاً، اعادة الممتلكات الثقافية المستولى عليها فيما فرضت التعويضات على الممتلكات والمؤسسات الثقافية المهدمة^(١).

الحقيقة التي يجب ان تذكرة هي ان المسائل المتعلقة بالقضية موضوعة البحث لم تلق مكاناً في نظام عصبة الامم، كما لم تصبح اية التزامات من شأنها تحسين النظام القائم بهذا الخصوص، مما يدل على قصور عهد العصبة في معالجة هذه المسألة بشكل مؤثر وفعال.

الان ما ينبغي الاشارة اليه، خاصة في الاعوام التي اعقبت الحرب العالمية الأولى، انتشار الافكار الداعية الى التنظيم الكامل لمسألة حماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية.

فقد ابدى الشاعر والمفكر الروسي «نيقولا قسطنطينوفيتش رويرش» جهوداً حميمة من اجل اتمام فكرة التنظيم الكامل، التي كانت قد نشأت لديه منذ ايام الحرب الروسية - اليابانية، ثم تناولت لديه في سنوات الحرب العالمية الأولى، اذ قضي على الكثير من الممتلكات الثقافية، في العام ١٩١٤ اطلق المفكر «رويرش» شعار «عدو الجنس البشري» الذي ادان فيه تخريب ونهب الاثار الثقافية في مدن لوفين وشانتين ورايمس الروسية، فضلاً عن النداء الذي وجهه الى شخصيات سياسية كبيرة اندماك، بما فيهم قيسار روسيا، مقترباً ايجاد سبل دولية لحماية الممتلكات الثقافية^(٢).

(١) انظر، اميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٣-٤٤ .

الحقيقة، ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي احاطت بروسيا في ذلك الوقت لم تكن مهيأة تماماً لقبول هذا المبدأ، ومع ذلك، فاخفاق رويرش في هذا المجال لم يثنه عن عزمه، بل واصل رسالته، واستطاع ان يجعل اهتمام ابرز الشخصيات العالمية من رجالات الثقافة والفن والعلوم الاجتماعية الى هذه المسألة.

في العام ١٩٢٩تمكن المفكر رويرش بمساعدة اثنين من رجال الفكر الفرنسي في القانون الدولي « جوفيري دي لا بارديل وشكليا فير » من وضع نصوص مفصلة لمشروع اتفاقية دولية عرفت فيما بعد « ميثاق رويرش » كما وضع مشروع الشعار العالمي ليكون علامة مميزة للاثار والمؤسسات الثقافية التي تكون موضع حماية قانونية - دولية، وكان الشعار على هيئة قطعة قماش مؤطرة بشريط احمر ورسمت بداخله ثلات دوائر حمراء اللون ايضاً^(١).

وقد لقي مشروع رويرش قبولاً ودعمًا من قبل المفكرين في ذلك الوقت^(٢)، وتشكلت العديد من اللجان في نيويورك وبارييس وغيرها من المدن، التي كرست نشاطها لتجسيد هذه الفكرة في ميثاق قانوني - دولي، لا يتضمن الافكار السامية في حماية المتذمّرات والمؤسسات الثقافية فحسب، بل وثيقه تفاهم وتعاون بين الشعوب، ومعاهدة لتوحيد جهودها الرامية الى السلام والى تحقيق اهداف انسانية سامية وتعزيز دور الفن والثقافة وجعلهما عاملًا مهمًا الانسانية جمعاء، ويساعد على التعاون في تسوية ومعالجة مشكلات العصر^(٣).

وهكذا استطاع « ميثاق رويرش » ان ينال استحسان مكتب الخدمات الدولية للمتاحف، وعرض على هيئة التعاون الفكري التابعة لعصبة الأمم

(١) وتجدر الاشارة الى ان « ن. ف. رويرش » كان يرى ان الشريط الاحمر يرمز الى الخلود فيما ترمي الدوائر الخضراء الثلاث الى تعاقب الترابط ما بين الماضي والحاضر والمستقبل.

(٢) ومنهم: رومان رولان، وبرنارد شو، وتوماس مان والنيرت اشتاين وطاucher وغيرهم.

(٣) انظر، اميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ٤٤-٤٦.

لدراسته، وعقد في عامي ١٩٣١ و ١٩٣٢ مؤتمر دولي في بروكسل (بلجيكا)، اذ كان الاتحاد الدولي لاسناد ميثاق رويرش قائماً، وهناك ممثلون رسميون عن ٣٦ دولة أوصوا جمِيعاً بالانتماء إلى الميثاق.

في عام ١٩٣٥ عقد في واشنطن مؤتمر دولي آخر كرس لميثاق رويرش، وشارك فيه ممثلون رسميون من الدول الأمريكية، الذي اسفر في ١٥ / نيسان / ١٩٣٥ عن توقيع الميثاق من قبلهم وأصبح بذلك وثيقة دولية، مازالت سارية المفعول حتى الان.

اذ وقعت عن الولايات المتحدة الأمريكية «فرانكلين روزفلت» نفسه والقى بصددته بياناً من محطات الاذاعة الأمريكية^(١).

جاء في تصريح لرويرش نفسه في هذه المناسبة « انه الى جانب الاعتراف الدولي سوف لن نكل عن التأكيد ايضاً على اسهام الاوساط الاجتماعية في انجاح هذه المسألة، وان الممتلكات الثقافية تتحمل وتسمو بحياتنا كلها منذ بدايتها وحتى النهاية، ولهذا ينبغي ان تلقى الرعاية من لدن الناس جميعاً»^(٢).

والحقيقة ان ميثاق رويرش هو ميثاق عام، الا ان تبني الدول الأمريكية وحدها له اصبح يشكل اول اتفاقية اقليمية كرست كلها لحماية الممتلكات الثقافية بنجاح.

كما استمر العمل على تعميمها فيما بعد ايضاً، فقد تألفت ضمن مكتب خدمات المتحف الدولي الذي تبنى اتفاقية رويرش عام ١٩٣٧ لجنة من الخبراء من واجباتها العمل على اعداد نصوص لاتفاقية جديدة تعالج فيها

(١) حيث تضمن ما يلي: نحن نقترح على كل بلدان العالم توقيع هذا الميثاق ونسعي كي يتحول الاعتراف العام به الى مبدأ يساعد في الحفاظ على الحضارـة المعاصرة، ان للميثاق مدلولاً اعمق مما تضمنه حروفه.

(٢) انظر اغيل الكساندروف مرجع سابق، ص ٤٦.

مسألة حماية الممتلكات الثقافية إبان الحرب، وقد ترأس اللجنة الخبراء البلجيكي «شارل دي فيشر» المتخصص في القانون الدولي.

في عام ١٩٣٨، أصبح مشروع الاتفاقية مهيئاً عرضه للمناقشة على المجلس والهيئة العامة لعصبة الأمم، وأنبأه بالحكومة الهولندية مسألة تنظيم مؤتمر دولي لمناقشة واقرار المشروع النهائي، لو لا اندلاع الحرب العالمية الثانية الذي اعاد عقد هذا المؤتمر^(١).

لقد عانت الممتلكات الثقافية في الحرب العالمية الثانية فترة اختبار عصيبة، إذ كشفت الهاتلرية والفاشستية عن ببريتها أزاء الثقافة وما خلفته من خروقات وانتهاكات للمعايير الدولية في ذلك الحين، وكان دافعاً للمجتمع الدولي بعد الحرب لمعالجة المسائل ذات الأهمية الاستثنائية لبناء الحضارة الإنسانية.

اما عن مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ظهرت الى جانب المسائل الأخرى، ضرورة تنظيم المسائل المتعلقة باعادة الممتلكات الثقافية المستولى عليها من قبل المانيا وحلفائها. وقد كان لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة، مرحلة جديدة في عملية التنظيم القانوني الدولي، واضحت مبادئ القانون الدولي المعلنـة فيه تشكل قاعدة متينة لتوسيع مسائل حماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة بشكل رئيس عند تأسيسها لهيئة عالمية متخصصة بمسائل العلم والتعليم والثقافة (اليونسكو).

وقد تبنى ميثاق اليونسكو الذي اعتمد في لندن في ١٦ / تشرين الثاني / ١٩٤٥ كونه هدفاً اساسياً «تحقيق السلام الدول، والنهاء العام للبشرية» التي تأسست باسمها منظمة الأمم المتحدة عن طريق التعاون ما بين الشعوب في مجالات التعليم والعلم والثقافة.

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦-٤٧.

وقد جاء في وسائل تحقيق هذه الاهداف تبعاً للمادة الاولى من الميثاق تعامل المنظمة (على حفظ المعرفة .. وصون وحماية التراث العالمي من الكتب والاعمال الفنية وغيرها من الاثار التي لها اهميتها التاريخية او العلمية، وبتوسيعه الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض) ^(١).

الان حماية الممتلكات الثقافية لم تقتصر على هذا النحو فحسب، بل تكرس لها كل نشاط اليونسكو من اجل حمايتها وتطويرها وتعزيزها. لقد كان ايجاد منظمة دولية لأول مرة في التاريخ تسعى وراء هذه الغايات، بشكل القاعدة الاساس لمعالجة المشاكل العديدة في هذا المجال، ذلك عن طريق القرارات والتوصيات التي يصدرها مؤتمرها العام ^(٢) للدول الاعضاء وتبني مشاريع اتفاقيات دولية لها قيمة كبيرة في معالجة هذه المسالة، التي تصبّع بعد المصادقة عليها من قبل الدول الاعضاء في المنظمة وثائق قانونية - دولية ^(٣).

الى جانب مشاريع الاتفاقيات التي تتبعها اليونسكو، فإن هذه المنظمة تساعده على ابرام الاتفاقيات الدولية ومن اهم الاتفاقيات المبرمة بهذه الطريقة، هي اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح المبرمة عام ١٩٥٤، والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف المبرمة عام ١٩٥٢ ^(٤).

على هذا الاساس، فإن اتفاقية لاهي لعام ١٩٥٤ ماهي الا ثمرة جهود دامت سنوات طويلة في مجال التنظيم القانوني - الدولي لحماية الممتلكات

(١) راجع الفقرة الثانية (المبدأ ج) من المادة الاولى من الميثاق التأسيسي للاليونسكو انظر في ذلك، اليونسكو، لمحات عن منظمة اليونسكو، باريس، ١٩٧٤، ص ٩٤.

(٢) والذي بعد الجهاز الاول الرئيسي في اليونسكو التي تتألف اضافة للمؤتمر العام من جهازين آخرين هما المجلس التنفيذي والامانة العامة.

(٣) انظر اميل الكساندروف، مرجع سابق ، ص ٤٩-٥٠.

(٤) انظر الويبيو، مرجع سابق، ص ٥٢.

الثقافية، الذي كان قد أدى إلى توقيع أول وثيقة قانونية— دولية شاملة بهذا المعنى، وهو اتفاق رويرش لعام ١٩٣٥ (ميثاق واشنطن)^(١).

اضف إلى ذلك نشاط اليونسكو في هذا المجال يتجسد بوضع المعايير القانونية في جملة من الرئائد الدولية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية.

وجهود هذه المنظمة في هذا المضمار ما انفك تستمر وستساعد دون ادنى شك على تطوير التنظيم القانوني الذي يزداد تبلورا من خلال الاتفاقيات الثقافية الثنائية والجماعية المتعددة الاطراف^(٢).

وفي ضوء ما تقدم من استعراض لمسألة التنظيم القانوني— الدولي لحماية الممتلكات الثقافية تاريخياً، يتضح طول الزمن والمصاعب التي واجهت تأكيد المبادئ والقواعد الدولية وتبلور البيئة الثقافية الدولية وتناميتها، كذلك الدور الإيجابي الذي لعبته في تطورها الحالي والمستقبلية.

(١) تضمنت اتفاقية لاهاي في الدبياجة والمادة ٣٦ استشهاداً بميثاق رويرش، ورد في المادة المذكورة بخصوص الدول المنضوية الى ميثاق رويرش لعام ١٩٣٥ التي هي طرف في اتفاقية لاهاي، فان الاتفاقية الأخيرة تكمل ميثاق رويرش.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر الاتيكسو (دور اليونسكو في التعاون الثقافي بين البلاد العربية وفي مشاركة الدول العربية في التعاون الثقافي الدولي)، دراسات مرجع سابق، ص ١١.

الفصل الأول

القواعد القانونية لحماية الممتلكات الثقافية



يتزايد ادراك المجتمع الدولي لضرورة وضع قواعد قانونية ونهاية البنى الأساسية، التي من شأنها ان تحقق الظروف الملائمة لصون واحياء الممتلكات الثقافية، على المستويين الوطني والدولي^(١).

وما ينبغي التنويه له، ان صون الممتلكات الثقافية يقتضي حمايتها من عادات الزمن والعوامل الطبيعية لا سيما، الضياع والفناء والتدمير بفعل الاضرار الناجمة عن الحروب والنزاعات المسلحة. فالتطور الثقافي للمجتمعات وتنمية الممكبات الابداعية يتوقفان على وجود هذه الممتلكات وسهولة الوصول اليها بوصفها نفطه استدلال جماعية دائمة ومصدرا تستلهم منه الاعمال الثقافية الجديدة^(٢).

وتيسيرا لتحقيق هذه التطلعات التي ما زالت في بداياتها، اتخذت منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) سلسلة من الاجراءات التقنية والادارية، التي هي جزءا لا يتجزأ من جهود هذه المنظمة الرامية الى صون الثقافة وتعزيزها ولا سيما في اطار هذا المجال^(٣).

وتتويجا للنصوص الواردة في نظام اليونسكو المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، اتخذت هذه المنظمة في مؤتمرها الرابع الذي انعقد في باريس عام ١٩٤٩، قرارا ببدء العمل لتنظيم المواد المتعلقة بهذا المجال تنظيميا دوليا.

في الدورة الخامسة للمؤتمر العام لليونسكو، التي انعقدت في فلورنسا في عام ١٩٥٠، اوكل الى المدير العام اعداد مشروع اتفاقية دولية لحماية الممتلكات

(١) انظر، ديباجة اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، مرجع سابق.

(٢) انظر، الاستاذ صلاح سنتة، كلمة افتتاح الدورة الثالثة للجنة الدولية الحكومية لليونسكو، تركيا، ١٩٨٣، ص ١.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليكسو) العقد العالمي للتنمية الثقافية، الدورة السادسة، دمشق، ١٩٨٧، ص ١١.

الثقافية، استخدمت لهذا الغرض مشاريع الاتفاقيات وقواعد الاتحاد الدولي للمتاحف (Icom)، وكذلك مشروع لاتفاقية خاصة لحماية الممتلكات الثقافية، مبادرة تقدمت بها الحكومة الإيطالية^(١).

ومن الجدير بالذكر، أن هذا المشروع افترض تقديمه إلى الدول غير الأعضاء في اليونسكو أيضاً، وفي الدورة السابعة للمؤتمر العام لليونسكو المنعقد في باريس عام ١٩٥٢، تقرر الدعوة إلى مؤتمر دولي يعقد في لاهاي، بغية التداول في شأن تبني المشاريع التي وضعتها اليونسكو (وبعد أربعة أسابيع من المناقشات المكثفة، أقر المؤتمر النصوص التمهيدية للاتفاقية في ١٤ أيار سنة ١٩٥٤)^(٢)، التي اشتغلت على (اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح)^(٣) ولائحة تنفيذية للاتفاقية المذكورة^(٤) وبروتوكول لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح ولائحة تنفيذية للاتفاقية المذكورة^(٥).

الخلاصة، أن ما قام به المنظمة في نطاق سعيها بالنجاز وترسيخ هذا المفهوم من خلال مؤتمرها العام^(٦)، معتمدة في ذلك الأهداف والقواعد والمبادئ الأساسية التي هي قبل كل شيء مبادئ ومعايير القانون الدولي المعاصر.

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر إميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) انظر ديناجه الاتفاقية.

(٣) وتحتوى على (٤٠) مادة.

(٤) وتحتوى على (٢١) مادة.

(٥) وتشتمل على (١٥) فقرة تعالج موضوع الأعادة.

(*) والتشمل بشكل خاص باتفاقية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤، والتوصيات المتعلقة بالمبادئ الدولية الواجبة التطبيق على الحفريات الأثرية لعام ١٩٥٦، والتوصيات بشأن اتحاد فرص الاطلاع على المتاحف لكل شخص لعام ١٩٦٠، والتوصيات المتعلقة بمحظوظ ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٦٤، والاتفاقية الخاصة بمحظوظ ومنع الاستيراد والتصدير غير المشروع ونقل الملكيات الثقافية لعام ١٩٧٠. وكذلك التوصيات المتعلقة بالحماية على المستوى الوطني للتراث الشعبي والطبيعي لعام ١٩٧٢، والتوصيات الخاصة بالتبادل الدولي للممتلكات الثقافية لعام ١٩٧٦، وأخيراً التوصيات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية المنقولة لعام ١٩٧٨. انظر اليونسكو:

-UNESCO, Compendium of Legislative Texts, The Protection of Movable Cultural Property, ed. UNESCO(Paris, 1992), Vol. I, P. 387.

عليه سوف نتناول القواعد القانونية لحماية الممتلكات الثقافية في مبحثين اثنين:

نبحث في الاول : حماية الممتلكات الثقافية في وقت السلم وال الحرب ،
ونخصص الثاني : للوسائل الدولية لحماية الممتلكات الثقافية .

«المبحث الاول»

حماية الممتلكات الثقافية في وقت السلم وال الحرب

لعل من اهم المسائل التي لا بد من تعزيزها والعمل على ارساء قواعدها بالسبيل الممكنة، مسألة حماية الممتلكات الثقافية في وقت السلم وال الحرب . فدراسة هذه المسألة ضرورة اولية، لا تصالها بالجوانب التنظيمية فضلا عن اثارها الثقافية والاجتماعية والتاريخية ايضا(١) .

هذا وان غالبية الدول النامية ذات الحضارات القديمة، اخذت بعد استقلالها تشعر بضرورة تأمين حماية ممتلكاتها الثقافية والحفاظ عليها من السرقات والنهب في الظروف السلمية ومن الدمار والضياع بفعل الحروب والنزاعات المسلحة . ومن ثم ضرورة وضع القواعد وسن القوانين الكفيلة بالحفاظ على ممتلكاتها الثقافية وذلك تعزيزا للهوية الثقافية الذاتية لشعوبها(٢) . من جانب اخر، اخذت هذه الدول تبني التوصيات وقبول وتصديق الاتفاقيات المتعلقة بحماية التراث الثقافي المعتمدة من قبل منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)(٣) .

(١) انظر د. محي الدين صابر، مفهوم الامن الثقافي، الكسو، الدورة الرابعة، دراسات، الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٤٢ .

(٢) انظر، الكسو، نحو خطة عمل عربية لاسترداد الممتلكات الثقافية، الدورة الشاملة، دراسات، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٤٢ .

(٣) انظر اليونسكو : UNESCO, Compendium of legislative Texts, The Protection of Movable Cultural Property, ed. UNESCO (Paris, 1992), Vol. I, Op. Cit. p. 387.

ومع ذلك، فإن كل هذه الخطوات التي اتخذت من قبل الدول التي تعنى بهذه المسألة، لم يستر سوى بداية الطريق الشاق والطويل من أجل تحقيق هذا الهدف التibil في الحفاظ على التراث الحضاري^(١)، وفي صناعة المستقبل الأفضل للإنسانية: وهذا ما استتناوله في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: نتناول فيه حماية الممتلكات الثقافية في أوقات السلم.

المطلب الثاني: نخصصه لحماية الممتلكات الثقافية في وقت الحرب وال الحرب الأهلية.

- المطلب الأول

حماية الممتلكات الثقافية في أوقات السلم

من أهم القضايا التي تعييناها الدول ذات الأصول الحضارية والثقافية، والمنظمات والهيئات والمراكز الثقافية الدولية الأخرى. وتحتل مكان الصدارة من اهتماماتها وانشطتها ومشاريعها وبرامجها الثقافية، في حماية وصون الممتلكات الثقافية.

ويرجع ذلك، إلى الأهمية الفائقة التي تمثلها في نطاق علاقات التعاون والتبادل الثقافي الدولي، وذلك بعد أن بدأت المجتمعات تحدوها الرغبة المتنامية في ادراك قيمة الشروء الفنية للتراث الثقافي جميرا بعيداً عن التباين في اصولها التاريخية وتأمين حمايتها والمحافظة عليها.

(١) جدير بالذكر أن مصطلح التراث (Hiratage)، يعني في مفهومه المعاصر الحضارة المترابطة باقها وميادينها المادية والثقافية كافة فضلاً عن ثنايات الحاضر، وهو كذلك يعني الثقافة (Culture) المتداولة بين الأجيال، التي تمثل المعيار الحقيق للتخير عن حضارات الام وتقدمها.

- لمزيد من التفاصيل، انظر، «، بهنام ابو الصوف، ظلال الواجهة العربية، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢، من ٧-١٢».

وما يعنيها هنا، هو كيفية التعامل مع هذه المسألة في مجال القانون الدولي ولا سيما بعد ازدياد نسبة المخاطر التي تتعرض لها الممتلكات الثقافية، وذلك نتيجة الممارسة الخاطئة لوسائل الحماية، وما يترتب عليها من مخاطر أخرى ملزمة لها، كسهولة الدخول إلى الواقع والمناطق الأثرية، ويكفي أن نذكر هنا، الحفريات السرية وعمليات النقل غير المشروع والسرقات والتدمير المعتمد (Vandalism) (١).

والحقيقة الواضحة التي جعلتنا نبدأ بتحديد هذه المسألة، هي ذلك المسؤولية الأخلاقية المترتبة على عاتق المجتمع الدولي في حماية وصون وانقاذ الكنوز الثقافية، من خلال الادراك والتقدير والاحترام المشترك لمثل هذه الممتلكات، ومع ذلك، فليس هذه كل المشكلة إذ ينبغي أن تراعى عدة مسائل لا يجوز إغفالها في هذا المجال :

أولاً: ينبغي على كل دولة تحقيقاً للارتقاء بهذه المسألة إلى مستوى الكمال والمثالية ان تقوم ووفقاً لمعاييرها الدستورية باعداد القواعد والنصوص التشريعية الكفيلة بتأمين الحماية الفعالة من المخاطر والأضرار التي تلحق بممتلكاتها الثقافية (٢).

وهذا ما أكدته اللجنة الدولية الاستشارية (٣)-لليونسكو- في احدى

(١) انظر اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، التقرير النهائي، الدورة العشرون، باريس، ١٩٧٨، ص ٢-١.

(٢) فالضرر الذي يلحق بمتلكات ثقافية يملكتها أي شعب كان، أتاه ضرر يمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جماء، وذلك لأن كل شعب يسمى بصفته في الثقافة العالمية.

-انظر ديباجه اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح.
وكذلك انظر:

-Convention on the Protection of the Archaeological, Historical, and Artistic Heritage of the American Nations"Convention of San Salvador", UNESCO.Op.Cit., pp.371-372.

(٣) تجدر الاشارة الى ان هذه اللجنة هي لجنة دولية حكومية ذات طابع استشاري تنشأ داخل اليونسكو وتقدم خدماتها للدول الاعضاء في اليونسكو وللدول الناشبة إليها التي يعندها الأمر.

-انظر الوثيقة: CC-79/CONF. 206/1,P.1.

-وانظر كذلك، اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردما في حالة الاستيلاء غير المشروع، الدورة الأولى، معلومات عامة، باريس / ١٩٨٠، ص ٤١٤.

توصياتها الى الدول الاعضاء، بشأن اصدار أو تعزيز تشريعات الحماية اللازمة
واعداد الاطر الادارية والتنظيمية المطلوبة لتنفيذ هذه التشريعات^(١).

ثانياً: ما تتعلق بإنشاء الهيئات التقنية، التي يعهد لها بشكل خاص
حماية ووقاية الممتلكات الثقافية من المتاجرة غير المشروعة بها، ولا شك ان
ذلك يسهل عملية تنسيق جهود القطاعات المتخصصة في ادارات الانتربول^(٢).
بالتعاون مع الكمارك والادارات التابعة لها^(٣).

ثالثاً: مسألة اعداد بيانات الجرد الوطنية (Inventories date) وتسجيل
الممتلكات الثقافية المقوله تسجيلاً علمياً دقيقاً، سواء كانت موجودة داخل
اراضي بلادها الاصلية او في بلاً اخر. ومن ثم الحرص على تسجيل
الممتلكات الثقافية الثابتة في السجل الدولي للممتلكات الثقافية - لكي تتمكن
بالمحصنة الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة^(٤) وذلك للعمل على امكان
مطابقتها ومن ثم نقل وتبادل المعلومات بين البلدان، واستخدام المعالجة
الالكترونية للمعلومات في المستقبل.

ولاشك ان ما تساهم به قوائم الجرد والحصر والفالرس المchorة واصدار
المؤلفات عنها، ومن ثم تشجيع حركة التشر والتاليف في هذا المجال، من تقدم
المعارف وتبادلها، فضلاً عن الاتصال فيما بين ثقافات الام^(٥).

(١) انظر المرجع السابق نفسه، الدورة الثالثة، التوصيات، تركيا، ١٩٨٣، ص ٥.

(٢) المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر اليونسكو، اتفاقية سان سلفادور، مرجع سابق، ص ٣٧١.

(٤) راجع اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة التزوير المسلح لعام ١٩٥٤.

(٥) انظر اليونسكو، اتفاقية سان سلفادور، مرجع سابق، ص ٣.

وانظر كذلك، وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الرقم A/44/485، الدورة ٤٤، سنة ١٩٨٩، ص ٣٣، وانظر
اليونسكو، مرجع سابق، ص ١٠٦.

وانظر كذلك: European Convention on the Protection of the Archaeological Heritage (Loco don, Ma 1969), Op. Cit., P. 366.

رابعاً: الأخذ بعين الاعتبار، تعين وتحيط وحماية المواقع الأثرية والاماكن ذات الأهمية التاريخية والفنية، والعمل على انشاء الاحزمه الطقوسية للحفاظ عليها ووقايتها من طغيان المباني الحديثة نتيجة تطور الحركة العمرانية وتكشف اشغال البنية الاساسية من (طرق سدود...) ^(١) وان تأخذ على عاتقها قدر الامكان ما يأتى:

- ١- منع الاستكشافات والحفريات الاثرية غير المشروعة ونقل الممتلكات الثقافية وجعلها موضوع تفويض مسبق من السلطات ذات العلاقة.
- ٢- توافر العناية والاهتمام بالبالغين بالمواقع الحفرية والترميمات الاثرية والأشياء المكتشفة.
- ٣- النظام الصارم (Strict Control) للاجراءات الضرورية لمكافحة اعمال السرقة والسلب . ذات الطبيعة المنظمة او الطبية الفردية ^(٢).

خامساً: فيما يتصل بتنظيم عمل بعثات التنقيب الاجنبية، لا شك ان ذلك يسهل العمل على توحيد الشروط التي يجب ان تمنع بموجتها رخص التنقيب الى الهيئات والمؤسسات العلمية، ووفقا للاسس الاربعة الآتية، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل دولة:

(١) تزيد من التفاصيل، انظر: د. مراد الرماح، التراث الحضاري في البلاد العربية: واقعه وافق، الجملة العربية للثقافة، العدد (٢٠)، تونس ١٩٩٦، ص ٧٨.

وانظر كذلك، الاستاذ عبد الصاحب الهر، الزحف العساري واثره في إزالة معالم الحضارة، مجلة سومر، مديرية الآثار العامة، وزارة الاعلام، جاوا ٢، مجلد ٣١ بغداد، ١٩٧٥، ص ٣٥٩-٣٦٧.

(٢) انظر اليونسكو، اتفاقية سان سلفادور، مرجع سابق، وانظر كذلك اليونسكو، الاتفاقية الاوروبية لحماية الممتلكات الثقافية، المرجع السابق نفسه وكذلك انظر:

-Recommendation for the Protection Movable Cultural Property 28 November 1978. UNESCO, Op. Cit., P. 388.

-O'keefe , P. J. & Prott'L., Law and the cultural Heritage: Volume I: Discovery and Excavation (Butterworths, London, 1984), PP. 279-281.

- ١-ضمان كفاية بعثات التنقيب من الناحيتين العلمية والمادية.
 - ٢-مبدأ ايلولة جميع الاثار المكتشفة الى الدولة.
 - ٣-ضمان النشر العلمي عن نتائج التنقيبات.
 - ٤-الزام البعثات بصيانة وترميم ما يكشف عنه من اثار قيمة^(١).
- سادساً: فيما يتعلق بإنشاء وتطوير المتاحف والمكتبات والارشيفات والمراكز الأخرى للحماية والمحافظة على الممتلكات الثقافية^(٢).
- سابعاً: تلك التي تتعلق بحظر عمليات التصدير والاستيراد غير المشروع، وما يتصل بانتقال وحركة الممتلكات الثقافية، ومن ثم العمل على تهيئة واعداد قوائم باسماء الذين يعملون على تهريب الممتلكات الثقافية او تخريبها او انتهاك وخرق القوانين المحلية؛ وبالتالي الایصاء بتبادل القوائم فيما بين الدول^(٣).
- ثامناً: ونود ان ننبه الى مسألة اخرى مهمة، وهي امن القطع الثقافية، التي تتعرض الى الضرر غير المقصود، نتيجة انعدام متطلبات التخزين (Storage) الواجب مراعاتها، والحفظ الخاطئ، او من خلال عمليات النقل والمعارض المؤقتة، وكذلك فيما يتعلق بانعدام المتطلبات البيئية الملائمة (Environment) كالاضاءة السلبية، ودرجات الحرارة والرطوبة والتهوية، والتلوث الجوي^(٤).

(١) لمزيد من الفاصيل، انظر الاليكسو، مرجع سابق، ص ١٥٧.

(٢) انظر المونسكي، اتفاقية سان سلفادور، مرجع سابق.

(٣) انظر الاليكسو، المراجع السابق، ص ١٥٥.

وانظر كذلك : اليكسو، دراسة تقويمية شاملة لأعمال مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي من سنة ١٩٧٦ الى سنة ١٩٨٦ ، اعداد د. محمد صالح الجابری، تونس، ١٩٨٨، ص ٨٥-٨٦.

(٤) انظر مذروج شوقي، تقريرا عن دوره معهد مطالبيك، المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد ٣٦، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٣٢-٢٣٣، وكذلك انظر، الاستاذ علي السيد ناصر النقشبندى، البيعة الجورية والاضاءة في المتاحف، مجلة سومر، المؤسسة العامة للآثار والتراث - وزارة الثقافة والاعلام، المجلد ٣٨، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٧٤-٢٧١.

تاسعاً: واخيراً مسألة الافادة من الامكانيات التكنولوجية الحديثة والتقنيات المتطرفة من اجل صون الممتلكات الثقافية وحمايتها فضلاً عن تجديد حيوية هذا التراث الحضاري وادراج دعائمه في العالم المعاصر^(١).

آلية الحماية للممتلكات الثقافية في العراق:

ان العراق منذ ما يزيد عن سبعة الاف سنة يمارس دوره الحضاري، ويجمع في تكوينه الثقافي معطيات ومنجزات الثقافة العربية كلها وارست منجزاته الحضارية سواء القديمة منها او نتاجه الترايي في العصر العباسي وفي العصر الحديث قواعد الابداع الثقافي الذي تمثله عيون التراث القومي من الادب العربي والتاريخ والحكمة والفلسفة والعلوم التي كانت مصادر الثقافة الاساس ومنابعها^(٢).

هذا ومن المعروف، ان العراق من البلدان التي تزخر بمجموعة من الواقع والمدن الاثارية القديمة التي تمثل حضارته العربية، ومن ثم تلك السمعة العالمية التي يتمتع بها خبراؤه الاثاريون، ولا سيما في مجال صيانة الاثار والتراث الحضاري، ولاجل ذلك اسس في بغداد عام ١٩٥٨ بقرار من اليونسكو «المركز الاقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدولة العربية»^(٣).

ومع ذلك، فلا احد ينكر ما بذله العراق من مجهودات حثيثة تساعده في ذلك الجهات ذات العلاقة بصيانة الممتلكات، لتسجيل الممتلكات الثقافية الشائكة في السجل الدولي للليونسكو للحفاظ على معالمها وتأمين الحصانة

(١) انظر، اليكسو، العقد العالمي للتنمية الثقافية، الدورة السادسة، دراسات، دمشق، ١٩٨٧، ص ١٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر اليكسو الحصار على الثقافة القرمية وعلى تنمية الانسان في العراق، الدورة التاسعة، دراسات بيروت، ١٩٩٤، ص ٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٦-١٦.

اللازمة لها^(١)، وفي الواقع يوجد أكثر من (١٠٠٠٠) موقع أثري، لم يحظ بعناية السجل الدولي للتراث العالمي بعد، رغم أن العراق، حاول في العديد من المؤتمرات الدولية للجنة التراث العالمي من تسجيل مدن اور وبابل والاخميني وسامراء والنمرود وашوز والحضر وخرسا باد لكنه لم يتمكن الا من تسجيل مدينة الحضر فقط.

لا شك في ان للحصار المفروض على العراق ذلك الاثر على العلاقات الثقافية الدولية ففي مطلع العام ١٩٩٣ قدم العراق طلبا يلتسم فيه اليونسكو بتسجيل عدد اخر من المدن الائتية ومن ثم ارسال لجان متخصصة لتقدير الاضرار التي لحقت بالمتاحف والمواقع الائتية في مدينة اور، من جراء قوات الاحتلال، ورغم اقرار اليونسكو بذلك مبدئيا، الا انها اعتذررت في المؤتمر الخامس عشر للجنة التراث العالمي اثناء دورة انعقادها في تونس عام ١٩٩٣، «لان الام المتعددة تحرم عليهم التعامل مع العراق الى ان يرفع الحصار»^(٢).

في نطاق التشريع العراقي^(٣)، فقد فرض المشرع العراقي منذ اول قانون

(١) راجع اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤.

(٢) ذكرى من التفاصيل، انظر (٤)، عيسى سلمان، اطلس الواقع الائتية في العراق، مديرية الاثار العامة، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٧٦، ص ١.

(٣) انظر، اليسكونو، مرجع سابق، ص ٦، وكذلك انظر:

-Dr.Muayyad Damiriji, "Babylon, Samarra... Not ■ UNESCO'S World Heritage List; The Baghdad Observer, ed. In'am N. Jaber (Baghdad, No. 8356 , 1995), P.3.

(٤) نذكر التشريعات الثقافية التالية : (قانون حماية حقوق المؤلف رقم ٣ لسنة ١٩٧١، المنشور في الوقائع العراقية، عدد ١٩٥٧ في ١١/٢١ و(قانون المؤسسة العامة للاثار رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٩، المنشور في ٢٧٢٠ في ٧/٩/١٩٧٩) و(قانون المؤسسة العامة للسينما والمسرح رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ المنشور في الواقع العراقي عدد ٢٤٩١ في ٩/٢٩) و(قانون الدار الوطنية للتوزيع والاعلان رقم ١١٧ المنشور في الواقع العراقي عدد ٢١٩٧ في ١١/١١/١٩٧٢) و(قانون الغرف الصناعية رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٢ المنشور في الواقع العراقي عدد ١٠٣٣ في ١١/٢١/١٩٦٦) و(قانون نقابة الفنانين رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ المنشور في الواقع العراقي عدد ١٧٢٥ في ٩/٦/١٩٦٩) و(قانون نقاعة الفنانين رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٩ المنشور في الواقع عدد ١٧٩٩ في ١١/١٢/١٩٦٩) و(قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ المنشور في الواقع عدد ٢٥٠٥ في ٢٢/١٢/١٩٧٥) (وقانون دار نشر الثقافة الكردية رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ المنشور في الواقع عدد ٢٥٢٢ في ٤/٥/١٩٧٦).

لحماية الآثار، قيوداً تمنع الأفراد في تطبيقه، ولا شك في أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦^(١)، الذي حرم بموجبه تهريب الآثار ونقلها والمتاجرة بها، ومن ثم فهو يؤمن من الممتلكات الثقافية المنقوله حمايتها والمحافظة عليها من العبث، فضلاً عن صدور قانون الآثار رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦^(٢) الذي جاء بتعديلات عديدة في نصوص أحكامه ومن ثم قانون التعديل الأول رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٤ وقانون التعديل الثاني رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٥^(٣) واستتبعها صدور بعض القرارات ذات الصلة مجلس قيادة الثورة كالقرار رقم (٧٦ و ٨١) لسنة ١٩٩٤ . التي تشدد العقوبة لتصل إلى لاعدام في ضوء القرار رقم ٧٦ فيما يخص سرقة الآثار وتهريبها خارج العراق، والحبس والتعريض بما يساوي ضعف قيمة الأضرار المادية والمعنوية المحدثة في ضوء القرار رقم ٨١ وذلك في حالة التجاوز على المناطق والمواقع الأثرية^(٤).

واخيراً مشروع القانون الجديد لحماية الآثار، الذي سيكون وليداً لمتطلبات العصر من ناحية، ومن ناحية أخرى، محققاً الانسجام التشريعي مع قانون الآثار الموحد لجامعة الدول العربية الصادر عام ١٩٨١ في بغداد^(٥).

لا شك في أن تدعيم الجانب الجزائي من خلال تسلیط العقوبات المالية والمدنية على الخالفين، إنما هو ردع التجاوزات اعتماداً على أن ضياع اثر حضاري يعني ضياع شاهد على شخصيتنا وجدورنا القومية^(٦).

(١) منشور في الواقع، العدد ٤٤٣ في ١/٦/١٩٢٦.

(٢) منشور في الواقع العدد ١٥٠٧ في ٤/٤/١٩٣٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: محمد بن يونس ونبيل سعيد، موسوعة التشريعات العربية ج ١ آثار، العراق (غير محدد جهة وسنة الطبع وعدد الصفحات).

(٤) راجع الموسوعة التشريعية، يصدرها قسم الاعلام القانوني في وزارة العمل، ج ٣ سنة ١٩٩٤، ص ٤٦-٤٨.

(٥) انظر الملحق رقم (٦،٥)، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٦) انظر الملحق رقم (٤) ص ١٩٢.

(٧) انظر د. مراد الرماح، مرجع سابق، ص ٨٠-٨١.

المطلب الثاني:

حماية الممتلكات الثقافية في وقت الحرب وال الحرب الأهلية:

حين تقترب القاعدة الدولية في السلم من القاعدة الوطنية فيما يتصل بحماية الممتلكات الثقافية، ففي اوقات الحروب تبتعد القاعدة الأولى عن القاعدة الثانية، ولا سيما ان الحرب كان اللجوء لها مباحا في ظل القانون الدولي التقليدي حتى قيام عهد عصبة الامم^(١).

ومن الجدير بالذكر، ان اول اشارة الى هذه المسالة وردت في توصيات مؤتمراً فينا عام ١٨١٥ في نطاق هذا الموضوع وخاصة في زمن الحرب، ويؤكد المؤتمر في احدى توصياته (بيان المصنفات الفنية لا ي بلد يجب ان تحترم على الدوام كونها ممتلكات لا يمكن فصلها عن البلد الذي تنتهي اليه)^(٢).

ولم يقتصر الامر على المؤتمرات الدولية بل نجد احكاماً مهمة تضمنها العديد من المعاهدات، ومن ذلك: معاهدة فرساي عام ١٩١٩ التي ابرمت في اعقاب الحرب العالمية الأولى، (الزرت الحكومة الالمانية ان تعيد الى ملك الحجاز المصحف الاصلي للخليفة عثمان بن عفان الذي انتزعته السلطات التركية (العثمانية) من المدينة المنورة واهدته للامبراطور السابق غليوم الثاني)^(٣).

وفي معاهدة لاهي الرابعة لعام ١٩٠٧ الخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية نصت في المادة ٥٦ منها على ان: (املاك البلدان والمنشآت المخصصة لمارسة العبادة ولأعمال البر والتعليم والفنون، حتى تلك التي تكون مملوكة للدولة يجب عدها كالممتلكات الخاصة، وان كل حجز او اضرار متعمد لهذه

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر د. نسوي فوك العادة، مرجع سابق، ص ٨٣٠.

(٢) انظر، الاليكسو، مرجع سابق، ص ١٤٢.

(٣) انظر، المراجع السابق، نفسه ص ١٤٣ - ١٤٤.

المنشآت والآثار التاريخية والأعمال الفنية والعلمية هو أمر منوع ومتعدد ملحوظته^(١).

وفي ١٤ أيار عام ١٩٥٤، ابرمت منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في لاهاي اتفاقية خاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح^(٢).

والحقيقة ان اول ما يثار من تساؤل، هو في نطاق العلاقة ما بين الاختير واتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . وما هي المعايير والمبادئ المعتمدة في ذلك؟

لا شك في ان تجربتين العالميتين الاولى والثانية، قد اثبتت ان الاطراف المتحاربة لا تتورع عن استغلال التغيرات في النصوص الواردة في اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ والمتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، لكي تهرب من تطبيقها، في ضوء ذلك قامت الدول بمحاولات جديدة لتكملة النصوص في النصوص المذكورة، وتكللت هذه الجهد بالنجاح في عام ١٩٥٤ بابرام اتفاقية لاهاي^(٣)، والتي جاءت مرتبطة من ناحية باتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٨٩٩ والرابعة لعام ١٩٠٧ والخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية، ومكملة من ناحية اخرى لاتفاقية لاهاي التاسعة لعام ١٩٠٧ والمتعلقة بالضرب

(١) انظر، د. رشاد عارف السيد، دراسة لاتفاقية لاهاي سنة ١٩٥٤ ، المجلة المصرية للقانون الدولي ، المجلد الاربعون، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤ .

(٢) ونجده الاشارة الى ان الدول المنضمة الى هذه الاتفاقية حتى ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٦ ، ثانية وثمانون (٨٨) دولة من بينها (١٤) دولة عربية هي: العراق، الاردن، مصر، تونس، السعودية، السودان، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، اليمن الديمقراطية، انظر الوثيقة :

CLT-96/CONF/ 603/INF. 2.

(٣) انظر، د. رشاد عارف السيد، مرجع سابق، ص ٢٤٥ .

بالقنابل من البحر أثناء الحرب^(١)، والواقع أن اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ تحمي الممتلكات الثقافية انتلاقاً من خصائص الحرب في حين أن اتفاقيات لاهاي السابقة كانت تومن حماية الممتلكات الثقافية عن طريق تبنيها لمبدأ «حضر العمليات الحربية محلها» بيد أن ما نلاحظه، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من غير المألوف حضر العمليات الحربية محلها، ولا سيما التطور العاصف في المبتكرات التقنية للوسائل الحربية، مما اقتضى نبذ ذلك المبدأ وتبني مبدأ آخر جديداً وهو «تحديد الأماكن التي تتواجد فيها الممتلكات والمؤسسات الثقافية»، والذي تأخذ به اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤^(٢).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اتفاقية لاهاي تعتمد بعض المبادئ الأساسية، ولا شك في أنها مبادئ ومعايير القانون الدولي المعاصر.

وبعد هذا المدخل الضروري الذي يرسم الإطار العام لهذه المسألة، لا بد لنا من أن نستعرض مدلول الحماية وقت الحرب للممتلكات الثقافية في ضوء الأفكار الجديدة التي جاءت بها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤.

والحقيقة، أن الاتفاقية استعانت في ديباجتها، بعض الأحكام المبدئية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية، فبصدق الحكم الأول - فقد ورد (ان الاضرار التي تلحق بممتلكات ثقافية يملكونها اي شعب كان، تمس التراث الثقافي الذي تملكه الإنسانية جموعاً، فكل شعب يسهم بتصنيبه في الثقافة العالمية)^(٣).

إن الحكم الآخر فيتعلق بفاعلية حماية هذه الممتلكات، من حيث ضرورة تنظيمها منذ وقت السلم باتخاذ الإجراءات الازمة سواء أكانت وطنية أم دولية^(٤).

(١) راجع المادة ٣٦ من اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة تزاع مسلح - وستشير لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة التزاع المسلح فيما بعد باتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤.

(٢) انظر ناميل الكساندرف، مرجع سابق، ص ٥٦-٥٥.

(٣) انظر، ديباجة اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق نفسه.

ومن الجدير بالذكر، ان اتفاقية لاهاي تتناول صفين من الحماية للممتلكات الثقافية هي : (الحماية العامة، والحماية الخاصة) ^(١).

اولاً : الحماية العامة :

حددت المادة الثانية من الاتفاقية، نوعين اساسيين من الحماية العامة للممتلكات الثقافية هما الوقاية والاحترام .

١- الوقاية : لا شك في ان تأمين هذه المسألة ابان الحرب ينبغي على الدول ان تتخذ منذ وقت السلم من الاجراءات الكفيلة بذلك وفقا لما تراه مناسبا لها^(٢).

وبنطبي التنبويه بمسألة مهمة، هي ان الاتفاقية عندما تبنت نوعي الحماية العامة للممتلكات الثقافية، تأخذ بنظر الاعتبار مسألة التباين ما بين الوقاية والاحترام كما يأتي :

أ- لا شك في ان معنى الوقاية يقتصر على التدابير الوقائية التي تتخذها كل دولة داخل اقليمها لحماية الممتلكات الثقافية، منذ وقت السلم . في حين ان الاحترام يعني الالتزامات المترتبة على عاتق الدولة والمدولة الخصم في احترام الممتلكات الثقافية الكائنة في اقليمها وقت الحرب .

ب- ان الوقاية تفترض اتخاذ التدابير والاجراءات المناسبة، اما الاحترام فهو يفترض التحفظ من اية تدابير انتقامية او اعمال عدوانية قد تعرض الممتلكات الثقافية للتدمير او التلف او التخريب^(٣).

ج- ان التباين يمكن ايضا، في ان احترام الممتلكات الثقافية قد لا يلتزم به فيما اذا كانت هناك ضرورات حربية ملحة، تستلزم ذلك، وتجدر الاشارة ايضا،

(١) راجع المواد (٨,٢) من الاتفاقية .

(٢) راجع المادة (٣) من الاتفاقية .

(٣) راجع المادة (٤) من الاتفاقية ، الفقرات (٤,٣,١) .

إلى أنه لا يحق للدولة التخلل من الالتزام باحترام الممتلكات الثقافية حتى وإن لم تتخذ الدولة الخصم التدابير اللازمة لوقايتها^(١).

هذا وتشمل التدابير الوقائية التي تتخذها الدولة أيضا كل الاجراءات التي من شأنها، أن تلزم أفراد قواتها المسلحة على احترام الممتلكات الثقافية إبان الحرب، وذلك من خلال اللوائح والتعليمات العسكرية^(٢). وغير ذلك من الاجراءات الأخرى، كالعمل على إعداد الأقسام وإنشاء الدوائر الخدمية في صفوف القوات المسلحة التي تعنى بهذه المسألة، وتكون على صلة بالسلطات المدنية ذات العلاقة^(٣).

٢- الاحترام : احترام الممتلكات الثقافية إبان الحرب يفترض هو الآخر بعض الاجراءات إلى جانب تلك المذكورة آنفا.

ولعله من المفيد بمكان، الاستدلال بنص المادة (٤) من الاتفاقية التي تشيد إلى ضرورة الامتناع عن استخدام الممتلكات الثقافية أو الوسائل الخصخصة لحمايتها، في الأغراض العسكرية، ومن ثم التحفظ من أعمال النهب والتدمير وغيرها من الاعمال العدائية الموجهة بازاء هذه الممتلكات.

في حين تتناول المادة (٥) من الاتفاقية، هذه المسألة في ظل الاحتلال، وما نلاحظه في هذا الصدد، أن مفهوم الاحتلال لم يلق ذلك التحديد الدقيق، مما ينبغي القيام به (للأخطاء به وصولا إلى تحديد فعل المادة (٥) تحديدا دقيقا).

فالقانون الدولي ينظر إلى الاحتلال العسكري، كحدث مادي وقتي وذي نتائج قانونية^(٤) اقرتها اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، واقررتها التشريعات

(١) راجع المادة (٤) من الاتفاقية، الفقرات (٥،٦).

(٢) راجع الفقرة الأولى من المادة (٧) من الاتفاقية.

(٣) راجع الفقرة الثانية من المادة نفسها.

(٤) وتحصر هذه النتائج القانونية بعمليتين: (أ) إن الاحتلال العربي لا يؤدي إلى نقل السيادة إلى دولة الاحتلال، (ب) أنه يؤدي إلى انتقال بعض الاختصاصات مؤقتا من الدولة المحتلة إلى الدولة القاعدة بالاحتلال.

النظر، د. سموحي فرق العادة، مرجع سابق، ص ٨٩٢.

الداخلية لمعظم الدول^(١)، واقررتها كذلك اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لحماية السكان المدنيين ابان الحرب^(٢).

ويتضح لنا من خلال هذه المادة^(٣)، ان اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ تقوم على مبدأ مفاده ان مسؤولية وقاية الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها تقع على عاتق دولة الاحتلال والدولة المحتلة معاً.

ولسنا في حاجة الى التعليق على هذا المبدأ، الا باظهار انه يتماشى مع مضمون المادة (١٢) من اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠^(٤)، التي تشير الى ضرورة احترام التراث الثقافي في الاقاليم التي لا تكون مسؤولة عن اختصاصاتها الدولية، وذلك من قبل الدولة القائمة بالوصاية عليها. ولا شك في ان الاخيرة بهذا المعنى تتطابق مع اتفاقية لاهاي الرابعة عام ١٩٠٧ ، عندما جاءت في المادة ٥٥ مبادأ (حرمة الاموال العامة العائدية للدولة المحتلة)، التي تقضي بوجوب احترام الابنية الرسمية الخصصة للانتفاع العام، وكذلك حال المادة ٤٧ عندما اقرت (مبادأ حرمة الاموال الخاصة)، وحظرت بمحاجتها اعمال النهب والتدمير والتخريب^(٥).

ما تحقق التوافق والانسجام بينها وبين احكام^(٦) الاتفاقية محل البحث .

(١) انظر د. سموحي فوق العادة ، مرجع سابق، ص ٨٩٢ .

(٢) انظر المادة (٣٣) و(٥٣) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب .

(٣) المادة (٥) من الاتفاقية .

(٤) انظر، اليونسكو، اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لخطر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، المؤقر العام، الدورة (١٦)، باريس ١٩٧٠، ص ٧ .

(٥) وما يمدد الاشارة اليه، ان المانيا خرقت هذا المبدأ خلال الحربين العالميين اذ صادرت الاملاك الخاصة بدون تعويض، واستولت على التحف الاثرية للدول التي احتلتها، فقد اعلن رئيس الاركان الالماني انه في خلال سنتين ونصف تم ارسال (٩٢) قطارا محملة بـ ٢٥٧٥ صندوقا مليئة بالتحف ، وفي شهر تموز سنة ١٩٤٤ تم ارسال (١٣٧) قطارا يد ٤١٧٤ صندوقا مليئة بالتحف . كذلك ما قام به الكيان الصهيوني في سيناء وجنوب لبنان من اعمال النهب والتدمير للآثار ، وأشارت اليه الصحف العالمية .

- انظر د. سموحي فوق العادة ، مرجع سابق، ص ٨٩٦ ، وانظر كذلك د. رشاد عارف السيد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(٦) المواد (٤، ٥) من الاتفاقية .

ثانياً: الحماية الخاصة

لعل من جملة التدابير التي تتفق فيها نوعي الحماية، هو ما يتصل بالتحفظ من استخدام الممتلكات الثقافية او الوسائل المخصصة لحمايتها للاغراض العسكرية، ومع ذلك فما يفرق بينهما حقاً، هو ما تفترضه الحماية العامة من اتخاذ التدابير والاجراءات الوقائية بازاء الممتلكات الثقافية المنقوله والثابتة منها.

في حين ان ما نجده في الحماية الخاصة، انها تتع لعدد محدود من الملاجئ المخصصة لحماية الممتلكات الثقافية المنقوله وكذلك لراكيز الابنية التذكارية والممتلكات الثقافية الثابتة، التي تكون على درجة كبيرة من الاممية^(١).

وهذه الحماية لا تتجسد في التحفظ من استخدام الممتلكات الثقافية الثابتة او الوسائل المخصصة لحماية الممتلكات الثقافية المنقوله وحسب، بل في التحفظ «من اي عمل عدائي موجه نحو هذه الممتلكات»^(٢). اذا ما روعيت فيها الشروط الآتية .

- ١- ان تكون على مسافة كافية من اي مركز صناعي كبير او هدف هام كالمنشآت العسكرية والمطارات ومحطات الاذاعة والموانئ ومحطات السكك الحديدية وشبكات الطرق الرئيسية المهمة.
- ٢- الا تستخدم للاغراض العسكرية، وجدب بالذكر، ان الحراس المسلمين الذين وضعوا خصيصا حراسة الممتلكات الثقافية، او وجود قوات امنية مهمتها الطبيعية صيانة الامن العام، لا يعد استخداما لاغراض عسكرية .

(١) راجع المادة ٨ من الاتفاقية.

(٢) راجع المادة ٩ من الاتفاقية.

٣- تسجيلها في (السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضعة تحت نظام الحماية الخاصة) ^(١)، ^(٢).

من زاوية أخرى، فإن عدم الالتزام بهذه الشروط، من جانب أحد الأطراف في الاتفاقية، سيكون مدعاة للاعتراف على التسجيل من قبل الأطراف الأخرى ^(٣)، ومن ثم الشطب من السجل ^(٤).

ونود أن نشير إلى مسألة مهمة أخرى، إلى جانب التسجيل في السجل الدولي، هي وضع شعار الاتفاقية ^(٥) على الممتلكات الثقافية الموضعة تحت نظام الحماية الخاصة على أن يتم ذلك عند نشوب الحرب فقط ^(٦).

لقد سبق أن ذكرنا، الطرق الكفيلة بضمان سلامة الممتلكات الثقافية، من خلال الحماية العامة التي تشتمل الوقاية والاحترام، وكذلك: الحماية الخاصة بعدد محدود من الممتلكات والمؤسسات الثقافية ^(٧).

ونحاول بعد ذلك، أن نستعرض الوسائل التي ينبغي عن طريقها تحقيق

(١) تنص المادة ١٢ وهي إحدى مواد اللائحة التنفيذية من هذه الاتفاقية على ما ياتي:

١- ينشأ سجل دولي للممتلكات الثقافية المعرضة تحت الحماية الخاصة.
٤- يعملي المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اعمال هذا السجل وعليه أن يسلم صوراً منه لكل من السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة، والأطراف السامية المتعاقدة.
٣- ينقسم السجل إلى فصول يحمل كل منها اسم طرف سار متعاقداً وينقسم كل فصل إلى ثلاث فقرات بالعناوين التالية: مختلبي، مراكز ابنية تذكارية، ممتلكات ثقافية ثانية أخرى. ويحدد المدير العام محتويات كل فصل.

(٢) راجع المادة ٩ من الاتفاقية.

(٣) راجع المادة ١ من اللائحة التنفيذية للاتفاقية، الفقرة (٢، ب).

(٤) راجع المادة ١٦ من اللائحة التنفيذية للاتفاقية، الفقرة (١، ج).

(٥) إن (شعار الاتفاقية) عبارة عن درع مدرب من الأملنل ومحكون من قطاعات منفصلة ذات لون أزرق وأبيض، وهذا الدرع يكون من صنع أزرق اللون يحتل أحدي زواياه القسم المدبب الأسفل ويقع فوق هذا المربع مثلث أزرق اللون وكلاهما يحدد مثلاً أيض من كل جانب :

انظر المادة ١٦ من الاتفاقية، الفقرة (١)، كذلك انظر الشكل المرسوم في الزيارة العليا للبطاقة ص ١٥٦.

(٦) انظر المواد (١٠، ١٧، ١) من الاتفاقية، والمادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية للاتفاقية .

(٧) راجع ما سبق، ص ٤١، وما بعدها.

الحماية المذكورة، اذ نجد، ان اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ تشير الى وسائلتين اساسيتين هما : الرقابة^(١) Control وابداء المساعدة^(٢) Provide to Assistance عند تنفيذ نصوص الاتفاقية من جانب الدول والمنظمات الدولية.

ويتضح من ذلك ان الرقابة طبقاً لهذه الاتفاقية تتبع على المستويين الوطني والدولي^(٣). فالرقابة الوطنية تشمل كل الاجراءات الداخلية التي تقوم بها الدولة في اوقات السلم او الحرب . لضمان فاعلية التدابير والاجراءات اللازمة لحماية الممتلكات الثقافية.

اما الرقابة الدولية، التي تقررها المادة ١٠ من الاتفاقية، فيتم تنظيمها من قبل الدول الاطراف في النزاع المسلح، وذلك من خلال عدد من الموظفين من (ممثلين ومتذوبين، ومن ثم الوكيل العام)^(٤).

هذا من ناحية اخرى فالاتفاقية تضمن لهؤلاء الموظفين كاملاً الاحترام، والسماح لهم ببقاء منهم في يد الطرف المعادي، بالاستمرار في تأدية واجبه، اذا ما وقعت ايضاً الممتلكات المكلفة بحمايته في يد الطرف المعادي^(٥). وتحقيقاً لشخصية هؤلاء الموظفين، تنظم لهم بطاقات^(٦) شخصية خاصة تحمل شعار الاتفاقية^(٧).

(١) راجع المادة ١٠ من الاتفاقية.

(٢) راجع المادة ٢٣ من الاتفاقية.

(٣) راجع ديباجة الاتفاقية.

(٤) اذ تقوم كل دولة وعلى وجه السرعة بعد الدخول في الحرب، بتعيين ممثلين لشؤون الممتلكات الثقافية الراغبة في اراضيها، واذا ما احتلت اراضي اخرى، فتعين ممثلاً خاصاً للممتلكات الثقافية المرجحة عليها، ومن الجدير بالذكر ان الدول الحاضنة تعين متذوبين ضمن اعضاء تمثيلها الدبلوماسي او تخاربهم من بين شخصيات اخرى على ان يجري ذلك بمعرفة الدول صاحبة الممتلكات، اما بالنسبة للوكيل العام، فهو ينخذ من بين الاشخاص الواردة اسماؤهم في القائمة الدولية التي يضعها المدير العام لليونسكو للشخصيات البارزة من الدول الموقعة على الاتفاقية.

- راجع الماد (٤,٣,٢) من اللائحة التنفيذية للاتفاقية.

(٥) راجع المادة ٥ من الاتفاقية.

(٦) وذلك من قبل السلطات المختصة في الدول التي يمثلونها.

(٧) راجع المادة ١٧ من الاتفاقية، الفقرة (٢) البند (ج). وكذلك المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية للاتفاقية، الفقرة (٢).

ومن الامامية بمكان، بيان دور موظفي اليونسكو في نظام الرقابة الدولية وخصوصا مديريها العام، الذي يدخل في اختصاصه اعداد السجل الدولي^(١) والقائمة الدولية للشخصيات^(٢)، والتسجيل^(٣)، وبده العمل بالاتفاقية^(٤)، وتعديلها^(٥)، وايقاف العمل بها^(٦)، وغير ذلك من الواجبات.

اما عن ابداء المساعدة فهذا ما يتجسد بنشاط اليونسكو، وفي حدود برامجها وامكانياتها، فضلا عن المقترنات المقدمة من قبلها، بهذا الشأن^(٧)، الى الدول والمنظمات الدولية، كونها وسيلة لضمان تطبيق الاتفاقية بشكل منتظم وفعال.

ومن الملاحظ، ان لاحكام نقل الممتلكات الثقافية في الاتفاقية مكانة كبيرة، لا سيما ان نقل هذه الممتلكات اثما هو لا يدعها او لتأمينها^(٨) لدى دولة مجايدة اخرى، لحين انتهاء الحرب. ولذا نجد المادة (١٢) تقرر ان نقل الممتلكات الثقافية يخضع للحماية الخاصة || الحصانة Immunity^(٩) وتحت اشراف الرقابة الدولية وعلى الدولة الخصم التحفظ من اية اعمال دائمة توجه نحو هذا النقل.

(١) راجع المادة ١٢ من اللائحة التنفيذية لاتفاقية، الفقرة (٢).

(٢) راجع المادة ١ من اللائحة التنفيذية لاتفاقية.

(٣) راجع المادة ٤٠ من الاتفاقية.

(٤) راجع المراد (٣٣,٣٤) من الاتفاقية.

(٥) راجع المادة (٣٩) من الاتفاقية.

(٦) راجع المادة (٣٧) من الاتفاقية ، الفقرة (٢).

(٧) راجع المادة (٢٣) من الاتفاقية.

(٨) راجع المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية لاتفاقية.

(٩) وتجدر الاشارة، الى ان حصانة الممتلكات الثقافية تعني (التحفظ من اية اعمال عدائية موجهة نحوها) وهي بذلك لا تتطابق مع فكرة الحصانة في القانون الدبلوماسي والقنصلية. فالحصانة وفقا للأخيرة تشكل مجموعة من الامتيازات الذاتية التي تمنحها دولة الى دولة اخرى او الى منظمة دولية ومن خلالها الى الاجهزة والممثليات الدبلوماسية قنحتها والعاملين فيها مع عواناتهم.

- انترود. علي صادق ابو ميف، القانون الدبلوماسي والقنصلية، الاسكندرية ١٩٦٢، ص ١٦٤ - ١٦٥ . وسهيل حسين الفنلاوي، الحصانة القضائية للبعثات الدبلوماسي في القانون العراقي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون ١٩٧٩، ٨٢ ص.

الحقيقة ان عملية نقل الممتلكات الثقافية، تخضع لاعتبارات معينة منها ما يتصل بمسألة الحصانة وكذلك في استعمال شعار الاتفاقية^(١)، وما يتعلق بعدد الممتلكات الثقافية المطلوب نقلها و أهميتها و مكانها الحالي والمكان المرتقب نقلها اليه ووسائل النقل ومن ثم الطريق الذي ستسلكه والتاريخ المتحمل اجزاء النقل فيه^(٢).

فضلا عن، ان هناك مسألة اخرى تتعلق بالدولة المؤقتة ومقتضيات صيانة تلك الممتلكات واعادتها بعد انتهاء الحرب او نقلها الى اراضي دولة ثالثة^(٣).

الحقيقة ان الانسانية لأول مرة تتوصل الى اعداد قواعد واحكام كاملة التنظيم لهذه المسألة في وقت الحرب، وهي بذلك^(٤) تعد جدياً كبيراً على طريق التنظيم الدولي في مجال حماية الممتلكات الثقافية.

ومن الملاحظ ان الكيان الصهيوني لم يراع الاحكام الواردة في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ ، فاعتبراته المتكررة على الدول العربية وبصورة خاصة فيما يتعلق بعمليات الكيان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة، فقد ابلغ الوكيل العامون^(٥) اكثر من مرة عن انتهاكات وخروقات الكيان الصهيوني لاتفاقية لاهاي ولوصيات اليونيسكو، بشأن الممتلكات الثقافية والدينية لمدينة القدس التاريخية مما دعى الى تبني المسألة من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة واصدرت بهذا الصدد قرارا في عام ١٩٤٨^(٦) تطلب فيه من مجلس الوصاية (دراسة اجراءات لحماية مدينة القدس وسكانها). واصدر مجلس الامن ايضا

(١) راجع المادة ١٧ من الاتفاقية ، الفقرة (١) البند (ب).

(٢) راجع المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للاتفاقية، الفقرة (١).

(٣) راجع المادة ١٨ من اللائحة التنفيذية للاتفاقية.

(٤) اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ .

(٥) راجع المادة (٦) من الاتفاقية، الفقرة (٥).

(٦) القرار رقم ١٨٥ (دور استثنائية - ٢) المزدوج في ٢٦ نيسان ١٩٤٨ .

قراراً^(١) في عام ١٩٦٨ (يشجب فيه اغتصاب الكيان الصهيوني لمساحة كبيرة من أراضي المدينة المقدسة لإقامة عرض عسكري). كما اصدر مجلس الامن قراراً آخر^(٢) يدعوه فيه الكيان الصهيوني إلى (الغاء الاجراءات جميعاً لتعديل معالم المدينة المقدسة). وفي قرار آخر مجلس الامن ايضاً اصدره عام ١٩٦٩^(٣) ادان فيه الكيان الصهيوني عن حرقه للمسجد الأقصى.

اما بالنسبة لليونسكو، فقد اصدر المجلس التنفيذي عام ١٩٧٠^(٤) قراراً (بادانة المسؤولين جميعاً عن حريق المسجد الأقصى). وكذلك دعا المجلس التنفيذي في القرار الذي اصدره عام ١٩٧١^(٥) الكيان الصهيوني (إلى الحفاظ على الممتلكات الثقافية خصوصاً الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في القدس والذكرى الكبير بنصوص اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤). كما اصدر المؤتمر العام لليونسكو ايضاً، قراراً في عام ١٩٧٢^(٦) يشجب فيه (استمرار إسرائيل باعمال التنقيب غير المشروع عن الآثار في مدينة القدس وعن نقل الممتلكات الثقافية وتغيير معالمها). وفي قرار اخر للمجلس التنفيذي صادر عام ١٩٧٣^(٧) يطلب فيه من (المدير العام لليونسكو تقديم تقرير عن تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة السابقة بوضع مدينة القدس المتعلقة بالمحافظة على الممتلكات الدينية والثقافية).

واخيراً القرار الذي اصدره المجلس التنفيذي ايضاً في عام ١٩٧٤^(٨) والذي

(١) القرار الرقم ٢٥١ في جلسته رقم (١٤٢٠) والمؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٦٨.

(٢) القرار الرقم ٢٥٢ في جلسته رقم (١٤٢٦) والمؤرخ في ٢١ يار/يناير ١٩٦٨.

(٣) القرار الرقم ٢٧١ في جلسته رقم (١٥١٢) والمؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩.

(٤) القرار الرقم ٨٣ م ت/١٥٣٥ و٤ بتاريخ ١٩٧٠.

(٥) القرار الرقم ٨٨ م ت/١٥٣٦ و٤ بتاريخ ١٩٧١.

(٦) القرار رقم ١٢ م ٣٤٢٢/١ بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢.

(٧) القرار رقم ٩٣ م ت/١٥٥٥ و٤ بتاريخ ١٩٧٣.

(٨) القرار رقم ٩٤ م ت/١٥٦١ و٤ بتاريخ ١٩٧٤.

يدين فيه (خروقات وانتهاكات الكيان الصهيوني المستمرة لقرارات الام المتحدة واليونسكو المتعلقة بالمحافظة على الممتلكات الدينية والثقافية بصورة خاصة في مدينة القدس)، وقطع المعونات التي كانت تحصل عليها اسرائيل ومقدارها ٢٤ الف دولار^(١).

ويتضح مما سبق، ان اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ قد بثت صراحة ان نصوصها واجبة التطبيق في اي حالة من حالات النزاع المسلح بين الاطراف، وعلى حالات الاحتلال الكلي او الجزئي للإقليم، كما تطبق في حالات النزاع المسلح الذي لا ينضم بالطابع الدولي ايضاً^(٢).

اما فيما يتعلق بالعراق، فلقد سجل التاريخ صفحات من المجازعات والقلاقل المستمرة بين الولاية والامراء منذ زمن المعتصم، واستمرت هذه الحال الى ان استولى التتر على العراق فدخل «هولاكو» بغداد في ٤ صفر ٦٥٦ هـ، فدمرها وعمل على تخريب معالمها، ومن ثم قذف ما احتوته مكتباتها من المخطوطات والكنوز النفيسة في نهر دجلة.

ولا شك في ان انعدام استقرار الاوضاع السياسية في العراق كان السبب الرئيسي في تقويض الحضارة الانسانية فيه، منذ عهد الخليفة «المستعصم بالله» حتى تأسيس العهد العثماني الثاني عام ٤٩١ هـ على يد السلطان مراد الرابع، وثبتوت حكم العثمانيين عليه اي العراق، حتى سقوط بغداد ايام الحرب العالمية الاولى بيد الجيش البريطاني عام ١٩١٧، وأخيراً حصل العراق على استقلاله عام ١٩٣٢^(٣).

(١) للزيادة انظر د. يحيى حلبي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١٤٥، كذلك انظر، مجلة السياسة الدولية اليونسكو، العدد ٤٠، مؤسسة الاهرام - القاهرة ، ١٩٧٥، ص ٢٢٨.

(٢) راجع المادة ١٩ من الاتفاقية، الفقرات (١، ٢).

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر د. فرج بحصة جي، كنوز المتحف العراقي، وزارة الثقافة والاعلام، المؤسسة العامة للآثار، بغداد، ص ٨٢-٨٣ وانظر كذلك د. عيسى سلمان، اطلس الواقع الاثري في العراق، مرجع سابق، ص

وقد تعرض العراق بعد ذلك، إلى حربين عدوانيتين، شهدت فيها الأثار العراقية والممتلكات الثقافية ذات الطابع التاريخي والحضاري الاضرار الجسيمة مما سببته الحرب العراقية- الإيرانية من تعطيل للدور الحضاري من ناحية، التي استمرت نحو 8 سنوات وما رافقها من دمار وتخريب واستنزاف للموارد البشرية والمادية^(١).

ومن ناحية أخرى، ما عملته الحرب العدائية للدول المتحالفة ضد العراق عام ١٩٩١، التي تجسدت بوحشية وهمجية العمليات الحربية.

لا شك في أنها كانت بعيدة كل البعد عن الأهداف المعلنة في قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨)^(٢)، التي لم تنتهك قانون الحرب فحسب، إنما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ذات الصلة، وكذلك لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤^(٣).

فشوهد العراق التاريخية وممتلكاته الدينية والثقافية لم تسلم من اعتداءات العدوان عليها، سواء أكان ذلك يقصفها وتدمرها من خلال شن الغارات الجوية عليها أم بحفرها ونهبها وسرقة محتوياتها من قبل قوات

(١) انظر، الآليكسو، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي الدورة الخامسة، تونس ١٩٨٥، ص ٥٨، وكذلك انظر، الدكتور جابر ابراهيم الرواوي، المنازعات الدولية، وزارة التعليم والبحث العلمي / جامعة بغداد/ كلية القانون، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧، ص ٥٨-٦٤، كذلك انظر الرشيد ادريس، هل من نهاية للحرب العراقية الإيرانية، مجلة دراسات دولية، العدد ٢٣، تونس ١٩٨٧، ص ٦.

(٢) انضمت الفقرة الثانية من القرار ٦٧٨ الصادر في ٢٨ / تشرين الثاني / ١٩٩٠ ما يتعلق بالتفويض المترتب من مجلس الأمن إلى الدول المتعاونة مع حكومة الكويت، بأن تستخدم جميع الوسائل الازمة والمتمثلة بتأمين انتقال العراق لما جاء بالقرار الذي يدعوه إلى ترك الكويت.

(٣) طرید من التفاصیل انظر، د. فزار جاسم العبيکي، مشكلة تکییف وتطبیق مبادئ قانون الحرب على العمليات العدائية للدول المتحالفة ضد العراق، مجلة العلوم القانونية الجلد العاشر، العدد الاول جامعة بغداد - كلية القانون، ١٩٩٤، ص ٢٩٦-٢٩٨.

العدوان^(١) واكثر من ذلك، فقد طالت يد العدوان الاماكن المقدسة الاسلامية منها وال المسيحية، فانتهكت حرماها، وسرقت محتوياتها ودمرت العديدة منها^(٢).

وقد استنكر العراق ما ارتکبته القوات المتحالفه ضده من جرائم تجاه مدنیه التاریخیة ومتلكاته الديینیة والثقافیة، خاصة وانه واحد من الدول التي صادقت على اتفاقية لاهای لعام ۱۹۵۴ وذلك في القانون رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۶۷ . كما وجه مذكرة احتجاج الى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بتاريخ ۲۸ / كانون الثاني / ۱۹۹۱ . اکد فيها حرص العراق على ضرورة تدخل اليونسكو لایقاف التدمیر المستمر لتراثه الحضاری، فضلا عن ذلك، فقد نجح في استرداد بعض المتالکات المسروقة وذلك من خلال التداء العالمي الذي وجّهه من بغداد مطالبا فيه المجتمع الدولي والدول الاعضاء في الامم المتحدة واليونسكو والمؤسسات المعنية كافة بما فيها الشرطة الدولية والاتحاد الدولي للكمارک والاتحاد الدولي لتجار التحفیات، المساهمة في التعاون مع العراق في منع التجار غير القانوني بالآثار العراقیة المسروقة واعادتها^(۲).

(١) وذلك بعد هبوط القوات الأمريكية المحتلة في تل اللهم جنوب العراق وفي موقع اور الاري. حيث بدأت أعمال التنقيب غير المشروع بحراب الجنود الذين نظمت لهم زيارات لمدينة (اور) وبحدود ٧٠٥٠ جندي بهمها يستقبلهم ويشرح لهم أحد الضباط القساوسة. المزيد من التفاصيل، انظر، د. مؤيد سعيد، ماذا جرى في العراق، الشدمة الدولية للأثار العراقية المسروقة خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١، مطبوعات وزارة الثقافة والاعلام / دائرة الآثار والتراث، ١٩٩٤، ص (لا ترجمة).

(٢) والحقيقة ان هناك ١٥٧ جامعاً ومنها جامع مرجان في بغداد الذي تأسس عام ١٣٥٧ م، وجامع الكواز في البصرة الذي تأسس في العصر العباسي عام ١٥١٤ ، وجامع الامام يحيى الذي تم بناؤه في القرن الثالث عشر في الموصل، كما ان هناك اكثرا من ١٥ كنيسة منها كنيسة القديس نوamas التي يبلغ عمرها نحو (٩٠) عام، جميعها تعرض للنصف الامريكي الوحشى^٤.

—انتهى د. مؤيد مسعد، مرجع سابق.

(٢) انتظ. د. سعيد سعيد، الموجم السايب، لا توجد عدد صفحات.

«البحث الثاني»

الوسائل الدولية لحماية الممتلكات الثقافية

توجد مجموعة من الوسائل الدولية التي تتبني حماية الممتلكات الثقافية، ويمكن ان نجد اشارات عديدة الى ذلك في كثير من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع، ونجد لها بعد ذلك ابعاداً واسعة في مضامين الوثائق والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية التي تعنى بهذه المسألة.

ونقطة البدء، ان هناك وسائل اربع توافق مع الاسهام في صون الممتلكات الثقافية وتعزيزها، وهي التعاون الدولي وتشجيع المفاوضات الثنائية ومكافحة الاتجار غير المشروع واعلام الجمهور، ولكل من هذه الوسائل دور تكثف فاعليته او تقل بحسب الزمان والمكان^(١).

اولاً- التعاون الدولي : *International Co-Operation*

من اهم الافكار التي تسود المجتمع الدولي – وخاصة في العصر الحديث – تلك المتعلقة بضرورة التفاهم الدولي والانفتاح على ثقافات وحضارات الدول الاخرى. ومن ثم السعي لارسال التعاون الثقافي فيما بين الدول على قواعد جديدة قوامها الحوار البناء بين الحضارات والمساواة في التبادل والتعامل بالمثل. ولتحقيق هذا التوازن واكسابه المزيد من الايجابية، لا بد من انتهاج سياسة جديدة للتعاون الثقافي الدولي. ترمي اولاً الى تدعيم تلك العلاقات واثراء

(١) انظر وثيقة الامم المتحدة : A/44/485.13/9/1989.PP. 2-13.

والوثيقة : A/42/533,9/9/1987,PP. 2-10.

وانظر كذلك وثيقة اليونسكو : 24C/94, 29/6/1987,pp.2-9

والوثيقة : 9-CC-87/CONF. , 207/3, 2/2/1987,PP.

والوثيقة : CLT-83/CONF.216/8, 10/11/1983,PP. 4-17.

الاتفاقيات الثقافية وتطويرها وفق منظور جديد يتلائم مع التطلعات المعاصرة للدول إلى التقارب والتكميل والتضامن^(١).

وتأسياً على ما تقدم فلتتعاون الثقافي الدولي مستويات متعددة يمكن تلخيصها بما يأتي:

١- التعاون الثقافي الثنائي: ويرتكز أساساً على التبادل، أي تبادل المعلومات والخبرات وتبادل التظاهرات والأنشطة الثقافية والفنية وتبادل الخبراء والخاصيين والفنين، ومن الأمثلة على ذلك، التعاون الثنائي الذي باشرته السلطات الفرنسية بشأن حماية الممتلكات الثقافية في بلدان إفريقية مختلفة: كالحملة التي قامت بتنظيمها لجمع الممتلكات الثقافية في مالي، ووضع البرامج المختلفة والخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في بوروندي^(٢). ومن ذلك أيضاً اتفاقيات التعاون الثقافي التي أبرمها العراق مع البحرين عام ١٩٧٥، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٧ ومع دولة الكويت عام ١٩٧٨، والمتعلقة بتعزيز سبل التعاون الثقافي والتربوي والعلمي في ما بينها^(٣).

٢- التعاون الثقافي الفني: ويتمثل في تقديم المعونة الفنية من قبل البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وذلك بمدتها بالمعدات والتجهيزات الفنية ووضع الخبراء والفنين على ذمتهما لمساعدتها في إنجاز مشاريع التنمية واسناد الملحظ الدراسية والتدريبية إلى مواطناتها، وخير مثال على ذلك، ما قدمته الحكومة الفرنسية لبعض البلدان الإفريقية من معونات فنية لإنشاء متحف وطني في

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر اليكسو، التعاون الثقافي بين الدول العربية بينها وبين الدول الأخرى، الدولة الثالثة، ورقة عمل البحرين، ١٩٨١، مرجع سابق، ص ٤-٢ كذلك انظر، ربيه ماهور، حضارة الإنسان، ترجمة (اطوان حبصي ومهأة شرش) دمشق، ١٩٦٨، ص ٣١٢-٣١٤.

(٢) انظر الوثيقة: CLT-83/CONF.216, 10/11/1983,P.13.

(٣) جدير بالذكر، أن هذه الاتفاقيات لم تقتصر إلى حماية الممتلكات الثقافية وخصوصاً الآثار ولم تعتمد أية بروتوكولات تنفيذية بين تلك الدول وال العراق بهذا الشأن، بالرغم من استعداد العراق لذلك.

- انظر اليكسو، التعاون الثقافي بين دول الخليج العربي، المرجع السابق، ص ٣.

بماكو، ومتاحف التاريخ في ويدا، وكذلك المتحف الأثنوغرافي في بورتوفونوفو، وترميم قصر أومنس الملكي في بورتوفونفو أيضًا^(١).

٣- التعاون الثقافي الثلاثي : هو نوع جديد من انواع التعاون يجمع بين ثلاثة اطراف :

طرف يتلقى المعونة الفنية وطرف يتعهد بتمويل مشروعات المعونة وطرف ثالث يتتكلف بتهيئة الخبراء والاختصاصيين المكلفين بالجهاز تلك المشروعات. ومثال ذلك، عملية حصر وجرد الممتلكات الثقافية الأفريقية^(٢) الموجودة خارج إفريقيا التي ينفذها المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) بتمويل من اليونسكو، وكذلك ما يقوم به المجلس من اعداد قوائم الحصر والجرد الوطنية للممتلكات الثقافية في مالي، وفي إطار برنامج مساهمة اليونسكو أيضًا^(٣).

٤- التعاون المتعدد الاطراف : وهو التعاون القائم بين دولة معينة ومؤسسات دولية كاليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الإيكسو)، ويكتسب هذا النوع من التعاون أهمية بالغة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في تلك المنظمات الدولية^(٤).

ويمكن اعطاء بعض الأمثلة على ذلك، ففي ما يتعلق بضمان التراث تساهم اليونسكو في تنفيذ عدد من المشاريع وفي إطار برنامج المشاركة لضمان واحياء

(١) انظر الوثيقة : CLT-83/CONF/ 216/8, 10/11/1983.

(٢) وقد بدأت عملية الحصر هذه في عام ١٩٨١، بحيث تم قيد (٢٠٠٠٠) مادة في (٤٠٠٠) بطاقة مصقرة ومرتبة بحسب المجموعات الأثنية وتتضمن كل واحدة منها ،٤ صورة فوتografية و ١١ تصوّر وصفيّة، أي ما يبلغ مجموعه (١٦٠٠٠) صورة و (٤٠٠) نص اثناء المرحلة الأولى باستخدام قوائم محظيات المتحف والمصنفات الفنية كمادة مرجعية، وسيتم المحاز المرحلة الثانية باستخدام كتالوجات المبيعات كمادة مرجعية واستصور كل مادة وبعد وصفها وفقاً للنموذج المطبق في المرحلة الأولى.

انظر الوثيقة : CC-87/CONF, 207/3, 2/2/1987, P. 5.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٥.

(٤) انظر الإيكسو، التعاون الثقافي بين الدول العربية بينها وبين الدول الأخرى، مرجع سابق، ص ١.

التراث الثقافي العالمي، واهمها ما ياتي : تمويلبعثات التدريبية لموظفي المتاحف في كل من بوركينا فاسو وغينيا في مالابوباتا (افريقيا) ^(١). وكذلك تمويل المشاريع الخاصة بإنشاء المتاحف الوطنية في كل من ناميبيا في النمسا وغينيا، والاسهام في تمويل الملحظ الدراسية في تحنيط الحيوانات لصالح متحف التاريخ الطبيعي في انغولا ^(٢). وتمويل المتحف الاسترالي في سدني لاعداد دراسة عن قوائم الحصر والجرد الوطنية للملحقات الثقافية في استراليا ^(٣).

اما عن برامج الاسهام فيما يتعلق بالبلدان العربية، فاهم هذه المشاريع هي ما يأتي : تمويل المشاريع الخاصة بانشاء المتحف الوطني في كل من طرابلس (ليبيا) ومتاحف النوبة في اسوان والمتاحف القومى للحضارة المصرية في القاهرة، وكذلك الاسهام في احياء الواقع الاثيرية في كل من مدينة البترا وجرش في الاردن. وحي القصبة بمدينة الجزائر ومدينة فاس في المغرب والاسهام ايضا في ترميم مدن (ولاتا وتيشيت وشنقيط) في موريتانيا^(٤).

ومن ناحية اخرى، فهناك عدد قليل من الاتفاقيات والتوصيات التي تبنت
هذا المفهوم في احكام نصوصها. ومثال ذلك المادة (٦) من الاتفاقية
الأوروبية^(٥) المعقدة في لندن في ٦ ايار ١٩٦٩، تنص على انه (لكل طرف في
الاتفاقية ان يأخذ على عاتقه كل السبيل والوسائل الممكنة للتعاون الدولي
وبأكمل وجه... الخ)^(٦).

(١) انظر وثيقة الأمم المتحدة A/44/485, 13/9/1989, P. 7.

(٢) انتظر وثيقة اليونسكو CLT-83/216, 216/8, 10/11/1983, P.11.

^{٢)} المرجع السابق نفسه، ص ١٠.

(٤) انظر اليكسو دور اليونسكو في التعاون الشفافي بين البلاد العربية، دراسات، مرجع سابق، ص ٢-٣.
وأنظر كذلك دعوة اليونسكو 24c/94, 29/6/1987, Pp. 5-6.

(٥) وتضم الدول الأطراف التالية: النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمارك، فرنسا، المانيا، اليونان، ايطاليا، اسكتلندا، غرينلاند، المكسيك، المانيا، سويسرا، الجبل الأسود، ليختنشتاين، اسبانيا، ايتسلندا.

^{٦٦}) انظر اليونسكو، الاتفاقيات الأربع، مرجع سابق، ص ٣٦٦.

كذلك المادة (١٥) من اتفاقية سان سلفادور^(١) المعقودة في ١٦ حزيران ١٩٧٦ . تنص على ما ياتي : (الدول الاطراف تلزم نفسها في التعاون على تبادل المعرفة فيما بينها وفي تقدير قيمتها الثقافية .. الخ)^(٢) .

وتنص الفقرة (١) من المادة الثانية من اتفاقية التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لعام ١٩٧٠ على (.. وبيان التعاون الدولي هو من اجرى وسائل حماية الممتلكات الثقافية في كل بلد .. الخ) .

وقد تأكّد ذلك ايضاً في التوصيات الصادرة عن المؤتمر العام لليونسكو خلال دورة انعقادها التاسعة في نيودلهي في ٥ كانون الاول عام ١٩٥٦ ، وفقاً لذلك فقد نصت التوصية (٣٣) على (تشجيع الدول لعقد اتفاقيات ثنائية للتعامل مع المسائل ذات الاهتمام المشترك والناجمة عن تطبيق هذه التوصيات)^(٣) .

"ثانياً : تشجيع المفاوضات الثنائية : Negotiations" من المعلوم ان المفاوضات تقوم على الاتصالات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين، بغية تسوية النزاع القائم بينهما عن طريق اتفاق مباشر. الحقيقة ان السبب في تشجيع اللجوء الى المفاوضات هو ما تمتاز به من محسن كثيرة لاتصافها بالمرونة والكتمان^(٤) .

(١) وتضم الدول الاطراف التالية: بوليفيا، شيلي، كوستاريكا، الاكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، نيكاراغوا، بناء، بيرو.

(٢) انظر اليونسكو، اتفاقية سان سلفادور، مرجع سابق، ص ٣٧٣ .

(٣) انظر اليونسكو، التوصيات على المبادئ الدولية للحقوقات الائتمانية و مرجع سابق، ص ٢٨١ .

(٤) انظر الدكتور عصام العطية، القانون الدولي العام، طه ،طبعة دار الحكمة بغداد، ١٩٩٣، ص ٤٢٩ .

وبناء على ذلك، فللمفاوضات أهمية كبيرة، فيما يتعلق بمسألة صنون الممتلكات الثقافية وحمايتها، وخاصة في مجال إعادة الممتلكات الثقافية للبلدان التي فقدتها نتيجة الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي.

وعليه، فإن على الدول المستقلة جديها، أن لا تتوقع أن تقوم الدولة الاستعمارية باعادة الممتلكات الثقافية المستولى عليها. اذ لا توجد سابقة بهذا الصدد في حالات تصفية الاستعمار.

والحل الأمثل، هو أن تسويي الدول المستقلة حديثاً مسألة إعادة الممتلكات الثقافية عن طريق المفاوضات أو اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي، وذلك في حالة اذا ما لم تتحقق المفاوضات نتائج مرضية^(١).

والواقع أن هذه الوسيلة تحظى باهتمام كثير من المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال نجد أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن، المبدأ القاضي بوجوب اللجوء إلى أحدى وسائل التسوية السلمية (من مفاوضات ووساطة وتحقيق وتوفيق وتحكيم وتسوية قضائية^(٢)).

ومع ذلك، فقد أكدت الأمم المتحدة على تشجيع المفاوضات الثنائية ل إعادة الممتلكات الثقافية لأول مرة عندما ادرجت هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين، المعقدة في عام ١٩٧٣، بناء على طلب زائر^(٣).

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر الدكتور عصام العطية، الخلافة في ارشيف (مخطوطات) الدولة، مجلة العلوم القانونية، ع ٢٠١، سنة ١٩٨٩، ص ١٨٥.

(٢) المادة ٣٣ من الميثاق.

(٣) انظر الوثيقة : A. /9199, 18/12/1973, P.2.

وقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة العديد من القرارات^(١) التي تتناول فيها تشجيع المفاوضات الثنائية من اجل اعادة الممتلكات الثقافية اوردها والقيام بعمليات جرد للممتلكات الثقافية المنقوله (من اعمال فنية واثار وتحف ومخطوطات ومحفوظات ووثائق وجميع الكوز الثقافية او الفنية الاخرى). وذلك اسهاما منها في تعزيز التعاون الدولي وفي الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وزيادة تطويرها من خلال التعاون المثمر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(٢).

اما عن اليونسكو فقد اكدت مرات عديدة، عند اشارتها بصورة خاصة الى الاستعمار، على اهمية الممتلكات الثقافية للبلدان التي كانت خاضعة للسيطرة الاجنبية. واوصت بعقد اتفاقات ثنائية لاعادة اوردة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية.

في ضوء ما تقدم، فقد انشأت اليونسكو لجنة دولية حكومية تكون مهمتها البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتسهيل المفاوضات الثنائية لرد او اعادة الممتلكات الثقافية لبلادها الاصلية^(٣).

وقد بذلت اللجنة المذكورة جهودا حثيثة لتعزيز التعاون الثنائي وتشجيع المفاوضات الثنائية في هذا المجال.

وفي سياق المفاوضات الثنائية، فيمكن الاشارة الى بعض الامثلة على ذلك (كالاتفاقيات المعقودة بين بلجيكا وزائير او بين هولندا واندونيسيا)^(٤) عام

(١) كالقرار المرقم (٣٣٩١-٣٠) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٥، والقرار (٢٢/١٨) المؤرخ في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٧، و(٣٢/٥٠) المؤرخ في ١٤ كانون الاول ١٩٧٨، و(٣٤/٦٤) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٩، و(٣٥/٣٥) المؤرخ في ١١ كانون الاول ١٩٨٠، و(٣٦/٦٤) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨١، و(٣٨/٣٨) المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٣، و(٤٠/٩) المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٥، و(٤٢/٧) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٧، و(٤٤/١٨) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٩، و(٤٦/١٠) المؤرخ في ٢٢ تشرين الاول ١٩٩١، و(٤٨/١٥) المؤرخ في ٢ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(٢) انظر الوثيقة: A/50/49, 23/12/1995, pp. 2-6.

(٣) راجع المواد (١٤) من النظام الاساس للجنة الدولية الحكومية لليونسكو، الوثيقة CC-79/CONF.206/INF.1, 12/2/1980.

(٤) انظر الوثيقة: CLT-83/CONF.216/8, P.8.

١٩٨١، ودور اللجنة الدولية لليونسكو في صياغة الأحكام التفصيلية لهذه الاتفاقيات وذلك فيما يتعلق بعمليات الاعادة أو الرد.

كذلك (الاتفاقيات المعقودة بين الأردن وولاية اوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية او بين تركيا وولاية لوس أنجلوس في الولايات المتحدة الأمريكية ايضا) ^(١) في عام ١٩٨٧ من اجل اعادة بعض الممتلكات الثقافية التي تحتفظ بها تلك الولايات .

كما انه في بعض الاحيان، قد لا تحقق المفاوضات تلك النتائج المقبولة، ومثال ذلك، حالة المفاوضات ما بين ايران وبلغيكا عام ١٩٨٥ ، عندما رفضت الاخيره اعادة مجموعة من القطع الاثيرية (مسروقة من موقع خورفين الايراني) ونقلت الى بلجيكا في الفترة ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ، مما دفع السلطات الايرانية الى اللجوء للقضاء الدولي للفصل في الموضوع وذلك في عام ١٩٨٧ ^(٢).

واخيرا، مطالب العراق الى اللجنة الدولية الحكومية في اليونسكو عام ١٩٨٧ ، لتسهيل المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة، لاعادة المخطوطات القديمة المحفوظة حاليا لدى المكتبة البريطانية (British Library) في لندن.

الا ان نماذج الطلبات اعيدت الى العراق بحجة ان اللجنة لا يسعها التوسط في اجراء المفاوضات الا فيما بين الدول الاعضاء في اليونسكو، وان بريطانيا لم تعد عضوا في اليونسكو بعد انسحابها عام ١٩٨٥ .

الحقيقة ان العراق لم يتمكن بعد من المطالبة بتلك الممتلكات بسبب الحصار الثقافي المفروض عليه ^(٣) .

(١) انظر الوثيقة : 24C/94,P.1.

(٢) انظر الوثيقة : A/44/485,P.4.

(٣) انظر الوثيقة : A/42/533, P. 4، وكذلك انظر، الايکر، الحصار على الثقافة القومية على نسبة الانسان في العراق، مرجع سابق، ص ١٧ .

ثالثاً: مكافحة الاتجار غير المشروع .*Illicit Trade*

في عام ١٩٧٨ ، اتّخذ المؤتمر العام لليونسكو القرار (رقم ٤٦/٥) ، في دورة انعقاده العشرين في باريس ، الذي يقضي بتشكيل «اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز اعادة الممتلكات الثقافية الى بلادها الاصليّة» والمؤلّفة من (٢٠) دولة عضواً في اليونسكو. لقد وضعت اللجنة نظامها الاساسي الذي تشير في المادة (٤) منه الى مهمة اللجنة واختصاصاتها وبشكل خاص الى تعزيز مسألة اعادة الممتلكات الثقافية الى بلادها او ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع^(١).

وقد استطاعت اللجنة منذ الدورة الاولى لانعقادها في باريس عام ١٩٨٠ ، من اعداد القواعد الاجرامية والعمل على مناهضة الاساليب المؤدية الى افقار التراث الثقافي كافة على المستويين الوطني والدولي . من سرقات واعمال الحفر السرية وكذلك الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ، والمحجزة فيما يأتي :

١- العمل على المستوى الوطني : تؤكد اللجنة على اهمية قوائم الجرد والمحضر الوطنية^(٢) ، كونها وسيلة للمراقبة والوقاية في مجال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ، كما اوصت الدول الاعضاء بما ياتي :

أ- عدم انتصار قوائم حصر مجموعات المناحف على التحف المعروضة فقط ، اما المخزونة ايضاً ، ولا سيما الصور الفوتوغرافية لكل تحفة .

ب- تضمين تراخيص التنقيب شرطاً يلزم المنقبين الاثاريين بتزويد السلطات الوطنية بسجل فوتوغرافي عن كل قطعة يعثر عليها خلال عمليات التنقيب مباشرة .

(١) انظر الوثيقة : CC-79/CONF. 206/INF.1, P.2.

(٢) يراجع ما سبق ص ٣٠ .

٤- العمل على المستوى الدولي : تشير اللجنة الى ضرورة قيام تعاون وثيق من اجل مكافحة الاتصال غير المشروع للممتلكات الثقافية وتأكيد على اهمية انضمام البلدان الاخرى لاتفاقية المعاشرة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعه، ولا سيما تلك التي غالبا ما تنقل اليها التحف المسروقة او المنهوبة.

من المجدير بالذكر، ان الدول الاعضاء في الاتفاقية المذكورة قدمت تقريرا الى المجلس التنفيذي لليونسكو في دورة انعقاده الـ ١٣٧ ، ببيت فيه ان المشكلة الرئيسة التي تواجهها في تطبيق الاتفاقية تنجم عن كون معظم الدول التي التي صدقت عليها هي ضحايا للاتجار غير المشروع، ولقد اشير الى انه لكي تصبح الاتفاقية اشد فعالية ينبغي ان يزداد عدد الدول الاطراف فيها، ويشير التقرير ايضا الى ضرورة قيام ما تسمى «بالدول المصدرة» برصد صادراتها بصورة ادق وتعزيز التدابير الوقائية الاخرى. وان تتخذ ما تسمى «بالدول المستوردة» تدابير اضافية لتنظيم عمليات استيراد مشروعة للممتلكات الثقافية^(٢)

كما تؤكد اللجنة ايضاً، الى ضرورة تعزيز التعاون الثنائي والاقليمي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية^(٢).

وفضلاً على ذلك، فقد أعدت اللجنة «نظام اداب المهنة» وقدمتها الى المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، في اطار مواصلة جهودها من اجل تطبيق

^{٢٤}) انظر الى شقة : ٢، P. 2.

(٢) انظر وثيقة الامم المتحدة / الجمعية العامة / A/44/485، P.9

(٣) راجع المادة (٤) من النظام الأساس للجنة الدولية للميونتسك، فقرة (٢).

اوسع للمعايير الأخلاقية والالتزام بها، ولا سيما من قبل تجارة العائدات والأعمال الفنية، والتي تضمنت شرطا يفرض على التجار عدم اقتناء اي ممتلك ثقافي غير مصحوب بشهادة منشأ^(١).

كما قامت اللجنة باعداد «دليل الانظمة الوطنية» وهو دراسة عن المراقبة القانونية الوطنية في مجال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، لما يزيد عن (١٥٠) دولة. حيث وزع مجانا الى موظفي الكمارك وموظفي المتاحف الفنيين وتجار جامعي القطع الفنية، وذلك بهدف دليل مرجعي لمن يلزمته الحصول على معلومات عن القواعد لتصدير الممتلكات الثقافية^(٢).

واخيرا، قدمت البيونسكتو وكتدبیر لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية مساعدات مالية الى المجلس الدولي للمتاحف (Icom)، وذلك من اجل نشر كل المعلومات المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، في مجلة «اخبار المجلس الدولي للمتاحف» (Icom News)، والتي تحتوي كذلك على صور للقطع الثقافية المسروقة او المهرية من المتاحف^(٣).

ومن ناحية اخرى، فقد (بحثت البيونسكتو والمجلس الدولي للمتاحف والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، اثناء اجتماع مشترك عقد في عام ١٩٨٧ ، امكانيات التعاون والعمل المشترك، وكانت احدى نتائج هذا الاجتماع، هي (ان المنظمات الثلاث اتفقت على اجراء تبادل منتظم للمعلومات بشأن هذا الموضوع)^(٤).

(١) انظر الوثيقة : 24C/94,P.3.

(٢) انظر الوثيقة : A/42/533,P. 8.

(٣) Ibid, P. 9.

(٤) انظر الوثيقة : A/44/485,P.12.

وينبغي التنويه ايضاً، الى ان اول من اجتهد لدراسة هذه المسألة هي الحكومة المصرية، وذلك في مؤتمر القاهرة عام ١٩٣٧، عندما وضعت الاسس والقواعد التي تنظم مسألة حماية الاثار والحفريات الاثرية وكذلك الاختبار بالاثار بما يتفق والمصلحة العامة، ومن ثم تعزيز هذه المسألة من خلال مؤتمر دلهي عام ١٩٥٦ المعقود في الهند، وذلك لأهميةها الشديدة في الحفاظات على الاثار وعدم تسريبها خفية خارج بلدتها الاصلية^(١).

وتجدر بالذكر، ان العراق من اولى الدول التي نظمت هذه المسألة في نصوصها التشريعية فعلى سبيل المثال، تحد الماده (٤) من قانون حظر المتاجرة في الاثار رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦^(٢) نصت على (فوضت الحكومة مصادرة الاشياء الاثرية المخلوطة الى العراق بدون تحويل من حكومة البلد القادمة منه واعادتها في حالة وجود اتفاق للعمل المتبادل في هذا المجال معقود بين حكومات البلدين) وكذلك حال الماده (٢٦) من القانون نفسه عندما جاءت بالنص (يمع نقل اية اثار خارج العراق، والمدير العام للاثار فقط يحق له ذلك من اجل الدراسات العلمية، والتبادل الثقافي، واقامة المعارض).

وعلى هذا الاساس، يحدد المشرع العراقي عقوبة الاعدام^(٣)، ضمناً لحماية الممتلكات الثقافية من عمليات الاستيراد او التصدير ونقل الملكية بطرق غير مشروعة.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر د. اطوان خاطر، النظم الدولية للحفريات الاثرية الجملة المصرية للقانون الدولي، السنة الثالثة عشرة، ١٩٥٧، ص ١٢٤-١٣٧.

(٢) منشور في الوقائع العراقية عدد ٤٤٣ في ١/٦/١٩٢٦.

(٣) راجع المجموعة التشريعية، ج ٢، مرجع سابق، ص ٤٦-٤٨.

في ١٠ كانون الاول عام ١٩٩٤، عقدت في بغداد «الندوة الدولية»^(١) للاثار المنسوبة خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١، وحضر الندوة علماء آثاريون مختصون بتاريخ بلاد الرافدين القديم من مختلف انحاء العالم، ومن ثم وجهوا نداءً الى الدول الخاسطة بالعراق والقريبة منه، جاء فيه (نحن العلماء الموقعين في اداته الممثلين لمؤسسات عالمية معنية بدراسة العراق القديم، نناشد حكومات البلدان الخاسطة بالعراق، والقريبة منه كافة للمساعدة في الحد من الاتجار غير المشروع بالاثار) ^(٢).

"Public Information": اعلام الجمهور

لا شك في ان للتطور العلمي والحضاري والثقافي، الذي شهدته البشرية في الخمسين عاماً الماضية، كان من شأنه ان يؤثر تأثيراً مباشراً على العملية الاعلامية برمتها اساليبها واهدافها، ومن ثم يمنحها المعاني والمفاهيم والوسائل الجديدة للاسهام في بناء الحضارة الانسانية وتعزيز التفاهم والتعاون بين الشعوب.

والواقع ان وسيلة الاعلام لم تعد ارسالاً من طرف واستقبالاً من طرف ثان، بل حواراً مخططاً بين الجمهور من جهة والمؤسسات الاعلامية من جهة اخرى، تتفاعل اراؤهما ضمن علاقة متبادلة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به ^(٣).

(١) وجدت بالذكر، ان المشاركون بها هم علماء آثاريون ممثلين عن المؤسسات ذات الصلة التالية (معهد الدراسات الحضارية للعراق القديم /جامعة توكرو شيكان / طركيو، والمتاحف البريطاني /لندن، والجمعية الأمريكية للابحاث الآثرية وجامعة نيويورك ومتاحف الآثار المركزي في ماينز/المانيا، وجامعة كينت /بلجيكا، وجامعة روما وجامعة نورثون /إيطاليا، وجامعة أنسبروغ/ النمسا، وأكاديمية العلوم السياسية في رومانيا، وجامعة مدريد المرة اسبانيا).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر الندوة الدولية للاثار المنسوبة خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١، مجلة سومر، المجلد ٤٧، ١٩٩٥، المؤسسة العامة للاثار والتراث /وزارة الثقافة والاعلام ، ص ١٠-١٣.

(٣) انظر، الاليسكو، نحو نظام عربي جديد للاعلام والاتصال، الدورة الخامسة، مرجع سابق، تونس، ١٩٨٥، ص ٢٣٩.

ونخلص مما تقدم، ان للاعلام صلة وثيقة بحماية الممتلكات الثقافية لما لها من دور متميز في تقديم المعلومات والبيانات الاضاحية والوقوف على حقائق الامور ذات الاهتمام المشترك للحضارة الإنسانية.

والحقيقة ان غالبية الدول والمنظمات الدولية كانت قد ركزت اهتمامها على مسألة اعلام الجمهور من حيث كونها اسلوبا للحوار البناء من ناحية، وبصفتها احدى اهم الوسائل الدولية لحماية الممتلكات الثقافية من ناحية اخرى.

فقد أكدت اليونسكو ولمرات عديدة على تشجيع التبادل الدولي للمعلومات وعلى اهمية النشاط الاخباري، الذي يمثل محورا اساسا في اطار التعاون بين دول الشمال والجنوب، وخاصة فيما يتعلق بنشر الاخبار والمعلومات الاضاحية عن القطع المسروقة من المتحف. ومن ثم التدابير التي ترمي الى مناهضة الاتجار غير المشروع بها، واوصت كذلك، باستمرار التعاون مع نشرة «تنبيه الى الاعمال الفنية المسروقة» "Stolen Art Alert": التي تصدرها المؤسسة الدولية لبحوث الفن في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن الاعمال الفنية المسروقة بقصد تعزيز تبادل المعلومات دوليا لمكافحة سرقة الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها^(١).

فقد نصت الفقرة (٤) من المادة الرابعة من النظام الاساس للجنة الدولية على (الحث على القيام بحملة الاعلام الجمهور عن حقيقة طبيعة مشكلة رد او اعادة الممتلكات الثقافية لبلادها الاصيلة وعن ضخامة تلك المشكلة وبعد اثارها).

وفي ٩ / ايار / ١٩٨٣، اشارت اللجنة في دورة انعقادها الثالثة في تركيبها الى الاثر الواسع والبناء لموضوع اعلام الجمهور من خلال المقابلات التي نشرت

(١) انظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة : A/42/533.P.10.

في «مجلة المتاحف وكيفية انجازها» لتنمية الوعي بضرورة حماية الذاتية الثقافية، ومن ثم تفهم المرأة وتقديره لما له وما للآخرين من ذاتية ثقافية.

كما تؤكد اللجنة، في التوصية (٣٢) من دورتها الثالثة المتعلقة باعلام الجمهور انه (ينبغي الاضطلاع بحملات لاعلام الجمهور من جهة في البلاد التي تطالب بعوده او رد ممتلكاتها الثقافية لوعيه جميع السكان باهمية حماية تراثهم الفنى والتاريخي وصونه، ومن جهة اخرى في البلاد التي توجه اليها الطلبات لكي يفهم جمهورها الاسباب التي تبرر تلك الطلبات ولازالت نواحي سوء التفاهم التي لا تزال قائمة في هذا الصدد، وينبغي اشراك اللجان الوطنية لليونسكو والمؤسسات التربوية والثقافية في هذا العمل) (١).

كما توصي اللجنة في توصيتها (٣٦) المدير العام، بالاستمرار في استخدام المطبوعات والدوريات التي تصدرها اليونسكو (المتاحف والثقافات، ورسالة اليونسكو وابناء اليونسكو) وذلك لاسترقاء انتباه الرأي العام العالمي الى مسألة الاهتمام بالممتلكات الثقافية وصيانتها. وكذلك تشير اللجنة الى اهمية وسائل الاعلام السمعية والبصرية على الرأي العام، وتوصي المدير العام ايضا في التوصية (٣٧)، بأن تنتج اليونسكو وبالتنسيق مع المؤسسات الاذاعية والتلفزيونية، برامج وافلام عن مسألة اعادة او رد الممتلكات الثقافية ومكافحة الاتجار غير المشروع بها (٢).

وفي عام ١٩٨٥ ، عقدت اليونسكو في واشنطن مؤتمرا دوليا، تناولت فيه دراسة مسألة الاتجار غير المشروع، وذلك بالتعاون مع المجلس الدولي للاثار والموقع (ICOMOS)، والصندوق الوطني الامريكي لصون المعالم التاريخية، الذي كان في عام ١٩٨٦ موضوع مصنف نشر من قبل اليونسكو بعنوان

(١) انظر الوثيقة: CLT-83/CONF/216/8,P.7.

(٢) انظر: IBID , P.8.

(التحدي الذي يواجهه تراثنا الثقافي : لماذا يتبعي صون الماضي) ، ويتكون هذا الكتاب من اسهامات المشاركون في ذلك المؤتمر الدولي^(١) .

وفي التوصية (١٦) للجنة الدولية لليونسكو في الدورة الخامسة لها والمعقودة في باريس في ٢٧ . نيسان . ١٩٨٧ ، جاء فيه ما يلي : (ان اللجنة تتعزز باهمية الانشطة الوقائية وبأهمية الاصهام الذي تقدمه التربية ، بدءاً بالتعليم الابتدائي في اعلام الشعوب على اوسع نطاق ممكن بمعنى تراثها الثقافي ، وفي تطويروعي لدى كل فرد بالدور الذي يتعين عليه الاضطلاع به من اجل صون هذا التراث ، وعليه ، فإنها توصي الدول الاعضاء والمديري العام بتعزيز جميع الانشطة التي يمكن ان تسهم في تحقيق هذه الاهداف)^(٢) .

وفي التوصية (١٧) الصادرة عن اللجنة الدولية ايضاً في عام ١٩٨٩ ، تؤكد فيها على مضاعفة اليونسكو لجهودها الرامية لاعلام وتوعية الجمهور المتخصص وعامة الجمهور على السواء (من في ذلك السكان المحليين الفقراء الذين قد يغriهم الجهل بالاشتراك في الاتجار غير المشروع) ، هذا ما يحدث في العراق الان في الجنوب والشمال . وتطلب اللجنة من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية ، ان تعمل على تزويد المجالات^(٣) التي تديرها او تعينها اليونسكو بالمعلومات وكذلك البرامج الاذاعية وبرامج الفيديو وابناء أيكوم والعمل على تعزيز انتشارها^(٤) .

ومن الجدير بالذكر ، ان مقالات عديدة نشرت في مجلة المتاحف

(١) انظر الوثيقة : CC-87/CONF.207/3,P.9.

(٢) انظر اليونسكو ، وثائق المؤتمر العام ، الدورة الرابعة والعشرون ، التوصيات باريس ، ١٩٨٧ ، ص ٣-١ .

(٣) كمجلة المتاحف ، والثقافات ، ورسالة اليونسكو وابناء اليونسكو .

(٤) انظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة : A/44/485,P. 24..

(MUSESUM) الفصلية، كالاعداد (١٥٣) (١٥٤) (١٥٩) (١٦٢)^(١). تتعلق بسائل الاهتمام بصون الممتلكات الثقافية وقيامتها، وبشكل خاص فيما يتعلق باعادة اوردة الممتلكات الثقافية والممتلكات المسروقة والاتجار غير المشروع بها.

كما تجدر الاشارة الى ان الجمعية العامة للامم المتحدة اشارت في العديد من قراراتها الى ضرورة قيام الدول الاعضاء فيها، بتصديق الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية ونقل ملكيتها بطريق غير مشروعة . وهي الاتفاقية التي اعتمدتها المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٧٠^(٢).

وكذلك، الى ضرورة قيام الدول الاعضاء فيها بتشجيع وسائل الاعلام الجماهيري والمؤسسات التعليمية والثقافية، للعمل على نشر الوعي الثقافي فيما يتعلق باعادة اوردة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية^(٣).

كما جاء في المادة ١٥ من تقرير لجنة القانون الدولي عن اعمال دورتها (٤٨) في ٦ / ايار— تموز ١٩٩٦ ، فيما يتعلق باعلام الجمهور، ما يلي : (يجب على الدول كلما امكن ذلك، وبالوسائل الملائمة، ان تقدم الى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

-Shaje Tshihula, "Inventorying Movable Cultural Property" , Museum (UNESCO, Paris), No. 153 (Vol. XXXIX, No.1, 1987), PP. 50-52.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

-Chris Hudson and Colin McEwan , " Focusing Pride in The Past" , Museum (UNESCO,Paris), No. 154(Vol. XXXIX, No 2. 1987)PP. 125-128.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر :

-United States of America Restricts Import of Cultural Artifacts from ■ Salvador" , Mu■ (UNESCO, Paris), No. 159 (Vol. XL. No.3 , 1988) , P. 164.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر :

-Return and Restitution of Cultural Property : The Role of Museums, and Art Institute of Chicago Returns: - Khmer Lintel to Thailand" , Museum (UNESCO , paris), No.162 (Vol. XLI, No.2, 1989),PP. 112-114.

(٥) انظر القرار رقم ٣٣٩١ (٣٠٠.٤)، مؤرخ في ١٣ / تشرين الثاني / ١٩٧٥ .

(٦) انظر الوثيقة : A/36/L-22/Rev. 1m25/11/1981,P.3.

جمهورها، المعلومات المتعلقة بذلك النشاط. وبماحاطة التي ينطوي عليها ..^(١).

ومن ذلك ايضاً، نص المادة ١٠ من اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، التي تؤكد فيها اهتمامها الكبير بمسألة التربية والاعلام، ودورها في غرس وتنمية الوعي بين افراد الشعب بقيمة الممتلكات الثقافية وما تشكله السرقات والحفائر السرية والتصدير غير المشروع من خطر على التراث الثقافي.^(٢)

ومن الجدير بالذكر، ان العراق من الدول التي صادقت على هذه الاتفاقية اي اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠^(٣) فضلاً عن ذلك، فالعراق اولى مسألة اعلام الجمهور اهتماماً كبيراً، في هذا المجال من خلال المجلات^(٤) والدوريات الثقافية والاثارية^(٥).

هذه هي اهم الاسس والقواعد التي يقوم عليها النظام القانوني الدولي لحماية الممتلكات الثقافية وصيانتها، وال العراق بلد الحضارات السومرية والاکادية والبابلية والاشورية، من اهم البلدان التي يعنيها هذا النظام، اذ ان التقنيات الاثرية تكشف كل يوم جزءاً مهماً من تاريخنا القديم، ولن نعرف هذا التاريخ الا باستمرار البحث والتقصي عن شواهد تلك الحضارات الانسانية والعمل على الحافظة عليها وصونها، فالعراق يولي موضوع الاثار اهتماماً كبيراً في تشريعاته الخاصة، ومن ثم سعيه الدائم في المحيط الدولي على تعزيز كل ما يتعلق بهذا الموضوع.

(١) انظر وثيقة الام المتحدة : 260. P. 7/1996/10,615-26-A/51

(٢) راجع الفقرات (أ،ب) من المادة المذكورة من اتفاقية التدابير الواجب اتخاذها لخطر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروع.

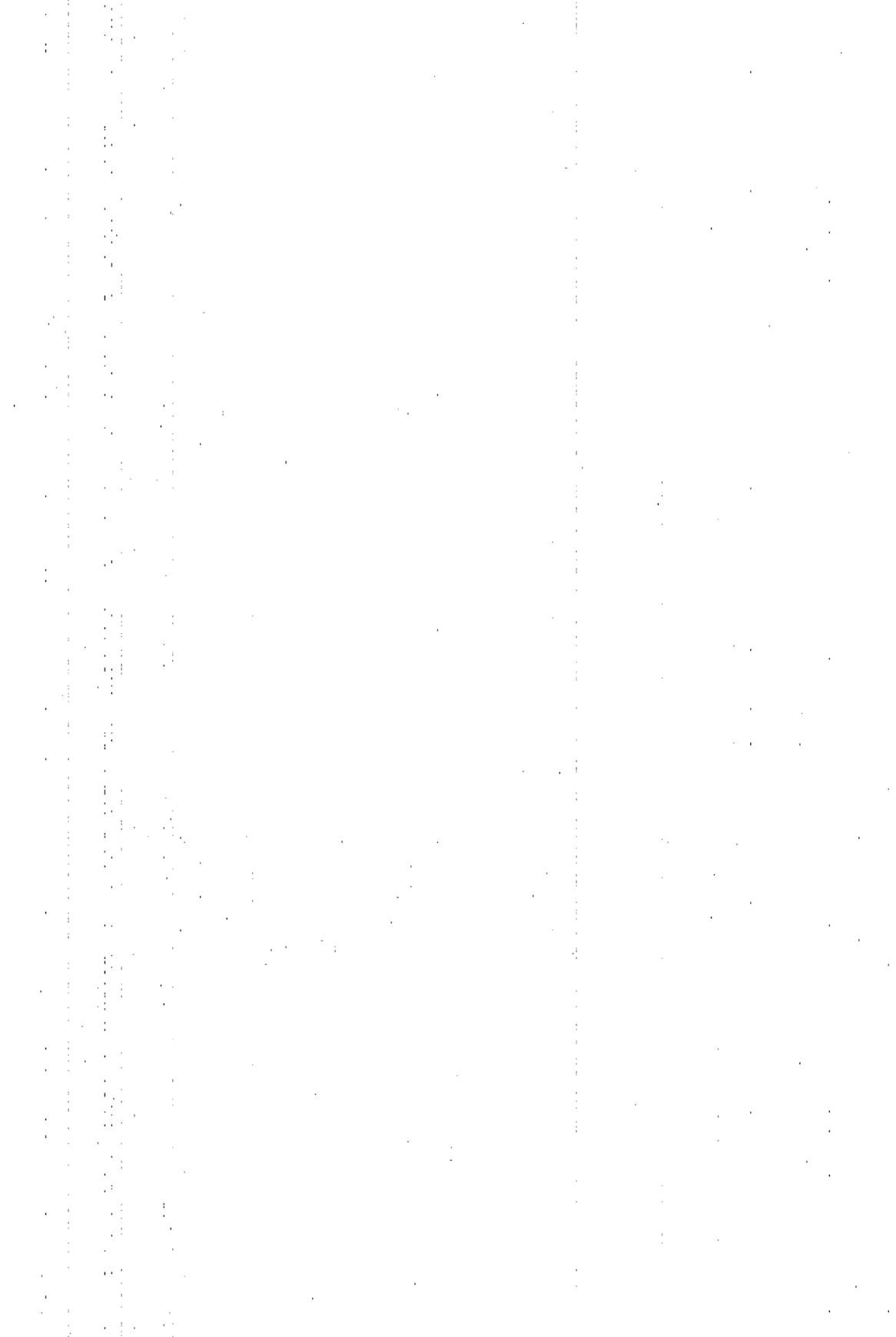
(٣) حيث كان العراق قد قبل الاتفاقية في ١٢/٢/١٩٧٣ واصبحت نافذة لعدة في ٥/١٢/١٩٧٣، انظر في ذلك: UNESCO; "The Protection of Movable Cultural Property" Op. Cit ., P. 364.

(٤) وبشكل خاص (مجلة سومر) ذات الطبيعة البحثية بعلوم الحضارات العراقية القديمة، وهي مطبوعات معروفة دولياً يصلها المباشرة بسائل صون الممتلكات الثقافية وحمايتها.

(٥) لمزيد من التفاصيل، انظر، اليكسو، المعمار على الثقافة القومية وعلى تسمية الانسان في العراق، الدورة التاسعة، مرجع سابق، بيروت، ١٩٩٤، ص ١٧.

الفصل الثاني

التداول غير المشروع للممتلكات الثقافية واستردادها



تناولنا في الفصل الاول القواعد القانونية والوسائل الدولية لحماية الممتلكات الثقافية، ورأينا مدى الحماية التي تتمتع بها الممتلكات الثقافية في وقت السلم والحرب التي وضعت اسسها اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤.^(١)

ولكن العالم قد شهد مخالفات جسيمة لتلك القواعد من خلال النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية سواء أكان في القرون الماضية أم نتيجة الاحتلال الاستعماري أم أثناء حربين العالميتين الأولى والثانية « خاصة من جانبmania وبقى دول المخمور ^(٢) ». الامر الذي يشير الى التساؤل حول النتائج المترتبة على مخالفة تلك القواعد.

وان دراسة هذه النتائج تتطلب منا البحث اولا عن التداول غير المشروع في الممتلكات الثقافية، والبحث ثانيا في تلك النتائج.

عليه سوف نتناول هذا الموضوع في المبحوثين التاليين :

المبحث الاول : نخصصه لتداول الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة .

المبحث الثاني : يتضمن النتائج التي تترتب على حماية الممتلكات الثقافية .

-Hague Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict, 14 May, 1954.

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، صلاح عبد البديع شلبي ، حق الاسترداد في القانون الدولي ، الطبعة الاولى ، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ١٨١ .

المبحث الأول

التداول غير المشروع في الممتلكات الثقافية

نتناول في هذا المبحث موضوع التداول في الممتلكات الثقافية بصورة عامة، وهو وان كان من الموضوعات التي شغلت وما زال جانبها من اهتمامات الفقه والقضاء في القانون الدولي، الا ان معالجتها ستكون بالقدر اللازم لتوسيع حالات نزع الملكية التي تحدث على اثر النقل غير المشروع في الممتلكات الثقافية، وذلك استكمالاً لبحثنا.

عليه، فاننا نتناول هذا الموضوع في مطلبين، الاول عن التجارة الدولية في الممتلكات الثقافية والثاني عن النقل غير المشروع في الممتلكات الثقافية.

المطلب الأول :

التجارة الدولية في الممتلكات الثقافية^(*):

ارتبطت فكرة التجارة الدولية في الممتلكات الثقافية اول ظهورها بالهيمنة الاستعمارية، اذ ساعدت على زيادة الاهتمام بالآثار والشروع الثقافية والكشف والتقييب عنها، هذا من ناحية . والرغبة في الارثاء السريع من ناحية اخرى، لأن ما تدفعه الاسواق العالمية من اسعار باهظة للقطع الاثرية، يشكل طموحاً لدى الكثيرين في الحصول على هذه القطع^(**).

Lyndel V. Prott & Patrick J.O'Keefe,"National Regulations Concerning The Export of (*) Cultural Property, University of Sydney, (1988),pp.4-8

(**) لمزيد من التفاصيل، انظر:

A.J.Barbosa Lima Sobrinho,The Adventure of World Trade,Courier,Edouard Glissant (Paris,1984),P.P.4-7.

كذلك انظر، «. بشير محمد السباعي، فلسفة قوانين الآثار وتطويرها (حماية الآثار والاعمال الفنية)، المركب العربي للدراسات الامنية، الرياض، ١٩٩٢، ص ١١٢ .

وهذه الظاهرة بدأت بشكل واضح في منتصف القرن التاسع عشر في بريطانيا، عندما أخذت تبحث عن الآثار والواقع الأثري في بلدان العالم المختلفة، فجاء هذا الاتجاه ليمثل حرف جديدة وناجحة لتوظيف الأموال، كما ظهر من جراء ذلك وسطاء يستعلمون عن مصادر التحف الفنية والقطع الأثرية ويسعون إلى جلبها، وكذلك السمسارة وتجار العاديّات الأثريّة ف تكونت المؤسسات والوكالات وصالات البيع الكبيرة في لندن، ومن ثم انتشار هذه الحرفة في العديد من الدول الأوروبيّة^(١)، وكذلك الأمريكية منها. واخذت تلك الدول بفتح أسواقها لعرض القطع الثقافية المسروقة والمنهوبة من مواطنها الأصلية، ومن ثم تداولها بشكل مذهل في السنوات القليلة الماضية^(٢).

الحقيقة أن تجارة القطع الثقافية تعتمد على كبار التجار والممولين الذين يعتمدون تجارة الآخرين في كل مكان لشراء تلك القطع، وهؤلاء اعتمدوا أيضاً على صغار التجار والمتبنين السريين، ويمكن القول أن هناك في كل بقعة غنية بالتراث الثقافي، عصبة من المنتفعين تتبع أخبار الاكتشافات والكنوز الأثرية في كل مكان، فطالما كانت هناك الحاجة والطلب، كان هناك الدافع لتحرير هذه الممتلكات من مكانها ومن ثم نقلها وتهريبها^(٣).

(١) كالنمسا وبيلجيكا واللوتسبرغ وفرنسا والمانيا واليونان وابرلندا وایطاليا وهولندا والبرتغال والتربير وسلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا وبلغاريا وجيوسلوفاكيا (سابقاً) وвенغاريا وبرلندانيا ورومانيا وروسيا وبوسلافيا (سابقاً).

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر:

Carol Kennedy, Buying Antiques In Europe "What to buy and Where, ed.Bowker(London and New York,1976),pp.1-3.

انظر كذلك ، د. بشير محمد السباعي ، مرجع سابق، ص ١١٧ .

(٣) للزيادة انظر، د. تقولا زياده، الطرق التجارية في العصور الوسطى، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان

٦٢-٦٣، لبنان ، ١٩٨٤ ، ص ١٥-٢٥ .

ولاشك في ان تجارة الممتلكات الثقافية اصبحت مع مرور الزمن تجارة رابحة وواسعة، لا سيما ان انتقال هذه الاشياء من مكان الى اخر سوف يزيد من قيمتها ويرفع من ثمنها وان هناك الكثير من الناس تستهويهم هذه الممتلكات ويحرصون كل الحرص على اقتناها^(١).

في مقابل ذلك، اخذت الدول الغنية بمثابة هذه الموارد ذات الاصول الحضارية بالتعاون فيما بينها من اجل ادراك وتقدير قيمة ممتلكاتها الثقافية، وتعلن عن رغبتها في سن التشريعات الوطنية والدولية لمراقبة وتنظيم عمليات تداول ثرواتها الاثارية والتاريخية والفنية وهذا ما سنتناوله في فرعين:

الفرع الاول : الاتجاه الوطني

الفرع الثاني : الاتجاه الدولي

الفرع الاول : الاتجاه الوطني :

ان اية دولة عندما تقرر حماية تراثها الثقافي بشكل فعال، فان من اولى اهتماماتها تفادي الضرر المتسبب من جراء التداول غير المشروع في ممتلكاتها الثقافية ومن ثم المحافظة على معالمها التاريخية.

بالتالي فان حكومة الدولة يكون بمقدورها اللجوء الى العديد من الخطوات التي تفادي بها مثل ذلك الضرر، كالمحصول على تراخيص العigel في الواقع الاثيرية والتاريخية والفنية واسراف المنقبين المؤهلين، وتدابير المحافظة على الاشياء ذات الأهمية الثقافية التي تعزز سيطرة الدولة على الماجرة المحظورة في الممتلكات الثقافية^(٢).

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر الاستاذ محمد ابو الفرج العش، الاجمار بالاثار وتبادلها وادانتها، بحث مقدم للمؤتمر السادس للاثار في البلاد العربية المنعقد في ليبيا، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٠٥-١١٨.

(٢) للمزيد انظر، د. بشير محمد السباعي، مرجع سابق، ص ٩٤.

الا ان هناك الكثير من الواقع النائي، يكون من الصعب الوصول اليها او كشفها مما يجعل تلك السياسة صعبة للغاية، وبصورة خاصة بالنسبة للدول ذات الموارد المالية المحدودة والحدود المتراوحة الاطراف.

بينما الارباح التي يحصل عليها في سوق الفن تخلق حافزا للمتاجرين الدوليين بالاثار من جهة، والسكان المحليين الذين هم في عوز مالي كبير من جهة اخرى، والذي يقود حتما الى خرق القوانين^(١).

وفي الواقع، ان السيطرة على المتاجرات في الممتلكات الثقافية تختلف من دولة لاخري، ومن ثم يمكن القول، اصبحت في ظل هذه التجارة تنقسم الى ثلاثة انواع، كما يأتي:

اولا : الدول التي تمنع المتاجرة بالممتلكات الثقافية.

ثانيا: الدول التي تنظم عملية المتاجرة بالممتلكات الثقافية.

ثالثا: الدول الوسيطة.

اولا : الدول التي تمنع المتاجرة بالممتلكات الثقافية منها تماما:

ان بعض الدول تأخذ بنظر الاعتبار ان الاشياء ذات القيمة التاريخية او الحضارية او الفنية ماهي الا كنوز ثقافية، وبالتالي يكون من واجباتها الاساس الحفاظ على هذا الارث الثقافي ومن ثم نقله الى الاجيال القادمة^(٢).

ومن هذه الدول، «النمسا» حيث فرضت الحظر على اي تصرف بالممتلكات الثقافية، وخاصة تلك التي ترتبط بعصور معينة^(٣)، وذلك بموجب قانون حظر المتاجرة بالاثار الصادر في الخامس من كانون الاول عام ١٩١٨^(٤).

- O'Keefe, P.J. & Prott, L.V., Op. Cit., P. 4.

(١) لمزيد من التفاصيل ، انظر:

(٢) راجع دباجحة اتفاقية الحماية للدول الامريكية (اتفاقية سان سلفادور لعام ١٩٧٦)، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣) كعصر الباركيور في القرن السادس عشر، وعصر الروكوكو في القرن الثامن عشر، للزبادة انظر: Carol Kennedy, Op.Cit., P.4

O'keefe, P.J.& Prott, L.V.Op.Cit.,PP.11-13 (٤)

ومصر ايضاً، عدت المتأجرات بالآثار القديمة جمیعاً محظورة وذلك بموجب القانون رقم ١١٧ لعام ١٩٨٣ (قانون حماية الآثار القديمة) والذي يخضع فيه ايضاً عملية تداول الآثار القديمة بقصد التبادل الثقافي واقامة المعارض المؤقتة الى موافقة خاصة من رئيس الدولة^(١).

وكذلك اليابان، فھي تحظر المتأجرة بالآثار بموجب القانون رقم ٢١٤ والخاص بحماية الممتلكات الثقافية الصادر عام ١٩٧٥، باستثناء ما يعرف بالضرورة الخاصة وذلك في حالات التبادل الثقافي الدولي (اي لاقامة المعارض المؤقتة خارج البلاد)^(٢).

وترکياً، بموجب قانون حماية الاشياء الطبيعية والثقافية الصادر عام ١٩٨٣

والاردن، بموجب المادة (٢٣) من قانون الآثار رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨ والولايات المتحدة الامريكية، بموجب قانون حماية الموارد الاثرية الصادر عام ١٩٧٩، التي تحظر فيها اي نوع من انواع المتأجرة فيما يتعلق بالأراضي الفدرالية والهندية^(٤).

اما عن العراق، فالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٦ يحظر المتأجرة باثار العصور القديمة حظراً تاماً. في المادة الثانية من هذا القانون منع السلطة صلاحية مصادرة الاشياء الاثرية الداخلة إلى العراق دون موافقة البلد الذي اخذت منه.

(١) للزيادة انظر: Ibid.PP.70-73

(٢) المرجع السابق، نفسه، ص ١١٧-١١٥

(٣) المرجع السابق، ص ٢١٧-٢١٩

(٤) المرجع السابق، ص ١١٨-١١٩

(٥) المرجع السابق، ص ٢٢٨-٢٣٠

اذ يجوز اعادتها الى بلدها الاصلي فيما اذا كان هناك اتفاق دولي بين الحكومة العراقية والبلد الثاني .

وللحد من اعمال التهريب وسرقة الاثار، قامت الحكومة العراقية باصدار قرار عام ١٩٩٤^(١) ينص على الحكم بالاعدام، لكل من يعمل على سرقة الاثار وتهريبها خارج العراق .

ثانياً : الدول التي تنظم عملية المتاجرة بالممتلكات الثقافية :

ان هذه الدول تتميز عادة بانها تحكم السيطرة على تصدير واستيراد الاشياء ذات الاهمية الاثرية والتراثية . كما انها ترى في تنظيم المتاجرة الدولية بمثل هذه الاشياء اثما هو دعم وتعزيز لبدأ التفاهم والتبادل الثقافي الدولي ، ومن ثم فهو يمثل هدفا من اهداف منظمة اليونسكو ومهامها^(٢) .

من جانب اخر، فان هذه الدول ترى في تنظيم تجارة الاثار، وبشكل خاص اثار العصور القديمة، يساعد وبشكل فعال على دراسة هذا الفن القديم الذي مصدره حضارات البحر الابيض المتوسط والحضارات المتصلة بها، فضلا عن الفوائد الناجمة عن مثل هذه الدراسات .

ومن هذه الدول : فرنسا، اذ تقوم بتنظيم اعمال المتاجرين بالاعمال الفنية والعاديات الاثرية، وفقا لقانون عام ١٩١٣ ، ومن ثم فهي تضع بعض الشروط لازالة هذه المهنة، التي يمكن اجمالها بما ياتي :

١. التأكد قبل شراء الشيء الاثري من انه غير مسروق او حصيلة تداول غير مشروع .

(١) والذي يحمل الرقم ٦٧٦٥ والصادر بتاريخ ٦/٦/١٩٩٤م.

(٢) راجع المادة الاولى، الفقرة (٢،ج) من الميثاق التأسيسي لليونسكو.

٢. عدم الاسهام في بيع او شراء اجزاء من مبنى الاثري.
٣. عدم تغيير ملامح الاشياء الاثارية المشكوك بصحتها لكي يتمكنوا من بيعها.
٤. التأكد من موثوقية الشيء الاثري قبل شرائه او تقييمه ماليا.
٥. يجب الاخبار عن الاشياء المسروقة^(١).

كذلك حال المانيا، التي تجبر المتاجرة بالاثار شرط الحصول على الاجازة الخاصة بمزاولة المتاجرة بالاشياء الاثيرية، اذ تمنحها الاعفاء الضريبي الضروري فيما اذا كانت هذه الاشياء الاثيرية مستوردة ومحظوظ وثائق رسمية ثبت ذلك الامر وفي الوقت نفسه تمنع خروج مثيلاتها من البلاد^(٢).

اما عن تجارة المواد الفنية والاثيرية في ايران، فانها تخضع الى موافقة وزارة الثقافة والفنون، وذلك بموجب قانون الحماية على العنتيكات في بلاد فارس لعام ١٩٣٠^(٣).

وفي ايرلندا، يشترط ايضاً لمزاولة المتاجرة بالاثار استحصلالاذن من الوزير المختص^(٤). كذلك ايطاليا، حيث تخضع المتاجرة بالمتلكات الثقافية فيها للقانون رقم ١٠٨٩ المعنى بحماية الاشياء الاثيرية ذات الاممية التاريخية والصادر عام ١٩٣٩^(٥).

(١) للزيادة انظر :

ICOM(International Council of Museums),Code of Professional Ethics,Paris, 1990,pp.22-23

O'Keefe,P.J.,& Prott, L.V., OP.Cit., P. 80-88. (٢)

(٣) المرجع السابق، ص ١٠٨-١٠٩.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١١١-١١٢.

(٥) المرجع السابق، ص ١١٥-١١٣.

واخيرا بريطانيا، وفيها تنظم عمليات المتاجرة بالآثار والمواد الفنية، طبقا لقانون عام ١٩٣٩ والمنفذ من قبل نظام السيطرة على البضائع والمعدل عام ١٩٨٥ ، الذي يفرق بين نوعين من الممتلكات الثقافية، وذلك من حيث آلية تصديرها، وكما يأتي : النوع الأول : الذي يتعلق بالأعمال الفنية والمواد الأثرية، التي تزيد قيمتها المادية على (٤٠٠) باون استرليني.

وفي هذه الحالة لابد من استحصل موافقة اللجنة الخاصة بأمور المتاجرة بالأعمال الفنية، ومن ثم فإن اللجنة تأخذ بنظر الاعتبار، المعاير التالية في منح الإجازة الخاصة بالتصدير:

أ. يجب أن لا يكون الشيء الثقافي مرتبطا بصورة وثيقة بالتاريخ البريطاني أو الحياة الوطنية التي تحمل مغادرته الاراضي البريطانية تلحق ضررا بالغا بالتراث البريطاني .

ب. يجب أن لا يكون الشيء الثقافي ذات أهمية جمالية فريدة.

ج. يجب أن لا يكون الشيء الثقافي ذات أهمية خاصة لدراسة فرع معين من الفن أو التعليم أو التاريخ .

اما النوع الثاني: فهو الذي يتعلق بالوثائق والصور، اذ تتحمّل وثائق التصدير لمعظم المواد المصنعة او المنتجة قبل اكثر من خمسين سنة من موعد تصديرها اذا كانت القيمة المادية لهذه المواد هي (٤٠) باون استرليني او اكثر من ذلك لكل مادة^(١).

(١)-O'Keefe, P.J.& Prott,L.V. op.Cit., pp.224-226.

- كذلك فهي تتحمّل وثائق التصدير لممتلكات ثقافية اخرى كاللوحات الزيتية، والمطبوعات والرسوم التي مضى عليها اكثر من خمسين سنة وتتحمّلها اعفاء ضريبيا بمقدار ٢٥٪، بعد الاخذ بنظر الاعتبار تلك المعاير الخاصة بفتح اجازة التصدير والتي تم الاشارة اليها اعلاه.

-مزيد من التفاصيل يانظر: Clare Maurice ■ Richard Turnov.The Export Licensing Rules in the United kingdom and the Waverley Criteria, Vol.1, 1992), Germany, PP.273-995.

ثالثاً: الدول الوسيطة:

ان بعض الدول تعمق باقتصاد متين جداً، وهي اذ تعتمد على السوق المفتوح، (المرة) في شراء اي شيء متجاهلة في ذلك الوسائل الموضوعة لحماية العراث الثقافي. وبالتالي فان تجارتها الدولية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع درجة ازدهار اقتصادها الوطني.

لاشك في ان كثيرون من هذه الدول لم تصادق على اية اتفاقية دولية ذات صلة بتنظيم هذه المسألة لحد الان. كما هو حال بعض الدول في امريكا اللاتينية وافريقيا واستراليا وكذلك اوروبا الغربية وبالتحديد سويسرا والدانمارك التي ما زالت تفتقر الى تلك الضوابط المنظمة لعملية التجارة بالمتلكات الاثرية والتراثية.

هذا وتعد سويسرا حالياً المركز الأوروبي الوحيد لعمليات التجارة غير المشروعة في مواد المتلكات الثقافية بشكل عام، وفي اثار العصور القديمة بشكل خاص^(١).

-الفرع الثاني: الاتجاه الدولي:

مهما تكن الاجراءات التي تتخذها الدولة، فإنه لا مفر من ان بعض اللقني الاثرية سوف تتهرب من سيطرتها وتتجدد طرقها خارج حدود الدولة.

من هذا المنطلق، اتسمت محاولات المجتمع الدولي بالجدية لايجاد افضل الطرق لمعالجة هذه المشكلة. وذلك من خلال دراسة القوانين الوطنية التي تعالج قضايا الاتجار في الاثار والعمل على توحيدتها.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر د. بشير محمد السباعي، مرجع سابق، ص ١١٦ - ١٢٠.

ـ كذلك انظر: ICOM,OP.Cit.P.39

من ناحية اخرى، تلك الاتفاقيات الدولية التي توصل الى ابرامها المجتمع الدولي لحماية الممتلكات الثقافية والمحافظة عليها. ومن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال، اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ ، التي شملت المادة الثقافية بحمايتها أثناء الحرب او بعدها مباشرة، كذلك البروتوكول المتعلق باعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية.

واتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ ، التي تحظر عمليات المتاجرة غير المشروعية بمواد الممتلكات الثقافية المسروقة من المتاحف والهيئات الثقافية والدينية من البلدان الاخرى .

كما ان هناك اتفاقيات اخرى ذات طابع اقليمي، كاتفاقية سان سلفادور لعام ١٩٧٦ ، التي تتعلق بحماية التراث الاثري والتاريخي لشعوب امريكا اللاتينية، وهي نافذة حاليا لكل من (كاستريكا، الاكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، بيرو، هنداروس، نيكاراغوا، بنما).

فضلا عن الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال، مثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك في عام ١٩٧٠ ، والولايات المتحدة وبيرو عام ١٩٨١ ، وبين الولايات المتحدة وغواتيمالا عام ١٩٨٤ ، وآخرها مع كندا عام ١٩٨٥ . ولاشك في ان هذه الاتفاقيات لها اهمية خاصة لوقف عمليات تهريب الاثار.

وفي اوروبا ايضا، كان المجلس الاوروبي معنيا بحماية الممتلكات الثقافية المنقوله، وللهذا الغرض ابرمت اتفاقيتين دوليتين، الاولى تتعلق بحماية التراث الاثري لعام ١٩٦٩ ، والثانية، تتعلق بحماية الممتلكات الثقافية، وبالتجازات الواردة عليها لعام ١٩٨٥ والمعدلة عام ١٩٩٢ .

كما توصلت مجموعة الدول الاوروبية، الى وضع مشروع قانون للسيطرة

على التجارة الدولية في الأعمال الفنية، وذلك في عام ١٩٨٧ في فلورنسا. وكذلك وضع مسودة لقانون الاتحاد الدولي للمتاجرين بالمتلكات الأثرية والتاريخية في عام ١٩٩٣، في لندن^(١).

وفي عام ١٩٨٦، في «Plovdiv» في بلغاريا، توصلت الدول الاشتراكية (سابقاً) إلى ابرام اتفاقية للتعاون والتبادل الثقافي وخاصة فيما يتعلق باعادة ورد التحف الأثرية والفنية المتدولة بشكل محظوظ عبر حدود الدول^(٢).

المطلب الثاني

النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية:

ان النقل يعد واحداً من اهم الوسائل التي سهلت الاتصال فيما بين المجتمعات، وبفضلها تعارفت البشرية في العالم القديم (اسيا وأفريقيا وأوروبا) وتطورت العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية فيما بينها.

فالعالم منقسم الى امم وشعوب تختلف فيما بينها من حيث الثقافات والمفاهيم والعقائد. ولا شك في أن بعد المسافات وانعدام وسائل النقل والاتصالات، كان له ذلك الاثر الكبير في عزل المجتمعات الدولية عن بعضها البعض وعزقة حركة تقدمها، وبالتالي يبقى كل شعب محتفظاً بما لديه من تراث ثقافي ومفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية، دون ان يؤثر او يتأثر بما لدى الآخرين^(٣).

(١) للزيادة انظر:

-O'keefe, P.J.& Prott, L.V.,Law and the Cultural Heritage: Volum 1;Discovery and Excavation (Butterworths,London,1994),op.Cit., p.65.

(٢) انظر في ذلك: O'keefe, P.J.& Prott, L.V.National Regulation Concerning The Export of Cultural Property,Op.Cit,P.P.7-8.

(٣) للزيادة، انظره. مجید جبید العتيكي، قانون النقل العراقي المبادئ والاحكام، منشورات مركز البحوث القانونية (٩)، بغداد، ١٩٨٤، ١٩٨٤، ص. ٧٠٦.

ومثلما للنقل دوره الایجابي الكبير في توسيع دائرة الاتصال بين المجتمعات الدولية، وتعزيز التفاهم والتبادل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي فيما بينها. فان اثره السلبي قد انعكس بشكل واضح على التراث الثقافي للدول الغنية بالتراثات الاثرية والتاريخية والفنية، وذلك من جراء عمليات النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية.

وقد تعاصرت هذه الظاهرة مع بداية عصر النهضة الاوروبية وبعد ان بدأ الغرب الاوروبي بالاهتمام بروائع حضارته القديمة (الاغريقية والرومانية)، ومن ثم التعرف على النتاج الثقافي والفنى والفكري للحضارات القديمة (كحضارة وادى الرافدين ووادي النيل وحضارة بلاد الشام)، التي اصبحت اراضيها من ممتلكات الدولة العثمانية فيما بعد.

فقد نقل العثمانيون الى الاستانة الكثير من التحف الفنية والمشغولات الاسلامية وعددا ضخما من الخطوطات العربية والمصاحف الشريفة.

كذلك بدأ الرحالة الاوروبيون وقناصل الدول الاجنبية يتواجدون الى البلاد العربية والبلاد الغربية بالممتلكات الحضارية، ويتعرفون على روايع التراث الحضاري لتلك البلاد، ونقلوا ما توافر في ايدي الناس من هذه التحف الى اوروبا، بسبب جهل اهلها بقيمتها وضعف السلطات المحلية فيها.

ومن جانب اخر، فقد ادى الاحتلال العسكري، وخاصة منذ حملة نابليون بونابرت على مصر في نهاية القرن الثامن عشر، والتنقيبات العلمية التي قام بها علماء الحملة الى الكشف عن الكثير من القطع الاثرية والفنية التي اخرجتها الحملة من مصر^(١).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:-C.W.CERAM,"Gods,Graves,And Scholars,The Story of Archaeology,"ed.SidGwick and Jackson Limited (Second Impression, London,1974),pp.75-87.
-كذلك انظر، دوراجين هاميلن، نهب الاثار المصرية، ترجمة (عصام الشيخ قاسم)، مجلة الثقافة العالمية، العدد ٤٦ ، الكويت، ١٩٨٩، ص ١٤٧-١٥٨.

ومع بداية القرن التاسع عشر، كانت معظم الدول النامية تحت السيطرة الاستعمارية، بما في ذلك العالم العربي. فاصبحت المناطق الاثرية مكاناً مبيحاً للحفارين غير العلميين تحت اشراف الفنادل و بتمويل من المتاحف الغربية واثرياء اوروبا، ويعينا عن رقابة السلطات المحلية التي كانت تجهل الكثير من قيمة هذه الثروات، فنهبت العديد من التحف الفنية والقطع الاثرية وعرفت طريقها الى متاحف اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية^(١).

الحقيقة ان الممتلكات الثقافية كانت قد وجدت طريقها الى الخارج باحدى الطرق التالية:

١. الحفائر السرية غير المشروعة.
٢. السرقة من المواقع الاثرية والمتاحف.
٣. الحقائب الدبلوماسية وبعض اعضاء المنظمات الدولية.
٤. الشركات التجارية ذات الامتيازات الخاصة مثل (شركة الهند الشرقية).
٥. عيوب القوانين الخاصة التي وضعها الاستعمار.
٦. انعدام رقابة السلطة الوطنية على الادارات الاثرية والتي يسيطر عليها الاجانب، مما ساعد على تسرب حصيلة الحفائر العلمية غير المراقبة الى الخارج^(٢).

فضلاً عن ذلك، فإن هناك طرقاً أخرى كان معترفاً بها في السابق، وقد استنرفت فيها الموارد الثقافية أثناء الفترة الاستعمارية، ومثالها:

(١) انظر، الاليكسنر، استرداد الممتلكات الثقافية، الدورة الثامنة، القاهرة، ١٩٩١، مرجع سابق، ص ١٣٩-١٤٢.

(٢) للزيادة انظر: J. Flanner, Men and Monuments, New York, 1947, p. 220-229.

١. الاهداء، حيث تسررت الكثير من هذه القطع باهدائها الى ملوك اوروبا ووضعت في متحفها.

٢. الاتجار بالاثار، فقد كانت ومازالت تجارة التحف والاثار والمنقولات الثقافية، تعد من اكبر مشاريع الاستثمار وتدر على اصحابها عائدات كبيرة^(١). بناء على ذلك، يمكن تقسيم الوضع القانوني للممتلكات الثقافية المنسوبة الى الخارج على اربعة اقسام:

اولاً : ممتلكات خرجت برضاء المحكم وموافقتهم، غالباً كهدايا منهم، واهم امثلتها:

١. المصحف الاصلي للخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) الذي اهداه السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٣ الى حكومة القيصر غليوم الثاني، الذي الزمت الحكومة الالمانية باعادته الى ملك الحجاز بموجب معاهدة فرساي في ٦/١٩١٩^(٢).

ب. معروضات اول متحف للاثار الفرعونية في القاهرة، الذي اهداه والي مصر عباس الاول الى ولی عهد امبراطورية النمسا والبخر، وهي الان معرضة بمتحف فيينا^(٣).

ثانياً: ممتلكات خرجت عن طريق القوانين الخاصة التي تسمح بالاتجار بالاثار وترخيص تصديرها.

ثالثاً: الممتلكات التي خرجت في ظل ظروف الحرب والاحتلال الاجنبي واهم امثلتها:

(١) انظر، الاليكسو، استرداد الممتلكات الثقافية، الدورة الثامنة ، مرجع سابق، ص ٤٠ .

(٢) المرجع السابق، نفسه، ص ١٤٢ .

(٣) المرجع السابق، ص ١٤٢ .

أ. الممتلكات الثقافية التي انتزعت من الدول التي كانت خاضعة لسيطرة نابليون بونابرت التي تم نقلها إلى باريس، وقد تمت إعادة هذه الممتلكات إلى مواطنها الأصلية بعد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ماعدا الآثار المصرية^(١).

ب. التحف الفنية والاثرية التي نهبتها المانيا من دول الحلفاء عند احتياح اقاليمها^(٢).

ج. الممتلكات الثقافية الفلسطينية التي استولى عليها الكيان الصهيوني، اذ لم يكتف بنقلها بل أخذ يعمل على تغيير معالمها وازالتها وتخربيها بهدف تغيير معالم مدينة القدس التاريخية^(٣).

رابعاً: الممتلكات التي خرجت بالسرقة والخفايا السرية بواسطة تجار العاديات وشبكات التهريب الدولية والحقائب الدبلوماسية، واهم امثلتها:

أ- سرقة الآثار العراقية من قبل شبكات التهريب الدولية والتي كان من بينها رأس تمثال كبير يعود للملك سننطون الثاني، من مدينة الحضر الأثرية.

حيث تمت اعادته بالتعاون مع الانتربول الدولي عام ١٩٧٠^(٤)، وكذلك سرقة رأس الثور الجندي من مدينة خرسان الأثرية، اذ تمت استعادته قبل تهريبه إلى الخارج^(٥). وهناك مجموعات أثرية أخرى لم يتم استعادتها بسبب ظروف الحصار الجائر، من بينها مجموعة من الآثار العراقية الأصلية ومن موقع أثري

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، ديفيد انكرون، سرقات ام هبات ام مبيعات، اداء اليونسكو، العدد ٤٩، باريس، ١٩٨٤، ص ٢.

(٢) راجع في ذلك :: J.Flanner, Op.Cit., P. 230.

(٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر الاستاذ معن احمد محسود، تاريخ مدينة القدس، دار الاندلس، لبنان، ١٩٧٩، ص ٢٣٤.

(٤) انظر، وثائق وزارة الثقافة والاعلام، مديرية المفرق، الوثيقة رقم ١/٦/٢٢٤٤٣ في ٦/٦/١٩٧٧.

(٥) والقبض على الجناء واحالتهم إلى المحاكم المختصة، انظر وثائق وزارة الداخلية المختصة الخاصة، الوثيقة رقم ٢٢٤/٢ في ٢/٦/١٩٩٧.

متعددة يعود تاريخها إلى حوالي (٣٥٠٠-٤٨٠٠ق.م)، من قبل سفير فرنسا في العراق برنارد كرتنار (Bernard Grettner)، للفترة من عام ١٩٦٩ لغاية ١٩٧٤، ومجموعة أخرى، وهي خمس قطع أثرية تعد من نفس التحف السومرية سرقت من منطقة الوركاء بين عامي ١٩٣٩-١٩٤٧، وقد هربت إلىmania عام ١٩٥٩ عن طريق جنيف-سويسرا، وقد بدأت مطالبة العراق بها رسمياً عام ١٩٦٦ وما زالت مستمرة لحد الان، الا ان الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطر حالياً قد حالت دون استعادتها. وهي حالياً معرضة في متحف عصور ما قبل التاريخ في برلين^(١).

بــ انتزاع رخاميات البارثينون من الاكروبول اليوناني التي نقلت الى لندن عام ١٧٩٩ م من قبل اللورد جين سفير بريطانيا لدى الحكومة العثمانية، وهي معروضة حاليا في متحف لندن^(٤).

وفي ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٧٠، ابرمت اليونسكو اتفاقية خاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وتتضمن هذه الاتفاقية «٢٦» مادة تتناول التعريف بالممتلكات الثقافية والوسائل الكفيلة بحماية التراث الثقافي للدول

(١) نقلًا عن د. مؤيد سعيد / مدير عام دائرة الآثار والتراث.

(٢) من المثير بالذكر، ان الحكومة اليونانية كانت قد طالبت رسمياً باستعادة قطع البارثينون الملوثة، الا ان البرلمان البريطاني اصدر قراراً عام ١٩٨٢ رفض من خلاله الاستجابة للطلب اليوناني، وقد جاء في حيثيات هذا القرار، ما يلي: (ان المغاربات تزدهر وتضمحل، فقبل سنوات كان اهالي اسكندرنا يصنعون السفن الرائعة، اما في هذا الوقت فان هذه السفن النادرة ترسو في صواني غير بريطانية، حيث اصبحت بحور الزمن ملكاً لدول اخرى)... وهذا مثال مشابه لما حدث في الاكروبول.

—لزيادة، انظر، الاستاذ حسن احمد، لندرن، آثار المعبد اليوناني اصبحت حقا بريطانيا، مجلة كل العرب، العدد (٢٣٥)، باريس ١٩٨٧، ص ٥٩-٦٢. كذلك انظر، صالح فائق، اليونانيون يطلبون آثارهم لاسباب سياسية، مجلة الدستور، بالعدد ١١٣، لندرن، ١٩٨٣، ص ٤٨-٤٩.

الاطراف في هذه الاتفاقية من السرقات والحفائر السرية والتصدير غير المشروع، والتي صادق عليها العراق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٣^(١)،

والواقع، ان من اهم مميزات هذه الاتفاقية، اقرارها مبدأ اعادة الممتلكات الثقافية وخاصة في المادة ١٢١ منها، مما يشكل اعترافا قانونيا بطالبة مشروعية، رغم انها لا تتضمن اي اثر رجعي لاحكام موادها.

فالاتفاقية تشرط ان تكون عملية السرقة او النقل غير المشروع قد حدثت بعد بدء العمل بالاتفاقية، مما يجعل من الصعوبة يمكن استرداد الممتلكات الثقافية المسلوبة قبل هذه التاريخ والتي تمثل اكبر نسبة للممتلكات المهاجرة.

غير ان المادة «١٥» من الاتفاقية، اشارت بوضوح الى انه ليس هناك ما يمنع الدول الاطراف فيها من عقد اتفاقيات خاصة فيما بينها بشأن اسقراط الممتلكات الثقافية التي نقلت لاي سبب كان من مواطنها الاصلية قبل العمل بهذه الاتفاقية في الدول المعنية.

واخيرا، فان مقدار سرقة الاشياء الثقافية، قد وصلت الى نسب تسرع على الاهتمام وان نسبة ضئيلة فقط، اي نحو ١٢٪ حسب الارقام التي ذكرتها مصادر الانتربول قد تم استعادتها، وان السيطرة على عملية التداول غير المشروع للممتلكات الثقافية تعطل المشاركة الجادة في الاتفاقيات الدولية المعنية بالتجارة في الممتلكات الاثرية والتاريخية ومنع تداولها بطرق غير مشروعه^(٢).

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر:

-Karen D.Vitelli, "Implementing the UNESCO Convention" A Challenge for Archaeologists ", American Antiquity, ed.Roland Austin(New York, No.3, Vol.45, 1980), pp.558-561.

-كذلك انظر:

-UNESCO, Convention and Recommendations of UNESCO, Op.Cit., 1983, pp.57-75.

-O'keefe ,P.J.& Prott, L.V., Op. Cit ., Pp.4-6

اما في اما يتعلق بالعراق، فقد شهدت ممتلكاته الحضارية اشكالا من النهب والتدمير، وفي مختلف العصور.

فقد كان هناك اكثر من (٣٨٤) قطعة من المخطوطات العربية والاسلامية، كانت قد هربت دفعة واحدة عام ١٩٩٠ / ١٨٩١، من قبل وكيل المتحف البريطاني المتوجول «السيريدج» ونقلت الى بريطانيا.

ولدى مطالبة العراق بهذه المخطوطات، اعلنت بريطانيا عن رفض اعادتها وذلك عام ١٩٨٦^(١)، كما ان هناك نحو (٣٠ الف) مخطوطة عراقي هربت الى الولايات المتحدة الامريكية، ومثبتة في الفهارس الخاصة بالجامعات الامريكية التي نقلت اليها^(٢).

فضلا عن ذلك، فقد تعرضت المتاحف العراقية ابان العدوان العسكري على العراق عام ١٩٩١، الى السرقة والتخريب والحرق والتدمير.

وما تجدر الاشارة اليه، ان هناك اكثر من (٤٠٧٨) قطعة اثرية كانت قد سرقت من المتاحف العراقية^(٣) قبل تدميرها، فضلا عن ان هناك اكثر من اثنى عشر موقع اثاريا تعرض وبشكل مكثف للنهب والتخريب غير البر لـه.

(١) بمقدار الاشارة الى ان المخطوطات العراقية تشكل النسبة الاصغر من محتويات المتحف البريطاني وتمقبها المخطوطات المصرية، وقد كانت بريطانيا وما زالت تعذر رفضها المطلق باعادة تلك الممتلكات، بحجة «ان الدول النامية لا تمتلك المتاحف الكافية، كما انها لا تمتلك متطلبات حمايتها كما هو متوفـر لدى الدول المتقدمة».

-لزيـد من التفاصـيل انظر: (دـ. مؤـيد سـعـيد، دـ. فـوزـي رـشـيد، دـ. بهـنـام اـبـو الصـورـفـ، دـ. طـارـق مـظـلـمـ، دـ. فـاضـل السـاقـيـ، الاستـاذ اـسـامـة النـقـشـبـنـدـيـ الاستـاذ عبد الصـاحـبـ الـهـرـ) اـعادـةـ الـاثـارـ المـسـرـوـقـةـ، نـدوـةـ اـفـاقـ عـرـبـيـةـ، مـجـلـةـ اـفـاقـ عـرـبـيـةـ، العـدـدـ ٢ـ، بـعـدـادـ ١٩٨٧ـ، ١٠٣ـ٩٤ـ، كذلك اـنظـرـ وـثـيقـةـ الجـمـعـيـةـ الـعـالـمـيـةـ لـلـامـمـ الـمـتـحـدـةـ A/42/533,p.4.

(٢) انظر: (دـ. مؤـيد سـعـيد وـآخـرـونـ)، اـعادـةـ الـاثـارـ المـسـرـوـقـةـ، نـدوـةـ اـفـاقـ عـرـبـيـةـ، مـرـجـعـ سـاقـيـ، ١٠٢ـ.

(٣) مثل متحف البصرة والعمارة وال코فـةـ والقادـسـيـةـ وكـرـكـوكـ الحـضـارـيـ والتـرـاثـيـ وـدهـوكـ والـسـلـيـمانـيـةـ وـاشـورـ وـمـتحـفـ دـيرـ السـيـدةـ فـيـ القـوشـ وـمـتحـفـ وـاسـطـ فـيـ الـكـوـيـتـ.

وقد اصدر العراق على اثر ذلك في ١٢ / كانون الاول عام ١٩٩٤، بياناً دولياً طالب فيه المجتمع الدولي والدول الاعضاء في الام المتحدة واليونسكو، تعزيز المساعدة حول اجراء المفاوضات الثنائية لاسترداد ممتلكاته الاثرية والتاريخية المسروقة والمنهوبة في الخارج^(١).

المبحث الثاني

النتائج التي تترتب على حماية الممتلكات الثقافية

ستتناول هذا البحث في مطلبين استرداد الممتلكات الثقافية المتداولة بشكل غير مشروع والتغريض عن الممتلكات الثقافية التي يتعدى اعادتها الى بلدانها الاصلية.

-المطلب الاول:

استرداد الممتلكات الثقافية:

ان لهذه المسألة تاريخ قديم، يرجع الى حروب نبوخذ نصر الاول الذي اعاد تمثال مردوع من العيلاميين وحرب الملك البابلي اکوم الثاني^(٢) سنة ١٦٤٨ م. من جهة، والى معااهدة اوزنابروك Osnabruck سنة ١٥٨٥ م. بين الامبراطور الروماني المقدس وملك السويد من جهة اخرى، اذ وجدت فيها تلك القواعد التفصيلية لاسترداد الممتلكات^(٣).

(١) مجلة سو默، الندوة الدولية للآثار المسروقة خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١، وزارة الثقافة والاعلام / المؤسسة العامة للآثار والتراث، المجلد ٤٧، ١٩٩٥، مرجع سابق، ص ١٢-١.

(٢) والذي كان يلقب باکوم كاکرمه Agum Kakrime اذ جهر حملة عسكرية خاصة لاسترجاع تمثال كجیر الالهة مردوع وتمثال زوجته، صریفیتم، من الحشين في بلاد عانة، بعد ان سلبت للمرة الثانية من يامل عندما غواها الملك الحشی مورسیلس في خندود (١٥٩٥ م.).

- للزيادة انظر، د. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج ١، بغداد، ١٩٧٣، من ٤٤٦-٤٥٠.

(٣) للزيادة انظر، د. صلاح عبد البديع شلبي، مرجع سابق، ص ٧.

الا ان ما شهده العالم الحديث من سلوك الماربين وارتكابهم المخالفات العديدة في الاقاليم التي احتلوها من اعمال نهب وسلب للممتلكات والثروات، ما لا يمكن مقارنته باية حروب او نزاعات سابقة فالاعمال التي قامت بها المانيا في الاقاليم التي احتلتها ابان الحربين العالميين الاولى والثانية، دفعت دول الحلفاء الى اصدار التشريعات وتشكيل المحاكم العسكرية^(١)، لمعاقبة المسؤولين عن تلك الاعمال ولتنظيم عمليات لاسترداد للممتلكات والثروات التي انتزعت منها^(٢). عليه ، فان اهم ما يمكن ان يشار من تساؤل عند معالجة هذا الموضوع، هو فيما يتعلق بمفهوم الاسترداد، وكذلك بالتطبيقات العملية لاسترداد الممتلكات الثقافية، وهذا ما سنتناوله في فرعين:

الفرع الاول : مفهوم الاسترداد

الفرع الثاني : التطبيقات العملية لاسترداد الممتلكات الثقافية .

– الفرع الاول : مفهوم الاسترداد

ان مفهوم الاسترداد في القانون الدولي يعد واحدا من مفاهيم قانون الحرب ، التي ترتبط ارتباط وثيقا بالخلافة الدولية . ذلك لان الاسترداد في قانون السلام يختلط بغير الضرر والتعويض عنه ”Restoration“ اي اعادة الحال الى ما كان عليه عينا او نقدا .

(١) مثل محكمة لوميرج، اذ نظرت في قضايا النهب والسلب والتدمير للممتلكات الثقافية والتي ثبتت فيها ادانة كبار مجرمي الحرب النازيين ومحاکتهم كالتهمين (جورج) و (كبل) و (روزنبرغ) .

انظر د. رشاد عارف السيد، دراسة لاتفاقية لاماي سنة ١٩٥٤، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد ٤٠، مرجع سابق، ١٩٨٤، ص ٢٤٦ .

وأنظر كذلك، د. حميد السعدي، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٢٩-٢٣٨ .

(٢) لمزيد من التفاصيل، راجع د. صلاح عبد الدبیع شلبي، مرجع سابق، ص ٨ .

من الملاحظ انه منذ عهد بعيد، لم يكن انفر الممتلكات المصادرة او التي تم تدميرها في الحرب يغير اية مشاكل في القانون الدولي ، فمثلاً عندما اقام ادوارد الثالث بغزو النور ماندي في سنة ١٣٤٦ ، انتشرت قواته تحرق وتدمير في كل الحاء باريس، كذلك الغزو الفرنسي لايطاليا في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، فقد اعتمد في تمويله على ما يستولى عليه من الاقاليم التي تم غزوها.

كما ان حروب الثلاثين عاما قد حدث بها من افعال المحاربين ما يعجز عنه لوصف ، مما دعا جروشيوس الى ان يصرح بأن القانون الدولي يسمح لآلية دولة في اي حرب نظامية ان تتدخل و تستولي على ما يخص العدو دون قياد او شرط^(١).

الان مفهوم الاسترداد لم يأخذ صيغته القانونية الا بتوجيع اتفاقيات لاهي سنة ١٩٠٧ ، وذلك في المادة الخامسة والثلاثين من الاتفاقية الرابعة المتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية، وكذلك ، في اتفاق الهدنة الموقع في ١١ / تشرين الثاني / ١٩١٨ بين الحلفاء والمانيا اثناء الحرب العالمية الاولى ، اذ نصت على الاسترداد الفوري مختلف الممتلكات والاشياء العامة والخاصة التي استولت عليها المانيا من الدول التي احتلتها^(٢).

الان مفهوم الاسترداد اخذ يزداد تبلوراً، بعد التوقيع على التوقيع على معاهدة تريانو^(٣) ، اذ تضمنت في المادة (١٧٥) التزاماً محدداً لصالح دول الحلفاء باسترداد كل الممتلكات والوثائق والاشياء ذات الامنية الفنية او التاريخية الاثرية.

(١) انظر د. صلاح عبد البدين شلبي، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٢) للزيادة، انظر، د. صلاح عبد البدين شلبي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٣) معاهدة الصلح الموقعة بين الحلفاء والمحرفي ٤ حزيران عام ١٩٢٠.

نلاحظ هنا، مدى الاجحاف الذي تعرضت له الدول المهزومة نتيجة الغاء حقوقها باسترداد الحقوق والمتلكات التي سلبت منها في تلك الظروف، وبتعبير ادق فان معاهدات الصلح الموقع بعد الحرب العالمية الاولى، تقيم التفرقة بين الدول المتتصرفة في الحرب وحقها في استرداد ما سلب منها او نزع من ممتلكات عامة او خاصة، وبين الدول المهزومة في الحرب التي لا يحق لها المطالبة باي من الحقوق والمتلكات التي سلبت منها، لأن ذلك يعد عملا غير مشروع كونهم قد شاركوا في حرب عدوانية ومن ثم يتتحملون المسؤلية عن ذلك^(١).

الا ان مفهوم الاسترداد بدا يفرض وجوده المستقل باعتباره مصطلحا قانونيا، وذلك مع ابرام معاهدات الصلح الموقعة سنة ١٩٤٧.

غير ان ما يؤخذ على هذه المعاهدات تفرقتها بين الممتلكات^(٢) من ناحية، والحقوق والمصالح من ناحية اخرى. فالاولى يجب اعادتها الى بلدانها الاصلية، وكما كانت في سابق عهدها، اما اذا تعذرت الاعادة عندها يجب ان يدفع التعويض المناسب وما يعادل قيمة الممتلكات المنزوعة. اما الحقوق والمصالح القانونية، فتكون استعادتها وفق اسلوب معين تحدده المعاهدة كما كانت قائمة وقت اندلاع الاعمال الحربية.

الواقع ان معاهدات الصلح تتحدث عن نوعين من الممتلكات هما الذهب النقدي والاعمال الفنية والتاريخية والاثرية، وذلك لما لها من تأثير كبير جدا على الكيان الاقتصادي والثقافي للدول التي سلبت منها. ومن ثم، يجب ان

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

-Istvan Vasarhelyi: "Restitution in International Law", Budapest, 1946, pp. 34-41.

(٢) تجدر الاشارة الى معاهدات الصلح للبرمة اعقاب الحرب العالمية الثانية قد عرفت المقصود بمصطلح "الممتلكات" اذ جعلته شاملة كل الممتلكات المنشورة والعقارات المادية وغير المادية، بما في ذلك الممتلكات الصناعية والثقافية.

-انظر، د. صلاح عبد البديع شلبي، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

يتم استرداد الأخيرة نوعياً، وعلى خلاف القواعد السابقة بتقديم بديل يعادل قيمة الممتلكات المزروعة^(١).

الفرع الثاني: التطبيقات العملية لاسترداد الممتلكات الثقافية:

لقد تنبهت الدول ذات القيم الثقافية إلى خطورة هذا الموضوع والى ضرورة وضع القواعد وسن القوانين الكفيلة باسترداد تراثها المهاجر، وذلك من خلال متابعة الخطوات التي اتخذتها في هذا المجال خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فعلى صعيد القضاء الدولي، عرضت على المحاكم ولجان التوفيق الدولية العديد من القضايا التي تتعلق باسترداد الممتلكات المسلوبة، مثل قضية (CAMUS) عام ١٩٤١، وقضية استرداد اليخت (Angostura) عام ١٩٤٣، وقضية قاطرات السكك الحديدية الفرنسية عام ١٩٤٥ وأخيراً قضية (Rosenberg) عام ١٩٤٥ أيضاً، التي تتلخص وقائعها:

بان المدعي (Rosenberg) الفرنسي الجنسية، طالب باسترداد مجموعة من القطع الفنية ذات الأهمية التاريخية والأثرية، تم ضبطها من قبل السلطات الالمانية التي تحتل فرنسا وباعتها إلى المدعي عليه (Fischer)، سويسري الجنسية، وقد دفع المدعي عليه ببطلان الدعوى على أساس حيازته المشروعة لهذه الممتلكات.

الآن المحكمة الفدرالية السويسرية أصدرت قرارها بضمانت الاسترداد، مقررة أن الشيء الذي يضبط بمخالفة القواعد الدولية القانونية يعد مسلوباً بموجب المادة (٢٩٤ / ١) من القانون المدني السويسري.

(١) للزيادة النظر، استفان فازر هيلي، مرجع سابق، ص ٩٧.

وان ضبط الممتلكات الثقافية للعدو في الأقاليم المحتلة يعد مخالفًا للقانون الدولي، كما ان ما يبني على الباطن فهو باطل، وبالتالي فإن افعال الحيازة التالية لزع الملكية تعد باطلة دون النظر لحسن النية أو سوئها^(١).

اما على صعيد العمل الدولي لاسترداد الممتلكات الثقافية المسلوبة فقد لقيت هذه المسألة قدرًا كبيرا من الاهتمام خاصة بعد قيام منظمة الأمم المتحدة، اذ جاء ميثاقها بالنص على هدفين اساسيين هما:

١. حماية الأمن والسلم الدوليين.
٢. تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والثقافية وغيرها^(٢).

وما لا شك فيه، ان الوكالات المتخصصة والتابعة لمنظمة الأمم المتحدة كاليونسكو مثلا، قد اسهمت بشكل ايجابي ومؤثر في استعادة هذه الممتلكات التي تعد اجزاء هامة من التراث الحضاري للإنسان، وبالتالي فإن مسألة اعادتها الى مواطنها التي انتزعت منها هي مسألة مبدئية واخلاقية، ومن ثم فهي تعزز قاعدة التفاهم والتعاون الثقافي الدولي، وذلك من خلال ابرام الاتفاقيات الدولية والتوصيات التي تعتمد其 المنظمة بهذا الشأن.

ففي عام ١٩٦٤، تبنى المؤتمر العام للبيونسكو في دورته الثالثة عشرة مجموعة من التوصيات المتعلقة باسترداد الممتلكات الثقافية المتدولة بطرق غير مشروعة واعادتها الى بلدانها الأصلية^(٣). ومن ثم فقد اعتمدت هذه التوصيات

(١) انظر د. صلاح عبد البديع ملبي، مرجع سابق، ص ٤٠ - ٤٤٨ .

(٢) راجع المادة الأولى من الميثاق.

(٣) راجع المادة (١٦) من التوصيات المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لمنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، انظر اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية، مرجع سابق، ص ١٤٥ .

في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو وذلك في عام ١٩٧٠، لتكون موضع اتفاقية دولية، يلتزم جميع اطرافها باحترام تراثهم الثقافي وتراث الامم الأخرى جمعياً^(١).

في عام ١٩٧٨، وعملاً بقرار اتخذه المؤتمر العام لليونسكو في دورته العشرين، تم انشاء «اللجنة الدولية الحكومية» لتعزيز مسألة اعادة الممتلكات الثقافية الى بلادها الاصلية او ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع^(٢).

وقد اعتمدت اللجنة في دورتها الثانية المعقودة عام ١٩٨١ جدول اعمالها الوارد في الوثيقة (ثقافة - ٨٣ / مؤتمر عام ٢١٦ / ٢) على ضوء جدول الاعمال هذه، توصلت اللجنة الى نتائج متقدمة في اعادة الكثير من القطع الاثاريه التي بلدانها الاصلية، فعلى سبيل المثال : تكنت اللجنة من اعادة مجموعة كبيرة من الخزفيات التي تعود الى ما قبل العهد الكولومبي الى الاكوادور، اذ كانت قد صدرت الى ايطاليا على نحو غير مشروع عام ١٩٧٤.

في عام ١٩٨١، اعادت اللجنة مجموعة من الاثار الحميرية من مؤسسة «ولكو» في لندن الى متاحف صنعاء باليمن^(٣). كما اعادت في العام نفسه، مجموعة مؤلفة من (٤٠) لوحة فنية مصورة بالالوان المائية، من الدامارك،

(١) انظر، ديباجة اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، المرجع السابق، نفسه، ص ٥٧.

(٢) ومن المثير بالذكر، ان هذه اللجنة تنشأ داخل اليونسكو، وهي ذات طابع استشاري وتقدم خدماتها الى الدول الاعضاء في اليونسكو والدولنة المتنسبة اليها التي يعنيها الامر. فضلاً عن ذلك، فهي تتكون من عشرين دولة عضواً في اليونسكو ي منتخبها المؤتمر العام اثناء دورته العادية وتراعي في انتخابها ضرورة توزيع المعرفاني العادل للدول وتوافق تمثيلها من حيث الاصدقاء الذي يمكن ان تقدمه لرد او اعادة الممتلكات الثقافية الى بلادها الاصلية.

- واضح النظام الاساسي للجنة الدولية، الوثيقة:

CC-79/CONF.206/INF.1,p.414.

(٣) انظر، د. مؤيد سعيد واخرون، مرجع سابق، ص ١٠٣.

تحت اشراف الملكة «ماركريت الثانية» الى جرينلاند^(١)، ذلك في اطار تعزيز التعاون الثقافي الدولي.

في الدورة الرابعة للجنة عام ١٩٨٥ ، تبنت اللجنة موضوع المفاوضات الثنائية ما بين الاردن والولايات المتحدة الامريكية لاعادة مجموعة من القطع الاثرية التي كانت محفوظة في متحف سنسि�تاني في ولاية اوهايو. وقد تم تسوية هذه القضية في عام ١٩٨٧ ، باتفاق الطرفين على اعادة البعض منها الى الاردن ونسخ الاخرى، كي يتسعى للمتحف المذكور من الاحتفاظ بهذه الممتلكات والاسهام في التعريف بثقافة وتاريخ الحضارة الاردنية^(٢).

في عام ١٩٨٧ ، استردت المكسيك من ولاية سان فرانسيسكو الامريكية، مجموعة من القطع الفنية والتاريخية، التي يرجع تاريخها الى عصر «التيوتوكان» بعد دخول الطرفين في مفاوضات ثنائية منذ عام ١٩٨١ ، بدعم وتشجيع من اللجنة الدولية لل يونسكو.

ومن الجدير بالذكر، ان هناك اتفاقا ثنائيا قد ابرم بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٠ ، بشأن استرداد الممتلكات الثقافية. الا ان احكام ذلك الاتفاق غير قابلة للتطبيق، بسبب دخول تلك الممتلكات الى الولايات المتحدة في غضون السنتين وان الاتفاق المذكور ليس له اثر رجعي^(٣).

اما فيما يخص العراق، فقد تمكّن بمساعدة اللجنة الدولية الحكومية من استرداد مجموعة كبيرة من ممتلكاته الاثرية، وعلى الشكل الاتي :

(١) تحدّر الاشارة الى ان هذه اللوحات كانت قد رسمت في الاعوام ١٨٦٨ الى ١٨٦٨ من قبل الرسام العالمي (رون) من مدينة كاليفورنيا في جرينلاند، راجع في ذلك، هلجي شولز، الداغارك تعيد ممتلكات ثقافية الى جرينلاند، (ترجمة) ادهم محمد سليم، مجلة المأهول، عدد ١٦٦، ١٩٨٨، باريس، ص ٣٩-٣٩.

(٢) انظر وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة : A/42/533,1987,p.3.

(٣) انظر الوثيقة : CC-87/CONF.207/3,pp.2-4

(١) في الاعوام ١٩٧٧-١٩٨٥، تم استرداد «٨٤٣» قطعة اثرية من الجلثرا، مودعة في عدد من متاحفها مثل متحف الاشموليان في اكسفورد، والمتاحف البريطاني في اللندن، كانت قد نهبت من موقع اثرية مختلفة في العراق كموقعي كيش واور وغيرهما.

(٢) في عام ١٩٨٠، ثُمت استعادة «١١» جزء من الشرائع السابيلية لمنطقة حمورابي من فرنسا، كما اتفق الطرفان على ايداع طويل الامد متبادل بين الطرفين لمجموعة اخرى من الممتلكات الاثرية المتكررة التي كانت قد اودعت بمتحف اللوفر في باريس.

(٣) كما استردت من الولايات المتحدة الامريكية، ما يقارب «١٠٠» الف قطعة اثرية، وذلك خلال الاعوام ١٩٨٦-١٩٨٧، كانت مودعة بمتحف الجامعات لديها، مثل جامعة هارفارد وجامعة شيكاغوا، تعود لموقع اثرية مختلفة ايضاً في العراق كموقعي نوزي ونفر.

(٤) موافقة حكومة المانيا الديموقراطية على اعادة مجموعة من القطع المزججة لبوابة عشتار في مدينة بابل الاثرية، بعد دخول العراق في مفاوضات ثنائية معها. كما تشير الاشارة الى ان هذه المزججات كانت قد نقلت الى متحف الشرق الادنى في برلين الشرقية عام ١٩٢٦، لفرض ترميمها وصيانتها^(١).

الحقيقة، ان مبدأ استرداد الممتلكات الثقافية المسلوبة، اخذ يفرض نفسه اكثر فأكثر، خصوصاً بعد ان ادرك المجتمع الدولي القيمة الحضارية لهذه الكثوز الثقافية لللام كافة.

(١) للزيادة انظر د. مؤيد سعيد وآخرون مرجع سابق، ص ٩٦-١٠٢.
ـ كذلك انظر الوثيقة CLT-83/CONF.216/B,p.3.:
ـ كذلك انظر الوثيقة ١٤٣١، في ٢٩/٣/١٩٨٧، وزارة الثقافة والاعلام، المؤسسة العامة للآثار، العلاقات
٢٦ ص.

غير انه بسبب التشريعات الداخلية النافذة في الدول المسئولة، قد تكون الاعادة مستحيلة او قد تتم بصورة غير كاملة، الامر الذي قد ينجم عنه التزاع. وفي هذه الحالة ينبغي تسوية التزاع من خلال المفاوضات الثنائية للوصول الى اتفاق مباشر.

كما قال المدير العام لليونسكو (فإن مثل تلك المسائل يجب في المقام الاول ان تحل من خلال المفاوضات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف بين الدول المعنية) ^(١).

او بطلب مقدم من الدولتين المتنازعتين الى اليونسكو، اذا كانتا عضوتين في المنظمة لتقديم مساعدتها الحميدة وصولا الى تسوية مرضية لمثل ذلك التزاع. والا فسوف يتم اللجوء الى اللجان التوفيقية ويكون حل المنازعات التي على هذه اللجان على مرحلتين متتاليتين:

المرحلة الاولى:

تكون محددة بعدة ثلاثة اشهر، وفي حالة عدم التوصل الى حل معين خلال هذه المدة، فيكون من حق احد الطرفين ان يطلب تعيين طرف ثالث يتم اختياره بالاتفاق ايضا، فاذا فشلت الدولتان في اختيار الطرف الثالث، فان تعينه سيكون من اختصاص السكرتير العام للامم المتحدة. وبذلك تبدأ المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية:

ان اللجنة السابقة تعمل كونها محكمة تحكيم مختلطة ومن ثم فان قرارها

(١) لمزيد من التفاصيل، راجع استاذنا الدكتور عصام العطبة، الخلافة في ارشيف (مخطوطات) الدولة، مرجع سابق، ص ١٩٠.

في تسوية النزاع سيكون بأغلبية اصوات اعضاءها، وتكون قراراتها نهائية
والزامية للدول الاطراف^(١).

-المطلب الثاني-

التعويض عن الممتلكات الثقافية:

تنتمي الممتلكات الثقافية بخاصية فريدة، وهي انها جزء لا يتجزأ من الهوية الثقافية الذاتية للأمة، وأن مسألة اقتناءها من جانب دولة أخرى نتيجة غزو او احتلال عسكري او استيلاء غير مشروع. سوف يشكل اخلال بالتزام دولي، وبالتالي سوف تتحمل الدولة المعتدية نتيجة مسؤوليتها الدولية بسبب عملها غير المشروع. ومن ثم تكون ملزمة بالتعويض عن الضرر الذي تسبب في وقوعه^(٢)، مما يؤدي الى اصلاح مالحق الدولة المتضررة من اضرار.

وقد يتمثل الاصلاح باعادة الحال الى ما كانت عليه قبل وقوع الضرر، وهذا ما يسمى بالتعويض العيني وهو مبدأ معروف في القانون الروماني باسم

(١) تجدر الاشارة الى ان اللجان التوفيقية تتكون من ثلاثة اعضاء او خمسة، وهي لا تنشأ عند النظر وإنما تنشأ مقدماً ومحظى بمعاهدات خاصة تصل اليها. والحقيقة ان هذه اللجان نشأت لأول مرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبادرت اعمالها بمرجع معاهدات الصلح التي ابرتها الدول المتصورة في الحرب (المملكة) مع الدول الخاسرة (الحور) وبالتحديد ايطاليا والجزائر ورومانيا وبلغاريا وفنلندا والموقعة في ١٠ شباط ١٩٤٧. ولا توجد اية اشارة على انشاء مثل هذه اللجان فيها بين الدول العربية ولحد الان.

انظر في ذلك الاستاذ الدكتور عصام العطية، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٤٣٥-٣٦. كذلك انظر د. صلاح عبد البديع شلبي، مرجع سابق، ص ٣٥٥-٣٥٦.

(٢) من المثير بالذكر، ان هذا المفهوم تأكيد في التصوص الوارد في معاهدات الصلح التي تلت الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث الرمت الماتايا وسلفادورا كونتها دولًا معتدية بالتعويض عن الاضرار كافة التي الحقتها بمواطني دول الحلفاء ومتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم، وذلك باعادتها او التعويض عنها في حالة استحالة ردده.

راجع د. صلاح عبد البديع شلبي، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٢٥. كذلك انظر:

-Archega, "International Responsibility in [] of Public International Law", ed. Sorenson, 1986, p.564.

رد الشيء إلى وضعه السابق "Restitutio In Integrum" أو بتقديم تعويض مالي معقول عندما تكون الاعادة العينية غير ممكنة.

ولا توجد فيما يتعلق بالفئة الأخيرة معايير محددة لطريقة دفع التعويض، وللدولة المتضررة حرية كبيرة في اختيار نوع التعويض الذي تراه مناسباً ومعادلاً لما أصابها من ضرر^(١).

كما يميز الفقه الدولي بين الأضرار والخسائر التي تصيب الممتلكات الثقافية، وبين تلك التي تصيب شتى أنواع الممتلكات الأخرى. فالاضرار والخسائر التي تلحق بالممتلكات غير الثقافية تقدر طبقاً لقيمتها الاقتصادية.

أما الأضرار والخسائر في الممتلكات الثقافية فإنها تقدر بحسب قيمتها الذاتية، وبحسب صيتها بمفهوم كيان الأمة وتراثها الحضاري. أما في حالة عدم وجود قواعد دولية راسخة في هذا المجال، فيكون من الضروري اللجوء إلى مبادئ القانون العامية التي تنظم التعويض عن الأضرار المعترف بها من قبل جميع البلدان المتمدنة في أنحاء العالم^(٢).

فضلاً عن ذلك، (فإن الغرض من التعويض هو الاصلاح لافرض العقوبة، لذلك فإن هذا المبدأ مجرد من الصفة الجزائية)^(٣).

والى هذا يشير الاستاذ انزييلوتي في قوله (يتحدد حق الدولة المتضررة بالمطالبة باصلاح الضرر،... ولا يمكن ان تتخذ طبيعة الجرائم ضد الدولة الخططة)^(٤).

(١) للزيادة انظر، اوغستو فيريرو، التعويض عن الممتلكات الثقافية، بحث مقدم من دولة بيرو إلى اللجنة الدولية الحكومية، انظر الوثيقة:

CC-79/CONF.206/3, ADD,1979,p.5.

(٢) انظر، اوغستو فيريرو، مرجع سابق، ص ٦-٥ .

(٣) انظر، د. سموسي فوق الماده، مرجع سابق، ص ٢٧٥ وانظر كذلك، د. حامد سلطان، القانون الدولي وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص ٣٠٠ .

(٤) للزيادة، انظر، ج. ا. تونكين، القانون الدولي العام، (ترجمة) احمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢، ص ٢٤٦ .

ينبغي التنويه ايضاً الى ان لهذا المبدأ اي مبدأ التعريض عن الممتلكات الثقافية، اساسه القانوني المتمثل في قاعدة «المعاملة بالمثل» الذي يكون بموجبه من حق الدولة المتضررة أن تطالب بتعريض من الدولة المسؤولة عن اصلاح الضرر، وذلك بتقديم شيء من ممتلكاتها الثقافية^(١).

والحقيقة يمكن القول ان أساس هذه النظرية هي فكرة استعمارية، تحقق مصالح الدول الكبرى للاحتفاظ بهذه الممتلكات الحضارية والامتناع عن اعادتها الى بلدانها الأصلية تحت مبررات ومسوغات قانونية.

فوقاً لنظرية التعريض المماثل، ان الدول لا تهتم بصون كل ما لديها من ممتلكات ثقافية، وقد يكون من مصلحتها ان يوجد جزء من هذه الممتلكات في بلاد اخرى، بغية نشر المعلومات عن تاريخها وعرض ثقافتها واظهارها فيما وراء حدودها.

فتقديم ممتلكات ثقافية من حضارات اخرى سوف يخفر الابداع الوطني ويساعد البلد على ايجاد مزيد من الوعي بحضارته. وبذلك يمكن تكوين مجموعات مختلفة للفن العالمي، ويصبح بامكان كل بلد تكوين مجموعات تضم قطعاً من الثقافات جميعها^(٢).

الا ان نظرية التعريض لا تعني التخلی عن مبدأ اعادة الممتلكات الثقافية بل على العكس من ذلك، فهي تقوم اساساً على الاختيار الحر. فالاعادة تعني اعادة الحق مغتصب الى اصحابه، ذلك باعادة الممتلكات ذاتها او التعريض عنها بممتلكات اخرى، كما يشير الاستاذ (شارل روسو) بقوله (ينبغي ان يشمل اصلاح الضرر الخسارة كلها ويعوض عنها تماماً)^(٣).

(١) وهو ما يسمى بالتعريض المماثل.

(٢) اوغستو فربرو، المرجع السابق، ص ٦ .

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر:

-Rousseau,Droit International Public,Vol V, Les Rapports Conflictuels, Paris, 1983,p.211.

وهكذا يكون هذا النوع من التعويض معاذيا لل النوع الاول والمتمثل برد الممتلكات ذاتها، وبالتالي فهو بعد شكلان من اشكال الرد يتم اللجوء اليه في حالات معينة عندما تسمع الظروف الخاصة بكلتا الدولتين المعنيتين وعندما توافق عليه في مفاوضاتها الثنائية.

وبناء على ذلك، يكون التعويض عن الممتلكات الثقافية عبارة عن التزام يفرضه القانون الدولي، كأثر لتحقيق المسؤولية الدولية، وبموجبها تلتزم الدولة المسؤولة باصلاح الضرر وفق ما يتتفق ومصالح الدولة المتضررة الخاصة.

ولكي يتسمى للدولة المتضررة من المطالبة بالتعويض الماثل، ينبغي عليها ان تكفل امرین: الاول، عليها ان توفر متطلبات صون وحماية الممتلكات ان يجعل تلك الممتلكات متاحة لاكير عدد يمكن من الناس^(۱).

والواقع ان اليونسكو تؤيد مبدأ الاعادة العينية، ففي التوصية الخاصة بالوسائل المستخدمة لخظر ومنع استيرداد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعه التي اعتمدها مؤتمرها العام في دورته الثالثة عشرة عام ۱۹۶۴، تنص المادة السادسة عشرة على انه «ينبغي للدول الاعضاء ان تتعاون فيما بينها لكي تضمن او تسهل استرداد او اعادة الممتلكات الثقافية المصدرة بطرق غير مشروعة».

وفي الاتفاقية التي تحمل العنوان نفسه، التي اعتمدتها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة عام ۱۹۷۰، تنص الفقرة (ب) من المادة (۱۳) على انه «ينبغي للدول الاعضاء ان تضمن قدر الامكان (اعادة الممتلكات الثقافية المصدرة بطرق غير مشروعة لاصاحبها الشرعي)».

(۱) اوغستوفيربرو، مرجع سابق، ص. ۷.

وقد اعتمد المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة عام ١٩٧٦ القرار (٤/١٢٨) الذي دعا إلى إنشاء لجنة دولية حكومية (يعهد إليها بالبحث عن سبل ووسائل تسهيل المفاوضات الثنائية لرد وإعادة الممتلكات الثقافية لبلادها الأصلية)^(١) التي فقدتها نتيجة الاحتلال العسكري أو السيطرة الاستعمارية.

وتجدر الاشارة إلى أهمية النداء الرسمي الذي وجهه المدير العام لليونسكو في عام ١٩٧٨، من أجل إعادة الممتلكات الثقافية التي لا غنى عنها إلى بلادها الأصلية^(٢).

بذلك يظهر التعويض المماطل ضمن نظام اصلاح الضرر كونه خلا بدليلاً ومن ثم فهو لا يشكل في اي حال من الاجوال، تنازلاً عن الرد او مخرجاً قانونياً امام البلاد التي تحتفظ بالممتلكات الثقافية المسلوبة.

بل هو اختيار حر يضم بالاتفاق ما بين الدول الاطراف، وفضلاً عن ذلك كله فهو يمثل مبدأ اخر من المبادئ السامية التي اعتمدتها اليونسكو، وهو مبدأ عالمية الثقافة^(٣).

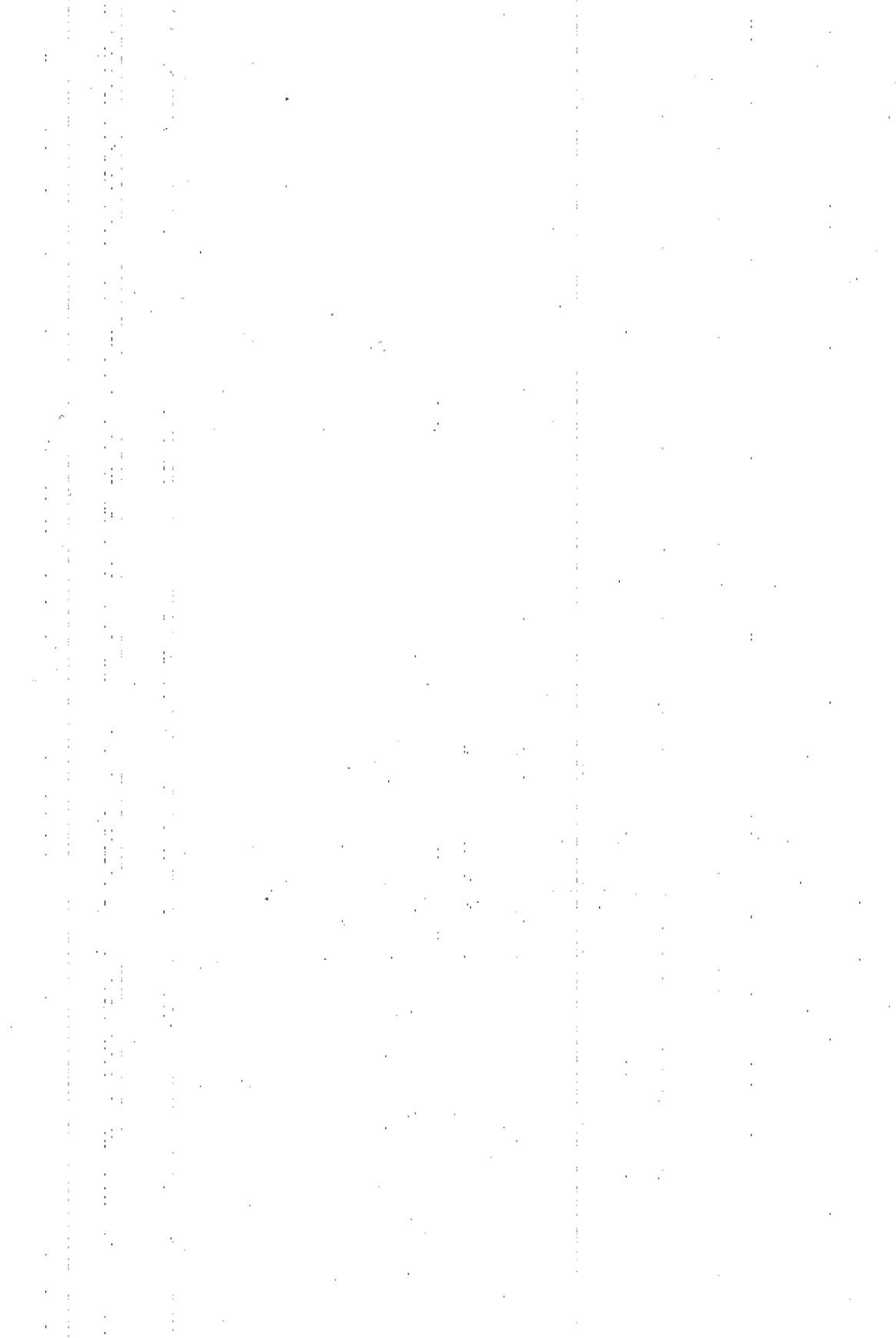
(١) راجع الفقرة (١) من المادة الرابعة من النظام الأساسي للجنة الدولية لل يونسكو.

(٢) زيد من التفاصيل ، راجع د. عصام العطية، الخلافة في ارشيف (مخطوطات) الدولة ، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٣) راجع في ذلك، اوغستوفيربرو، مرجع سابق، ص ٢.

الفصل الثالث

الجهود الدولية لحماية الممتلكات الثقافية



لقد شهدت الممتلكات الثقافية صوراً عديدة من المجهودات الدولية والإقليمية، في كثير من المناسبات.

الواقع، أن لدراسة هذه الجهود أهمية خاصة، تكمن في مجال تقدير مدى الحماية التي تحظى بها هذه المسألة، فضلاً عن الضوابط التي تمارس على أساسها. وكذلك النطاق الذي تمارس فيه الدول نشاطها، سواء أكان ذلك، على الصعيد العام الدولي، متمثلاً بجهود المنظمات الدولية والعمل الدبلوماسي بحكم سير العلاقات الدولية. أم على صعيد التنظيم الإقليمي في إطار قارات معينة كأوروبا وأسيا وافريقيا.

لذلك سوف يتحدد موضوع هذا الفصل بدراسة هذين الجانبيين، ففي المبحث الأول ستتناول الجهود على الصعيد الدولي العام، وفي المبحث الثاني ستتناول الجهود على الصعيد الإقليمي.

المبحث الأول

الجهود الدولية

لقد استقر العرف الدولي على أن للدولة الحق في المحافظة على ممتلكاتها الثقافية، والمطالبة باسترداد واعادة ما سلب منها، كونها اجزاء مهمة من تراثها القومي والحضاري، وتشكل مسألة حيوية تتعلق بذاتية الدولة وسيادتها واستقلالها وسيطرتها على مواردها.

ومن هذا المنطلق تناولت جهود المجتمع الدولي للعمل على صون وحماية هذا الارث الحضاري، عن طريق الاتفاقيات والتوصيات والمؤتمرات الدولية التي تعزز هذه المسألة وتحقق المزيد من التعاون والتفاهم الثقافي بين الشعوب. وعلى ذلك سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الاول: جهود المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: الجهود الدولية الأخرى.

المطلب الاول:

جهود المنظمات الدولية:

- الفرع الاول - عمل اليونسكو (١): "Action of UNESCO"

ان الحفاظ على المعرفة وعلى زيادة انتشارها عن طريق حماية التراث الثقافي العالمي من الكتب والاعمال الفنية والآثار التاريخية والعلمية، تشكل هدفا اساسيا تسعى اليونسكو لتحقيقه كونه احد مقومات بناء السلام العالمي^(٢).

وعلى هذا الاساس، تعد اليونسكو تلك الجهة الممثلة للجهود الدولي المشتركة في الميدان الثقافي، وهي بهذه الصفة تستطيع ان تنظم علاقات وثيقة مع المنظمات الدولية كافة، والاقليمية والهيئات والمؤسسات والمراكز الثقافية والعلمية وكذلك الجامعات في مختلف البلدان العالمية^(٣).

(١) تجدر الاشارة الى ان اليونسكو هي احدى الوكالات المتخصصة والتابعة لمنظمة الامم المتحدة. وقد نشأت عام ١٩٤٥ اعقاب انعقاد مؤتمر وزارة التربية والتعليم في لندن. وقد اشتراك فيه مندوبيون من اربع واربعين دولة وقد سُبّبت «منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم»، وعرفت فيما بعد بمجموع المروف الاولى من تسميتها «اليونيسكو».

واليونسكو يتكون من ثلاثة هيئات رئيسية (الجمعية العامة، والجنة التنفيذية، والأمانة العامة)، ولها ميثاق تأسسي تم اعتماده في لندن في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٥، يختلف من خمس عشرة مادة، وهدف المنظمة الرئيس هو الاسهام في صيانة السلام والامن الدوليين عن طريق تشجيع التعاون بين الامم في ميادين التربية والعلم والثقافة.

- انظر، د. احمد بدر، الاعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعائية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص. ١٨٠-١٧٩. كذلك، انظر، د. سوسو حي فوق العادة، مرجع سابق، ص. ٧٢٥.

(٢) للزيادة، انظر:

- Federico Mayer, "One of UNESCO'S Main Objectives", The World Heritage Review, ed. Band Von Droste (Madrid, No. 1, 1996), pp. 16-19.

(٣) انظر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التعاون العربي والدولي، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الدورة الرابعة، مرجع سابق، الجزائر، ١٩٨٣، ص. ٤.

وقد عدت اليونسكو ولجانها التابعة لها. ان الممتلكات الثقافية في الاوقات جميعاً تشكل جزءاً جوهرياً من تراث اي مجتمع وطني، تراث تساعد اليونسكو وهيئاتها في تكوينه من جديد وتعمل في سبيل استعادته او اعادته الى بلد المشهد^(١).

ومن هذا المنطلق، بدأت جهود اليونسكو في هذا المجال ، خاصة بعد ما تبين لها حجم الاضرار التي لحقت بالممتلكات الثقافية خلال الحربين العالميتين.

بناء على ذلك، فقد اقرت اليونسكو في ١٤ ايار ١٩٥٤ في لاهاي، اتفاقية خاصة لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح^(٢). كما اقرن اهتمام اليونسكو بالممتلكات الثقافية وحمايتها في حالة الحرب باهتمام مماثل لها في اوقات السلم.

وفي عام ١٩٥٦، عملاً بقرار اتخذه المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة المنعقدة في نيودلهي، صدرت القواعد الخاصة لنظام الحفائر الاثرية الدولي^(٣). وفي دورته الحادية عشرة المعقدة في باريس في كانون الاول ١٩٦٠، اصدر المؤتمر العام توصية اخرى بشأن ائحة دخول المتحف للجميع^(٤).

كما اصدر المؤتمر العام لليونسكو ايضاً، في عام ١٩٦٢، توصية بشأن المحافظة على جمال المناظر الطبيعية والواقع وعلى الطابع المميز لها، اذ تؤكد فيها على الأهمية الثقافية والجمالية للتراث الطبيعي^(٥)، وقد اعتمدت عام

(١) للزيادة انظر، د. عصام العطية، الخلافة في ارشيف (محفوظات) الدولة، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) ارجع الى مص من بحثنا.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر، د. انطوان خاطر، النظم الدولية للحفريات الاثرية من مؤتمر القاهرة عام ١٩٣٧ الى مؤتمر دلهي الجديد عام ١٩٥٦، المجلة المصرية للقانون الدولي، السنة الثالثة عشرة، ١٩٥٧، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٤) انظر، اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة الحادية عشرة، القرارات، باريس، ١٩٦٠، ص ١٢٨-١٢٩.

(٥) انظر، اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة الثانية عشرة، القرارات، باريس ١٩٦٢، ص ١٠٢-١٠٣.

١٩٧٢ من قبل اليونسكو كونها اتفاقية دولة تعنى بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي^(١).

وفيما يتعلق باسترداد واعادة الممتلكات الثقافية المتدولة بطرق غير مشروعة الى اوطانها الاصلية، فقد اصدر المؤتمر العام لليونسكو في باريس عام ١٩٦٤، توصية يدعو فيها الدول الاعضاء (للتعاون فيما بينها واتخاذ التدابير اللازمة لمحظوظ منع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة)^(٢).

وعلى هذا الاساس، اعتمدتها المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٠، كونها اتفاقية دولية لهذا الغرض^(٣).

لاشك في ان انشاء اللجنة الدولية الحكومية عام ١٩٧٨، من قبل اليونسكو، كان له ذلك الدور المتميز في تحقيق النتائج الكبيرة فيما يتعلق باعادة الممتلكات الثقافية الى بلادها الاصلية^(٤).

كما ركزت اليونسكو اهتمامها ايضا، على مسألة حماية الممتلكات الثقافية التي تهددها الاشغال العامة والخاصة، اذ اصدر مؤتمرها العام توصية لهذا الغرض عام ١٩٦٨ في باريس. وذلك نتيجة للقلق الذي اثار المجتمع الدولي بشأن اقامة السد العالي على نهر النيل، وما يمثله من مخاطر اغراق وتدمير

(١) انظر، اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة السابعة عشرة، القرارات، باريس، ١٩٧٢، ص ١٧٤، انظر كذلك، انباء اليونسكو، اتفاقية التراث العالمي، العدد ٢٩٨، مرجع سابق، باريس، ١٩٨٥، ص ١٣.

(٢) انظر اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة السادسة عشرة، القرارات، باريس، ١٩٦٤، ص ٧٤-٧٣.

(٣) انظر اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة السادسة عشرة، القرارات، باريس، ١٩٧٠، ص ١٢٢.

(٤) للزيادة انظر، احمد مختار امينو، ماضي اليونسكو، باريس، ١٩٨٣، ص ٦٢، وكذلك انظر الوثيقة CC-79-1 CONR.206/INF.1 وفي تاريخ ١٢ مبريل ١٩٨٠.

للممتلكات والمواقع الأثرية المجاورة لها والمشيدة منذ أكثر من ثلاثة الاف سنة^(١).

وفي نيروبي، اتخد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة عام ١٩٧٦، توضية بشأن التبادل للممتلكات الثقافية، يدعو فيها الدول الاعضاء الى تعزيز هذا الجانب لتحقيق المزيد من التعاون والتفاهم بين الامم^(٢).

وفي عام ١٩٧٨، وجه المدير العام لليونسكو نداءً لاعادة التراث الثقافي الى اولئك الذين كونوه، جاء فيه ما يأتي: (لقد... سلبت صروف التاريخ شعوبنا كثيرة قسماً ثميناً من تراثها الذي تمجد هويتها الثابتة فيه تمجيدها...).

ولم يقتصر الامر على سلب الشعوب التي وقعت ضحية لهذا النهب الذي استمر احياناً مئات من السنين، روائع لا تعوض، بل سرت منها كذلك ذكرى كانت ولا زلت ستساعدها على التعرف على ذاتها بدرجة اكبر وكانت قطعاً ستمكن الاخرين من فهم هذه الشعوب فيما افضل)^(٣).

وفضلاً عن ذلك، فقد أكدت اليونسكو ايضاً على اهمية الممتلكات الثقافية المنقولة واوصلت الدول الاعضاء بتهيئة الحماية الالازمة لها وخاصة فيما يتعلق بمسائل حفظها وصيانتها^(٤).

كما اتخد المؤتمر العام لليونسكو، في دورة انعقاده الحادية والعشرين في

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر، اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة الخامسة عشرة، القرارات، باريس، ١٩٦٨، ص ١١٢-١١٣. وكذلك انظر، نجم الدين بامات، وقائع اليونسكو، المجلد ٢٢، عدد ٩، ١٩٧٦، ص ٢٥٣؛ كذلك انظر، بيير بوسرفski، انباء اليونسكو، عدد ٢٦٩، ١٩٨٤، باريس، ٦-٢، ص ٥٣.

(٢) انظر، اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة الخامسة عشرة، القرارات، نيروبي، ١٩٧٦، ص ٤٥-٤٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر، عصام العطية، الخلافة في ارشيف (محفوظات) الدولة، مرجع سابق، ص ٢٠١.

(٤) انظر اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة العشرون، قرارات، باريس، ١٩٧٨، ص ٤١-٤٣.

بلغراند في تشرين الأول ١٩٨٠، القرار الآتي: (إن المؤتمر العام... يرى من الضروري أن تتخذ كل دولة من التدابير التكميلية الملائمة ما يكفل حماية هذا الجزء الشديد التعرض للتلف من تراثها الثقافي وصونه للأجيال القادمة، مثلاً تحمي وتصان سائر اشكال الممتلكات الثقافية باعتبارها من صدر إثراء للأجيال الحاضرة والمقبلة) ^(١).

كما درست اليونسكو مؤخراً، مشروعها لتعديل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، أثناء انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمرها العام في تموز ١٩٩٣ في لاهاي. وقد تضمن هذا المشروع الذي أطلق عليه اسم «وثيقة لاوسولت» ^(٢)، إعادة تصياغة بعض التصوص الوارد في الاتفاقية المذكورة، بما ينسجم مع متطلبات الحماية للممتلكات والمؤسسات الثقافية وفي شقى الظرف ^(٣).

واخيراً، المؤتمر الذي نظمته اليونسكو في باريس في الفترة من ٢٤-٢٧ آذار ١٩٩٧، اذ تم اعتماد وثيقة لاوسولت من قبل الدول الاطراف في اتفاقية

(١) انظر اليونسكو، وثائق المؤتمر العام، الدورة الحادية العشرون، قرارات، بلغراد، ١٩٨٠، ص ٥٢-٥١.

(٢) تجدر الاشارة، إلى أن مشروع تعديل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، قد تم انجازه في ثلاثة مؤتمرات رئيسية، كان آخرها في باريس أثناء انعقاد الدورة العاشرة والعشرين للمؤتمر العام للبيونسكو في آذار ١٩٩٧. أما المؤتمر الأول والثاني فقد عقدا في هولندا بناء على طلب من الحكومة الهولندية، فكان المؤتمر الاول في لاهاي عند انعقاد الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر العام في تموز ١٩٩٣.

اما المؤتمر الثاني فقد عقد في مدينة لاوسولت في شباط ١٩٩٤، وتبنته لهذه المدينة أطلق على مشروع تعديل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، «وثيقة لاوسولت».

سراجع في ذلك الوثيقة CLT/CH.94/608/2.

كذلك الوثيقة CLT-95/CONF-009/5.

والوثيقة CLT-96/CONF-603/INF.4.

(٣) راجع الوثيقة CLT-96/CONF-603/INF.3.

لاهي لعام ١٩٥٤ جميما، وكذلك المجلس الدولي للارشيف^(١). وسوف يتم اقرار الوثيقة المذكورة من قبل مؤتمر اليونسكو العام ايضا، في دورة انعقاده التاسعة والعشرين القادمة^(٢).

ومن الجدير بالذكر، ان وثيقة لاوسولت تتضمن اعادة النظر في المفهوم العام بشأن حصانة الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة. وكما يأتي:

- ١- احلال لجنة دولية لمتابعة ومراقبة الانفاقية والالتزام بها تحت اشراف ومراقبة منظمة اليونسكو^(٣).
- ٢- تعزيز العقوبات الصارمة بازاء الاشخاص الذين ينتهكون نصوص الاتفاقية^(٤).
- ٣- الغاء الفقرة (٢) من المادة الرابعة من اتفاقية لاهي لعام ١٩٥٤ المتعلقة بـ[الضرورة] الضرورة الحربية.

(١) من الجدير بالذكر، ان المجلس الدولي للارشيف شارك ايضا في تعديل الاتفاقية وقدم طلباً للتوسيع هدف المادة الاولى من اتفاقية لاهي لعام ١٩٥٤، لتتضمن حماية الارشيفات من صوت وصورة واجهزه الحفظ الالكترونية كونها ممتلكات ثقافية ايضا.

راجع الوثيقة: CLT-96/CONF.603/INF.4.P.2.

(٢) انظر الوثيقة: CLT-96/CONF.603/INF.4.P.P.10-11

(٣) بعد ان كانت المراقبة متروكة تحت رحمة اطراف الاتفاقية، راجع اتفاقية لاهي لعام ١٩٥٤، المادة الثانية من اللائحة التنفيذية.

(٤) اذ عولجت الجزاءات في مادة مختصرة وبمقتضها يتعمد الاطراف بان يستخدوا ضمن نطاق القوانين الجنائية الخطوات الضرورية كافة للاحقة ومحاكمة وازال المقربيات الصارمة بحق الاشخاص الذين يقترفون اي انتهاك للاتفاقية وايا كانت جنسياتهم.

- راجع المادة الثامنة والعشرون من اتفاقية لاهي لعام ١٩٥٤.

٤- المسؤولية الجنائية على نطاق الفرد والدولة. ومن ثم اعتماد نص المادة (٨٥)، الفقرة (٤-د) من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف عام ١٩٤٩.

٥- تحديد النزاعات التي ليست لها صفة دولية.

٦- اشراك قوات الامم المتحدة لحفظ السلام في متابعة وتنفيذ اتفاقي لاهاري لعام ١٩٥٤.

٧- واحبها فيما يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية في حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاعات المسلحة، وكيفية مشاركتها في تنفيذ الاتفاقية الجديدة (المعدلة) ^(٢).

الفرع الثاني - عمل الامم المتحدة:

القد لقيت حماية واعادة الممتلكات الثقافية والاعمال الفنية والتاريخية، من اجل الحفاظ على القيم الثقافية وتنميتها بين الشعوب، قدرأً كبيراً من الاهتمام في الامم المتحدة.

(١) تجدر الاشارة الى ان الفقرة الرابعة من المادة (٨٥) من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف عام ١٩٤٩، تنص على ما يلي:

(٤)- تتم الاعمال التالية، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة المحددة في الفقرات السابقة وفي الاتفاقيات، بمثابة انتهاكات جسيمة لهذا البروتوكول، اذا اقررت عن عمد، مخالفة للاتفاقيات او البروتوكول:

(٤)....
(د)- شن الهجمات على الآثار التاريخية واماكن العبادة والاعمال الفنية التي يمكن التعرف عليها بوضوح والتي تمثل التراث الثقافي او الروحي للشعوب، وتتوفر لها حماية خاصة بمقتضى ترتيبات معينة، وعلى سبيل المثال في اطار منظمة دولية متخصصة، مما يسفر عنه تدمير بالغ لهذه الاعيان، وذلك في الوقت الذي لا يتوفّر فيه اي دليل على مخالفته الحاسم لل ARTICLE (ب) من المادة ٤٣٥ وفهي الورقة الذي لا تكون فيه هذه الآثار التاريخية واماكن العبادة والاعمال الفنية في موقع قريب بصورة مباشرة من اهداف عسكرية).

- انظر الوثيقة:

CLT-96/CONF.603/INF.4.of Dec., 1996,p.7.

- CIT - 96/CONF- 603/INF.4 of Dec. 1986, PP. 10-11.

وقد ادرجت مسألة رد الممتلكات الثقافية لأول مرة في جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والعشرين، المعقودة في عام ١٩٧٣، بناء على طلب زائير^(١)، واصدرت الجمعية العامة بهذا الصدد قراراً^(٢)، ينص على جملة من الامور منها:

- (١) تؤكد ان اعادة الاشياء الفنية والآثار الفنية والآثار والقطع المتحفية والمخطوطات والوثائق، فوراً وبلا مقابل، الى بلداتها من قبل بلد اخر، امر من شأنه توطيد التعاون الدولي بقدر ما يشكل تعويضاً عادلاً عما ارتكب من ضرر.
- (٢) وتعترف في هذا الصدد بالالتزامات الخاصة المترتبة على البلدان التي استطاعت متذرعة بمقابلات خاصة او بتعديلات اخرى، الوصول الى هذه الاعمال القيمة نتيجة لسيطرتها على اقليم اجنبي واحتلالها له.
- (٣) وتدعى الامين العام للأمم المتحدة ان يقدم اليها، بالتشاور مع اليونسكو ومع الدول الاعضاء تقريراً خلال دورتها الثلاثين عما احرز من تقدم في هذا الشأن^(٣).

كما اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ قراراً اخر^(٤)، تدعوه فيه:

(١) الدول الاعضاء الى التصديق على الاتفاقية المتعلقة بوسائل تحريم ومنع استيراد الممتلكات الثقافية وتصديرها ونقل ملكيتها بالطرق غير المشروعة، وهي الاتفاقية التي اعتمدتها المؤتمر العام لليونسكو في ١٩٧٠.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والعشرون، المرفقات، المند (١١٠) من جدول الاعمال، الوثيقة، A/9199

(٢) القرار الرقم ٣١٨٧ (٢٨-٣١) المؤرخ في ١٨ كانون الاول ١٩٧٣.

(٣) انظر، د. غصام العطية، الخلافة في ارشيف (مخطوطات) الدولة، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٤) القرار الرقم ٣٣٩١ (٢٠-٣٣) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٥.

٢- الامين العام للامم المتحدة الى تقديم تقرير الى دورتها الثانية والثلاثين .
٣- وتتطلع باهتمام الى الاجتماع الذي ستعقده في القاهرة في مطلع سنة ١٩٧٦ ، لجنة الخبراء المعنية باعادة الاعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها، وهي اللجنة التي انشأتها اليونسكو).

وقد دعت الجمعية العامة في القرار^(١) الذي اصدرته عام ١٩٧٧ (الدول الاعضاء ثانية الى توقيع وتصديق اتفاقية عام ١٩٧٠ لليونسكو ، كما انها :

١- تؤكد ان اعادة الاشياء الفنية والآثار والقطع المتحفية والمخطوطات والوثائق وسائل الكنوز الثقافية او الفنية الاخرى ، تعتبر خطوة الى الامام نحو توطيد التعاون الدولي والحفاظ على القيم الثقافية وازدهارها .

٢- وتقرر ان تبقى المسألة قيد النظر وان تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الرابعة والثلاثين ، البند المعنون ، اعادة الاعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها ، وذلك لاستعراض ما تحقق من تقدم ، ولا سيما ما تكون اليونسكو قد قامت به من عمل في هذا المجال .

وفي دورتها الرابعة والثلاثين ، صدقت ٤٣ دولة على اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ . كما ان الجمعية العامة ناشدت في القرار^(٢) الذي اصدرته في هذه الدورة (الدول الاعضاء ان تشجع وسائل الاعلام الجماهيري وكذلك المؤسسات التعليمية والثقافية ان تعمل على نشر وعي اكبر واععم فيما يتعلق برد واعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية) .

وقد اعربت الجمعية العامة في القرار^(٣) الذي اصدرته عام ١٩٨٠ عن

(١) القرار رقم ١٨/٣٢ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٧ .

(٢) القرار رقم ٦٤/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٩ .

(٣) القرار رقم ٣٥/١٢٨ المؤرخ في ١١ كانون الاول ، ١٩٨٠ .

تأييدها للنداء الذي وجهه المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ٧ حزيران ١٩٧٨ ، لاعادة التراث الثقافي الذي لا يمكن تعريضه الى اصحابه الذين اوجدوه . وتأكيدا من جديد (على ان التراث الثقافي لا يشعب يؤثر في الحاضر وفي المستقبل على ازدهار قيمه الفنية وعلى نعوه التكامل)^(١) .

واخيرا القرار الذي اصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥^(٢) ، والذي يتضمن ما يأتي :

(ان الجمعية العامة

(واذ تدرك الاهمية التي توليهها البلدان الاصلية لاعادة الممتلكات الثقافية التي تعتبرها ذات قيمة روحية وثقافية اساسية لها ، حتى يتسعى لها ان تكون مجموعات ممثلة لتراثها الثقافي .

١ - تشجع على منظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الحكومية الدولية المعنية بتشجيع اعادة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية او ردها في حالة امتلاكها بصورة غير مشروعة ، لما اجزاه من عمل « وبخاصة من خلال تشجيع المفاوضات الثنائية ، من اجل اعادة الممتلكات الثقافية او ردها ، والقيام بعمليات جرد للممتلكات الثقافية المنقوله ، والحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ونشر المعلومات بين الجمهور في هذا الشأن .

٢ - تؤكد من جديد ان رد الاعمال الفنية والاثار والتحف والمحفوظات والمخطوطات والوثائق وجميع الكنوز الثقافية او الفنية الاخرى الى بلدانها يساهم في تعزيز التعاون الدولي وفي الحفاظ على القيم الثقافية العالمية وفي

(١) راجع الوثيقة : A/36/L.22/Rev.1 of 25 November 1981,p.2.

(٢) القرار رقم ٥٦/٥٠ ، المؤرخ في ١١ كانون اول ١٩٩٥ .

زيادة تطويرها من خلال التعاون المثمر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية^(١).

لا إن ما يؤخذ على عمل الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الميدان، هو اقصيار نشاطها على اتخاذ التوصيات فقط، دون أن تباشر في تنفيذ توصياتها، أو متابعة تنفيذ تلك التوصيات، من جانب الدول المعنية.

وما يدعم هذا الرأي، عدم قيام الجمعية العامة باتخاذ أي إجراء تجاه الوثائق الرسمية التي قدمها العراق في دورة انعقاد الجمعية العامة الثانية والثلاثين عام ١٩٧٧، التي تتضمن بياناً ببعض الممتلكات الثقافية والكنوز التاريخية للآثار العراقية في المتاحف المختلفة التي تعرضت لعمليات النهب والسرقة والمطالبة بردها واستعادتها^(٢).

المطلب الثاني:

الجهود الدولية الأخرى:

إلى جانب جهود اليونسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا المجال، هناك جهود دولية واسعة اتخذت شكلاً ملحوظاً في نطاق التشريعات الوطنية وفي عمل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية منها.

إن أول ما يتبادر إلى الذهن من تساؤل عند معالجة هذا الموضوع، هو في ما يتعلق بدور المجتمع الدولي تجاه مسألة حماية الممتلكات من ناحية،

(١) انظر الأمم المتحدة، وثائق الجمعية العامة، الدورة الخامسةون، المجلد الأول، الملحق رقم ٢٩، ١٩٩٥، ص ٥٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر الاستاذ عصمت كhani، خطاب مثل العراق في الجمعية العامة حول إعادة الأعمال الفنية إلى البلدان التي جررت من ملكيتها، الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة / نيويورك ، الوثيقة رقم: ٤٠/٣٢، في ١١/١/١٩٨٠.

والاتفاقيات القانونية الدولية من ناحية اخرى . كاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ ، وهذا ما سنتناوله في فرعين :

الفرع الاول : حماية الممتلكات الثقافية في ضوء الوثائق والمؤتمرات الدولية .

الفرع الثاني : حماية الممتلكات الثقافية في ضوء اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢

- الفرع الاول :

حماية الممتلكات الثقافية في ضوء الوثائق والمؤتمرات الدولية :

لقد طرأت على العالم تطورات دولية مهمة في هذا الشأن بداءً باتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ ، حتى وثيقة لاوسولت لعام ١٩٩٧ بشأن تعديل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ ، التي كانت قد أثرت على نحو او اخر في نظرية المجتمع الدولي لهذه المسألة ، ومن ثم دفعه لايجاد أساساً قانونياً معترف به دولياً .

وعليه ، بعد مؤتمر اثنينا العام ١٩٣١ ، اول مؤتمر دولي يعقد لدراسة مسألة حماية الممتلكات الثقافية وصيانتها ، وقد ورد في مقرراته (ان الآثار التاريخية والمباني القديمة هي تراث مشترك وان المسؤولية المشتركة لحمايتها للإجيال القادمة معترف بها)^(١) .

كما عقد في فينيسيما عام ١٩٦٤ ، مؤتمر البن دقية الدولي^(٢) ويعد ثاني

(١) للزيادة ، انظر ، الميثاق الدولي لصيانة وترميم التراث التاريخية ، ترجمة عرفان سعيد ، مجلة التراث والحضارة ، العدد ٤ ، المركز الأقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية / بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٩ .

(٢) وما يجدر الاشارة اليه ان الدول التي شاركت في اعمال المؤتمر هي كل من : بلجيكا ، اسبانيا ، البرتغال ، بولندا ، الدنمارك ، فرنسا ، المكسيك ، جيكوسلوفاكيا (سابقاً) ، بيرو ، الفاتيكان ، اليرنان ، بولندا ، تونس ، واليونيكسو .

مؤتمر دولي يعقد للنظر في مسألة حماية التراث الثقافي والمعماري، وقد جاء في المادة الاولى من مقررات المؤتمر ما يأتي :

(ان مفهوم النصب التاريخي لا يشمل فقط العمل المعماري الواحد بل يشمل ايضا الموقع الحضري او الريفي الذي يكتشف فيه دليل لحضارة معينة او على تطور مهم او حدث تاريخي معين، ولا ينطبق هذا فقط على الاعمال الفنية العظيمة بل ايضا على الاعمال القديمة الاكثر تواضعها التي اكتسبت اهمية ثقافية مع مرور الزمن)^(١).

وفي عام ١٩٧٠ ، عقد في ايطاليا ايضا مؤتمر البندقية الدولي للسياسات الثقافية ، اذ ادرجت مسألة حماية التراث الثقافي من اثار موقع تاريخية ومتاحف في جدول اعمال المؤتمر الذي شاركت فيه نحو (٨٨) دولة^(٢).

كما انعقدت مؤتمرات دولية اخرى اعقاب مؤتمر البندقية لعام ١٩٧٠ ، ففي هلسنكي انعقد المؤتمر الأوروبي الاول عام ١٩٧٢ ، ثم اعقبه مؤتمر جنكارتا الدولي في اسيا عام ١٩٧٣ ، وفي عام ١٩٧٥ عقد مؤتمر اكرا الدولي في افريقيا.

كان من نتائج هذه المؤتمرات ، الاعتراف بمسؤولية السلطات الحكومية عن تهيئة وسائل حماية الممتلكات الثقافية بتطبيق الوثائق والاتفاقيات الدولية ، من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فقد اسهمت هذه المؤتمرات في انجاز العديد من المشروعات في هذا المجال . ومن اهم هذه الانجازات على سبيل المثال ، الحملة الدولية لحماية وصون اثار التوبيخ في مصر ، وحملة انقاذ معالم مدينة البندقية في ايطاليا ، والحملة الدولية لصيانة معبد بوربودور في الدنوسيا^(٣).

(١) انظر المنشاق الدولي لصيانته وترميم النصب التاريخية ، ترجمة عرفان سعيد ، مجلة التراث والحضارة ، العدد ٤ ، المركز الاقليمي لصيانته الممتلكات الثقافية في الدول العربية / بغداد ، مرجع سابق ، ١٩٨٢ ، ص ١٠ .

(٢) للزيادة انظر ، طهات عن اليونسكو ، اليونسكو ، باريس ، مرجع سابق ، ١٩٧٤ ، ص ٢٥ .

(٣) للزيادة انظر :

JACQUES DUMARCAZ."Borobudur",World Heritage Review, ed. Bernd Von' Droste (Madrid, No.2, 1996),pp.68-76.

واخيراًوثيقة مكسيكو، التي صدرت اعقاب انعقاد مؤتمر المكسيك الدولي (مؤتمر العقد العالمي للثقافة الدولية) في عام ١٩٨٢^(١)) التي تتضمن ما يأتي :

(ان المؤتمر،

(وإذ يعرب عن امله في ان تلتزم الحكومات بالحيلولة دون تشتت التراث الثقافي دون مبرر في المستقبل، وفي أن تعمل بطريقة اكثر تحديداً من اجل الدفاع عن كل ما يشكل عنصراً لا سبيلاً الى تعويضه من سجلها الثقافي ومن اجل استرداده.

(من حق كل شعب ومن واجبه ان يدافع عن تراثه الثقافي وان يعمل على صونه، لأن المجتمعات إنما تؤكد ذاتيتها من خلال القيم التي تجد فيها مصدراً لللهماء الخلاق.

(ينبغي ان ترد الى بلادها الأصلية الممتلكات التي اخذت منها بطريقة غير مشروعة، والتي تعد جزءاً من تراثها الثقافي، وذلك بتطبيق الوثائق والاتفاقيات والقرارات الدولية السارية حالياً، والتي يمكن تعزيزها لزيادة فعاليتها.

- الفرع الثاني :

حماية الممتلكات الثقافية في ضوء اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ :

من المعلوم ان القانون الدولي لوقت قريب لم يكن يهتم بمسألة حماية الميراث الثقافي الكائن في اعماق البحار، ويعود الفضل الى اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ ، في وضع الاسس الاولى لقواعد قانونية في هذا الصدد.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

Messenger, P.M.(ed).The Ethics of Collecting Cultural Property:Whose Cultural ?Whose Property? (University of New Mexico press-Albuquerque,1989),pp.41-44.

فقد كرست الاتفاقية المذكورة مادتين لحماية التحف والآثار التاريخية في اعماق البحار، وهما الفقرة الثانية من المادة (٣٠٣) والمادة (١٤٩).

كما هو معروف، ان سيادة الدولة تمتد خارج اقليمها البري و المياهها الداخلية، الى حزام بحري ملاصق لشواطئها يعرف بالبحر الاقليمي، وكذلك المياه الارخبيلية بالنسبة للدولة الارخبيلية^(١).

بناء على ذلك، تكون جميع الممتلكات الثقافية والتاريخية المغمورة في تلك المناطق هي ملك للدولة صاحبة الولاية عليه، ولها وحدها الحق في استثمارها والتنقيب عنها وحمايتها.

اما فيما يتعلق بالمنطقة المتاخمة، فالدولة الساحلية تمارس فيها السيطرة اللازمة من اجل منع خرق انظمتها المتعلقة بالشؤون الكمركية والضرебية والصحة والهجرة^(٢). كما تبعد من الناحية القانونية جزء لا يتجزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة.

الان الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من اتفاقية قانون البحار، اضافت اختصاصا جديدا على قائمة الاختصاصات المذكورة، وقد اشارت تلك الفقرة الى ان استخراج الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة في المنطقة المتاخمة،

(١) تعدد المياه الارخبيلية من اشكالات اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ ، والمادة ٤٧ من الاتفاقية، باجازة للدولة الارخبيلية ان ترسم خطوط اساس ارخبيلية مستقيمة تصل بين ابعد النقاط في ابعد الجزر بين الشعاب المتقطعة الانتماء في الارخبيل.

والدولة الارخبيلية تمارس سيادتها على المياه الواقعة داخل خطوط اساس الارخبيلية بموجب المادة ٤٩ من الاتفاقية، وكذلك اهمال الجوبي المستند فوقها وارضية المياه الارخبيلية والمعابر الموجودة فيها.

-انظر الاستاذ غسان الجندى، الرسumen القانوني للتحف والتاريخية الموجودة في اعماق البحار، مجلة دراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث ،الأردن، ١٩٩٥، ص ١١٧ - ١١٦، كذلك انظر د. جابر ابراهيم الرواى القانون الدولي للبحار (وقد اتفاقية قانون البحار العام لعام ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي) ، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص ١٣١.

(٢) انظر، المادة (٣٣) من الاتفاقية.

وبدون اذن من السلطات المختصة للدولة الساحلية يشكل انتهاكا لقوانين الدولة الساحلية، وكان هذا الانتهاك قد حدث في اراضي الدولة او بحرها الاقليمي.

وتجدر الاشارة ايضاً الى ان فعل الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ يعد لاغياً اذا لم تكن الدولة الساحلية طرفاً في اتفاقية قانون البحار. ذلك لحلول اتفاقية جنيف للبحر الاقليمي والمنطقة المتاخمة لعام ١٩٥٨ ، في هذه الحالة، التي لا تعطي الدولة الساحلية اي حقوق على الاثار والتحف التاريخية في منطقتها المتاخمة^(١).

والسؤال الذي يمكن ان يثار في هذا المخصوص، هو فيما يتعلق بالوضع القانوني للممتلكات الثقافية والحضارية من الاثار والتحف المغمورة في الاجراف القارية؟ وكذلك فيما يتعلق بحطام السفن ذات الطابع التاريخي الموجودة في مناطق بحرية خاضعة لسيادة دولة اخرى؟

والحقيقة، ان من بين تلك الانتقادات التي وجهت الى احكام اتفاقية قانون البحار بشأن الممتلكات الثقافية والتاريخية في الجرف القاري، هو ان هذه الاتفاقية كانت قد عالجت الوضع القانوني للاثار والتحف التاريخية في المنطقة المتاخمة (الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ من الاتفاقية المذكورة).

وفي المنطقة الدولية الخاضعة لمبدأ التراث المشترك للإنسانية (المادة ١٤٩ من الاتفاقية المذكورة)، الا انها التزمت الصمت تجاه الوضع القانوني لتلك الممتلكات في المنطقة الممتدة ما بعد المنطقة المتاخمة والى بداية المنطقة الدولية^(٢).

(١) للزيادة انظر، الاستاذ عسان الجندي، الوضع القانوني للتحف التاريخية الموجودة في اسماق البحار، مرجع سابق، ص ١١٧١-١١٧٢.

- كذلك انظر، د. سموحي فرق العادة، القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص ٤٢١-٤١٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر الاستاذ عسان الجندي، مرجع سابق، ص ١١٧٦.

وفي ما يتعلّق بحطام السفن التاريجية والموجودة في مناطق بحرية خاضعة لسيادة دولة أخرى، فالمبدأ هو أن دولة العلم هي التي تملك حطام السفينة وإن موافقتها ضرورية لانتشال حطام السفينة أو القيام بأبحاث عنها.

وهذا ما أكدته محكمة العدل العليا في سنغافورة بحكمها الصادر في قضية Simon V.Taylor (عام ١٩٧٤)، حول هذه المسألة أشارت (أن حطام الغواصة الألمانية يو-٨٥٩ ومحطوياتها التي اغرقت في عام ١٩٤٤ في مضيق مالقا، هي ملك للدولة الألمانية التي عاشت واستمرت في جمهورية المانيا الاتحادية) ^(١).

إلى مثل هذا، ذهبت كل من فرنسا والولايات المتحدة في الاتفاق المبرم بينهما عام ١٩٨٩، لتوضيح إجراءات التعاون من أجل حماية دراسة حطام السفينة الأمريكية «اللاياما» التي اغرقت خلال الحرب الاهلية الأمريكية في أعلى البحار ووُجد حطامها في ٣٠ تشرين الأول ١٩٨٤ داخل المياه الأقليمية الفرنسية ^(٢).

أما عن أعلى البحار أو ما يعرف باسم «المنطقة الدولية»، فقد جاءت المادة ١٤٩ من اتفاقية قانون البحار لمنع الحقوق التفضيلية لدولة المصدر الثقافي أو لدولة مصدر التحف التاريجية والأثرية، وإذا لم ترغب دولة المصدر التاريجي في ممارسة حقها التفضيلي، يمكن للسلطة الدولية التي تكون الدول جميعاً أعضاء فيها من أن تتصرف بهذه الآثار كونها تراثاً مشتركاً للإنسانية.

كذلك، ما ورد في مقررات مؤتمر قانون البحار المنعقد في نيويورك عام ١٩٧٦، وينص جزء منه على ما يأتي ^(٣):

(١) المرجع السابق نفسه، ص ١١٧٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٧٤.

(٣) الاستاذ غسان الجندي، مرجع سابق، ص ١١٧٩. وكذلك انظر للمؤلف نفسه، الروائع المدثرة في قانون البحار، ط١، عمان ١٩٩٢، ص ١٥٥-١٥٧.

(كل الأعيان ذات الطبيعة الأثرية والتاريخية الموجودة في المنطقة الدولية يجب أن تصنان أو يتنازل عنها لصالح المجموعة الدولية بأكملها، مع اعطاء أهمية خاصة إلى الحقوق التفضيلية لدولة المصدر أو دولة المصدر الثقافي أو دولة مصدر التحف التاريخية والأثرية).

المبحث الثاني

الجهود الإقليمية

تبهر الإقليمية في الواقع إلى جانب الدولية في مسائل التنظيم القانوني لحماية الممتلكات الثقافية، وهي إذ تنطوي على معايير قانونية خاصة، تنظم العمل في هذا المجال من الحماية في منطقة جغرافية معينة.

وقد تمثلت الجهود الإقليمية لحماية الممتلكات الثقافية في إطار اتفاقيات يسرى مفعولها بشكل مباشر فيما بين الدول الأوروبية والأمريكية ودول القارة الأفريقية والوطن العربي.

ومن الجدير بالذكر، أن من بين تلك الجهود، تستأثر اتفاقية رويرش بمكان الصدارة، كونها أول وثيقة دولية تعنى بحماية التراث الثقافي العالمي، وهذا ما ستناوله في مطلبين:

المطلب الأول: اتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥.

المطلب الثاني: قضايا التنظيم الإقليمي في (أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الوطن العربي).

المطلب الاول:

اتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥

في ١٥ نيسان عام ١٩٣٥، عقدت الدول الأمريكية في واشنطن اول اتفاقية دولية تعنى بحماية الممتلكات الثقافية، وعرفت فيما بعد باتفاقية رويرش^(١) أو ميثاق واشنطن.

ما تجدر الاشارة اليه، هو ان اتفاقية رويرش اتفاقية دولية عامة، الا ان تبني الدول الأمريكية لها فقط، اصبحت تشكل اول اتفاقية اقلبية تعنى بحماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية^(٢).

وقد استهلت ديباجة الميثاق بالذكر الكبير بالخسائر الفادحة الناجمة عن النزاعات المسلحة والاضرار الجسيمة التي تلحق بالممتلكات الثقافية نتيجة للتطور التقني لوسائل الحروب، كما اشارت الديباجة الى مبدأ التضامن الدولي و أكدت على ضرورة مشاركة كل شعب في الحفاظ على الثقافة العالمية، وعددت كل ضرر يلحق بالممتلكات الثقافية لا يشعب ابدا هو خسارة للتراث الثقافي العالمي^(٣). وفضلا عن ذلك، فان الدول الأمريكية عند تبنيها الاتفاقية، كانت قد استرشدت بالمبادئ التي وردت في معاهدات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧.

(١) وذلك نسبة الى مؤسس المكارها وواضع احكامها الاديب والفقير الروسي نيكولاي قسطنطينوفيتش رويرش من المدير بالذكر، ان الاتفاقية المذكورة تعد اول وثيقة دولية مازالت سارية المفعول حتى الوقت الحاضر. وان المفكير الروسي رويرش، كان قد واصل اهتمامه بتفسير احكام الميثاق حتى بعد تبني الدول الأمريكية له عام ١٩٣٥ حيث اعطى جملة من الشروحات الاضافية التي انبثت على قواعد الميثاق الدقة والفاعلية. وكان آخر تعديل لاحكام الميثاق في عام ١٩٤٧. للزيادة انظر، اميل الكساندروف، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٦-٤٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:- James Hornell, "The Roerich Pact and Bent of Peace" American Heritag, ed. O.G.S. Crawford (New York, No.41, Vol.XI, 1937), PP.135-152.

وفي الواقع انه من الصعوبة بمكان في اطار هذا البحث تناول النصوص كافة التي تضمنتها الاتفاقية تفصيلاً، وحسيناً تسليط الضوء على ابرز الافكار الجديدة التي جاءت بها، ومن ثم نتناول اهمية الاتفاقية وفاعليتها، وذلك في الفرعين التاليين:

- الفرع الاول:

المجديد في اتفاقية روبرش لعام ١٩٣٥

ان اول ما يمكن ملاحظته من خلال فحص مضامين هذه الاتفاقية هو توسيعها لنطاق الحماية في وقت السلم وال الحرب. ذلك لأن الاتفاقيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، كانت تطبق في حالة الحرب فقط.

كما ان هناك نصوصاً اخرى كرست للعمل على دعم وتقديم الفن والعلم والثقافة. واكثر من هذا ، فقد تضمنت الاتفاقية بياناً حول المؤسسات والمعاهد التعليمية والفنية والثقافية كونها ذخيرة من ذخائر عموم الانسانية الجديدة بالحماية؛ وهذه هي المرة الاولى التي يصاغ فيها مثل هذه النصوص في وثائق قانونية دولية^(١).

كذلك فان عدداً من النصوص مكرسة لتوسيع نطاق الحماية لتشمل وسائل النقل التي تستعمل لنقل هذه الممتلكات. واكثر من ذلك، فهي تشتمل الاشخاص الممارسين لعمل ابداعي بالاحترام والحماية ايضاً، ليتمكنوا من اداء ما انيط بهم من مهام، كذلك الحال بالنسبة لافراد البعثات الفنية والعلمية والثقافية^(٢).

(١) للزيادة انظر، جميس هورنيل، «اتفاقية روبرش والتصصيم على السلام»، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٥٢.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٢.

كما طرحت الاتفاقية افكاراً جديدة، مثل تقسيم الممتلكات الثقافية الى طائفتين من حيث الحماية. فان الحماية تكون عامة بالنسبة للمؤسسات والمعاهد الثقافية في جميع الاماكن الخاضعة لسلطة الدول الاطراف في الاتفاقية، وبصرف النظر عن ملكية الدولة لتلك المؤسسات^(١).

ويلاحظ على النصوص المذكورة، ان الاتفاقية تسعى قدر الامكان الى فرض عبء الحماية للممتلكات الثقافية بشكل متساوٍ على عاتق الاطراف. وذلك من اجل تأمل التطبيق الفعلى للاتفاقية^(٢).

اما بالنسبة للممتلكات الثقافية التي تكون محل حماية خاصة، فان التزامات الاطراف حيالها في اتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥، تتجسد في الامتناع عن اي عمل من الاعمال العدائية التي ترتكب ازائها، مالم تستعمل هذه الممتلكات او ما يجاورها لاغراض عسكرية. ومن ثم فان الحماية الخاصة تسري على الممتلكات والمؤسسات الثقافية المسجلة في المجلس الدائم محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي او المعهد الدولي للتعاون الفكري في باريس^(٣)، او مكتب اتحاد الدول الامريكية^(٤). اذ يكون بمقدور البلدان من ان تختمار التسجيل في احدى هذه الجهات.

ويلاحظ ان الاتفاقية تلزم اطرافها بالقيام ببعض الاجراءات الوطنية بهدف

(١) من الجدير بالذكر، ان مبدأ عصومة المؤسسات الثقافية مبني على الاعتراف بعصمومية قيمتها الثقافية بالنسبة لجميع البلدان، اي انها تعد تراثاً مشتركاً للإنسانية جمعاء: انظر جيمس هورنيل، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٩.

(٣) كما تحدى الاشارة اليه، ان المعهد المذكور قد ادعى باليونسكو منذ نشاته، اذ كانت قد اسسته لجنة تابعة لعصبة الامم، مؤلفة من شخصيات بارزة منها: فرويد وآينشتاين وتوماس مان.

للزيادة انظر، ملخص عن اليونسكو، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٤) الذي تحول الى منظمة الدول الامريكية بموجب ميثاق بوغوتا في ٣٠ نيسان عام ١٩٤٨، انظر د. علي صادق ابوهيف، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب هذه الاتفاقية، التي منها (ان تصدر كل دولة من التشريعات الداخلية ما من شأنه ان يعزز مسألة الحماية المقررة للممتلكات الثقافية بموجب الاتفاقية) ^(١).

وعلى كل طرف ان يبادر الى نشر نصوص الاتفاقية بين السكان المدنيين من خلال برامج تدريبية، ويتعهد كل طرف ايضا بتوقيع عقوبات جزائية صارمة على الاشخاص الذين يخرقون نصوص هذه الاتفاقية ^(٢).

اما في حالة عدم تطبيق احكام الاتفاقية من جانب احد الاطراف فيها، والحادي الضرر في المواد الثقافية لدولة متعاقدة اخرى، فإنه يتوجب احالة المسألة الى الجهة التي سجلت فيها تلك المواد. ومن ثم تتولى الاخيره ابلاغ الدولة الموقعة على الاتفاقية لكي تتخذ قرارا بتشكيل لجنة دولية لتقسي الحقائق. وذلك للتحري عن اي عمل يوصف بأنه خرق او انتهاك جسيم لاحكام الاتفاقية، وبالتالي تحديد حجم الاضرار وتقرير مسؤولية الدولة المقصرة ^(٣).

ومن الجدير بالذكر ان اللجنة لتقسي الحقائق، هي لجنة مؤقتة وليس جهازا دائميا، وينتخب اعضاؤها على اساس التمثيل الجغرافي العادل، وتفتقر مهمتها على تسهيل العودة الى الالتزام باحكام الاتفاقية بفضل المساعي الحميدة التي تبذلها اللجنة، وتحمل بعد معالجة المسألة التي تشكلت من اجلها.

وقد نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على ان (التفاصيل المتصلة بتشكيل ووظائف اللجنة المذكورة لتقسي الحقائق تحدد باتفاق خاص).

وبتعبير ادق فان اللجنة الدولية لتقسي الحقائق تعد من حيث جوهرها القانوني هيئة تحقيقية وليس قضائية، بامكانها البحث من تلقاء نفسها الى جانب وسائل الاثبات التي يقدمها اطراف النزاع من وثائق وشهادات وكذلك

(١) راجع المادة (٤) من الاتفاقية.

(٢) انظر، جيمس هورنيل المرجع السابق، ص ١٤٢ .

(٣) للزيادة انظر: جيمس هورنيل، مرجع سابق، ص ١٤٥ .

الاستماع لرأاء الخبراء، ويعكّنها أيضًا التفصي عن عين الممتلك الثقافي وترفع تقريراً مشفوعاً بتوصياتها إلى الأطراف المعنية.

غير أن ما يؤخذ على عمل اللجنة هو أن قراراتها لا تتصف بالالزام وبال التالي فإذا فشلت اللجنة في تحقيق النتيجة المنشودة وتفاقم المسالة لعدم حصول الدولة المتضررة على حقوقها، ويتم إنذاك تسوية النزاع أما عن طريق التحكيم أو القضاء الدوليين^(١).

- الفرع الثاني

أهمية اتفاقية رويرش وفاعليتها:

إن اتفاقية رويرش تعد أول وثيقة قانونية دولية تعالج مسألة الحماية للممتلكات والمؤسسات الثقافية معالجة شاملة. واستناداً إليها أعدت فيما بعد اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ التي لا تعالج سوى جزء من القضايا التي تناولتها اتفاقية رويرش وهي «حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح».

كذلك هناك جوانب سلبية في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، كانت قد تبنت تحت تأثير من الدول الرأسمالية التي لم تكن ترغب بمعالجة جذرية للمسألة، وخاصة فيما يتصل بالضرورة الحربية^(٢)، التي من شأنها تقليل تأثير الاتفاقية وفاعليتها.

(١) تجدر الإشارة أنه ورد في عهد عصبة الأمم في المادة ١٣ الفقرة ٢ منه تعداد للمنازعات القانونية التي تصلح لتسويتها عن طريق التحكيم و القضاء الدوليين.

(٢) الواقع أن هناك ثمة ما ينافي هذه القاعدة (الضرورة الحربية) فالأولوية يتضمن أن تمنع الضرورة لحماية الممتلكات الثقافية.

وإذا ما نظرنا للمسألة من هذا المبدأ فإن أي تخريب يلحق بالمتلكات الثقافية يشكل خرقاً للقانون الدولي من جانب الدولة المضدية بالضرر التي ليس بمقدورها تبرير ذلك بشروط اجراء الحرب، والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة، هو في حالة استخدام الممتلكات أو المؤسسات الثقافية للأغراض العسكرية، من جانب أحد الأطراف المتحاربة وبذلك يكون لزاماً عليه تحمل عبء المسؤولية الدولية الناجمة عن تخريب الممتلكات الثقافية.

ـ راجع المادة (١١)، الفقرة الثانية من اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤.

الا ان اتفاقية رويرش تعالج هذه المسائل بشكل ابشع ويعيدها عن تأثيرات الدول الرأسمالية، ومن ثم فقد عوكلت المسائل الرئيسية فيها على نحو يؤمن فاعلية عالية اثناء التطبيق.

ضمن المعالجة الفعالة لمسائل حماية الممتلكات والمؤسسات الثقافية، نجد ان الاتفاقية تبرز الممتلكات والمؤسسات ذات القيمة الكبيرة وتتوفر لها حماية خاصة.

فالاتفاقية بتبنيها مبدأ التدرج في الحماية تبعاً لقيمة الممتلكات والمؤسسات الخاضعة للحماية، اما تتوخى بذلك الاهداف السامية للفن والعلم والثقافة، التي قد تلحق الضرر بها اذا ما ابتدت اهتمام متساو، فيما بين النفائس العظيمة والممتلكات الثقافية العادبة.

وبتوفّر الحماية من خلال اصدار التشريعات الداخلية الوطنية ذات الصلة بالممتلكات الثقافية قاطبة ،اما تعتمد الاتفاقية مبدأ فاعلية الحماية التي توليه كل دولة من الدول الاطراف فيها، وذلك باستخدام شتى الطاقات والموارد.

وفي الوقت ذاته، تعتمد الاتفاقية ايضاً الحماية الدولية التي ترتكز على اساس مسؤولية الدولة الدولية، ازاء ما يلحق بالممتلكات الثقافية من ضرر. وهكذا، تضمن الدرجة العالية من الفاعلية والتأثير، وتدرك امكانية تجنب استخدام نظام الرقابة الذي تتبناه اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ ، الذي نادرًا ما تطبقه الدول وقلما يكون مجددًا^(١).

(١) وذلك بسبب النقص او عدم كفاية الاجهزة الخصوصية التي يهدى اليها مهمة المتابعة ومراقبة تنفيذ الاتفاقية والالتزام بها . وهذا ما اشار اليه المقترح الايطالي الذي قدم لمقرر لامعى لعام ١٩٥٤ . اذ دعا الى ضرورة وضع الاتفاقية تحت اشراف ومراقبة الاجهزه والمنظمات الدولية القائمه مثل منظمة اليونيسكو . غير ان الفكرة لم يأخذ بها بسب الرأي الفوري الذي كان يسيطر على المؤتمر اندلاع .

-مزيد من التفاصيل ،انظر:

-Dr.Hans-Peter Gasser , "Some Legal Issues concerning Ratification of the 1977 Geneva Protocols", Armed Conflict and the New :- Aspects of the 1977 Geneva Protocols and the 1981 Weapons Convention" , ed. Micheal A. Meyer (London : The Chameleon Press, 1989),P.89.

كما ان عمومية الحماية المتمثلة بالاحاطة الواسعة بما في ذلك الممتلكات والمؤسسات والمعاهد الثقافية والأفراد وكل ما يتصل بالتراث الثقافي، كذلك الحماية المقررة في اي طرف ووكل ما تجعل من هذه الاتفاقية، ووثيقة ذات قيمة قانونية كبيرة للإنسانية والتراث الثقافي العالمي.

ومن ثم تتحقق الغاية الأساسية للاتفاقية في وصل الماضي بالحاضر والمستقبل^(١).

المطلب الثاني

قضايا التنظيم الاقليمي في (أوروبا ، أمريكا ، افريقيا ، الوطن العربي) :

ان التنظيم الاقليمي في اطار قارات معينة يشمل الاتفاقيات الثنائية والمتحدة الاطراف التي تتناول مسائل التطور وحماية الممتلكات الثقافية . ومن الطبيعي ان يتضمن ذلك عدداً من الاتفاقيات الخاصة بكل بلد، التي لا يمكن ان نتناولها جميعاً او نضعها هدف بحثنا.

غير ان ما تجدر الاشارة اليه، هو في نطاق الفوارق في العلاقات الثقافية بين بعض البلدان مع كونها ليست قليلة. الا ان التنظيم في المسائل الجوهرية والامان يتتفق والاتفاقيات الدولية ذات الطابع الاقليمي والاحكام الموصى بها.

اولاً: التنظيم الاقليمي في اوروبا :

لقد اهتمت الدول الأوروبية بحماية التراث الثقافي والاصول المبكرة للتاريخ الأوروبي، خاصة بعد اهوال الحربين العالميتين . اذ دفعت بالدول الأوروبية الى التفكير بانشاء اتحاد يهيء سبل التعاون بينها لحماية المثل والمبادئ المتعلقة بتراثها المشترك^(٢).

(١) انظر، جعفر موريل، مرجع سابق، ص ١٥٦.

(٢) للزيادة انظر دراسة الاتفاقيات الأوروبية لحماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٧٩، اليونسكو، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

ففي ٧ آذار عام ١٩٤٨، أعلنت خمس دول أوروبية وهي (فرنسا وبلجيكا وإنجلترا واللوكموندروج وهولندا) عن رغبتها في توثيق علاقاتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك بتوقيعها ميثاق بروكسل.

وقد توسيع هذا الاتحاد ليشمل الدول الأوروبية كافة بعد التوقيع على ميثاق مجلس أوروبا في لندن في ٥ أيار عام ١٩٤٩^(١).

ما لا شك فيه أن إنشاء مجلس أوروبا، ذلك الدافع الرئيس في تعزيز وتنمية الروابط الاجتماعية والثقافية بين الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء جامعة أوروبية يحضر فيها أساتذة ومدرسو من مختلف الجامعات الأوروبية ويتقى فيها الطلبة دراسات في مختلف النواحي العلمية والثقافية^(٢).

كما تشكلت في أوروبا عدة منظمات دولية غير حكومية في هذا المجال ومن امثلتها: المركز الثقافي الأوروبي الذي اتخد من فينسيا مقرا له. ومنظمة حرية الثقافة التي تأسست في برلين عام ١٩٥٠، كذلك المجلس الاسكندنافي للمتحافظ^(٣).

وفي ١٩ كانون الأول عام ١٩٥٤، عقدت دول المجلس الأوروبي في باريس الاتفاقية الأوروبية الثقافية، وقد انضمت إلى الاتفاقية كل من (إسبانيا،

(١) مما تشير إليه إشارة إلى مجلس أوروبا هو بمثابة منظمة تجمع الدول الأوروبية وتسعى إلى تحقيق الوحدة بين أعضائها لحماية المثل والمبادئ الخاصة بتراثها المشترك. وإن الدول الأعضاء في المجلس هي كل من: (بلجيكا، فرنسا، اللوكسموندروج، هولندا، إنجلترا، الدنمارك، إيرلندا، إيطاليا، السويد، الترويج، اليونان، تركيا، أيسلندا، المانيا).
انظر في ذلك، د. عبد العزيز محمد سرحان، الأصول العامة للمنظمات الدولية ، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٦٦٧-٦٧٥.

(٢) انظر، د. علي صادق أبوهدى، مرجع سابق، ص ٧٣٢-٧٣٣.

(٣) الذي يسعى إلى تحقيق التعاون الثقافي في هذا المجال بين البلدان الاسكندنافية. وهي كل من (الدنمارك، فنلندا، أيسلندا، الترويج، السويد). لزيادة من التفاصيل انظر، ليز سكجوت، المتحافظ الاسكندنافية، ترجمة عبد السلام رضوان، مجلة المتحافظ، عدد ١٦، باريس ١٩٨٨، ص ٥.

(فنلندا، والفاتيكان). فضلاً عن ذلك، فقد أعدت الدول الأعضاء في المجلس اتفاقية الأوروبية لحماية الممتلكات الثقافية، التي اقرت في السادس من آب/أغسطس عام ١٩٦٩ في لندن^(١).

وفي إطار برنامج اليونسكو، فمنذ عام ١٩٥٦ تعقد اللجان الوطنية لليونسكو اجتماعات دورية لعلوم أوروبا، ويتم فيها اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف مسائل التطور الثقافي. فعلى سبيل المثال، كان أول اجتماع عقد في هذا الصدد، هو في عام ١٩٥٦ في سان بروفانسي في فرنسا، ثم تلاه اجتماع عام ١٩٥٧ في دوبرفيك في يوغسلافيا. وفي عام ١٩٥٨، تم إنشاء المركز الأوروبي لصيانة وترميم الممتلكات الثقافية في روما.

وفي مجال التعاون الثقافي الأوروبي، انعقد المؤتمر الأوروبي الأول للسياسات الثقافية وذلك في عام ١٩٧٠ في البندقية. وارصى بعقد اتفاقيات أوروبية جديدة وخاصة في ما يتعلق بحماية الممتلكات الثقافية^(٢).

وفي ١ كانون الثاني ١٩٩٣، انعقدت السوق الأوروبية المشتركة، والتي تهدف إلى حرية انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات داخل اقاليم الاتحاد الأوروبي، وحول حركة البضائع وحريتها، هناك قرار من المحكمة الأوروبية، جاء فيه: أن البضائع تتضمن أي شيء ذو قيمة مالية، وبهذه الصورة فالاعمال الفنية لهذا السبب بضائع وتخضع لاحكام المواد (٣٧-٩) من اتفاقية روما المتعلقة بالحركة الحرة للبضائع لعام ١٩٥٧. بما سيؤدي إلى أن أية قطعة اثرية تنتقل إلى

(١) تجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تتألف من (١٤) مادة وتهدف بشكل مباشر إلى حماية الممتلكات والمواقع الأثرية وتطبيق أحدث النظريات العلمية لحماية على الارث الثقافي الأوروبي. كما يمكن من حق كل دولة غير عضوة في المجلس الأوروبي التي هي طرف في الاتفاقية الأوروبية الثقافية لعام ١٩٥٤ من الانضمام إلى هذه الاتفاقية. انظر، الاتفاقية الأوروبية لحماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٦٩، اليونسكو، مرجع سابق، ص ٣٦٨-٣٦٥.

(٢) للزيادة انظر، ملخص عن اليونسكو، مرجع سابق، ص ٦٦-٦٧.

دولة اوروبية عضو في السوق، بصورة غير شرعية ثم تتعطل عبر دول السوق، بحكم كونها بضاعة فان اثرها سوف يختفي ولا يمكن متابعته، وكذلك فانه سوف يخضع لعدة قوانين محلية مختلفة تعقد عملية استرجاعه اذا ما عشر عليه^(١).

ثانياً: التنظيم الاقليمي في أمريكا:

لقد لقيت حماية الممتلكات والاعمال الفنية الثقافية والتاريخية قدرًا كبيراً من الاهتمام في القارة الأمريكية.

وطبقاً لميثاق منظمة الدول الأمريكية، ترتبط المنظمات الحكومية وغير الحكومية كافة بالمنظمة ومن ثم تنفذ توصياتها^(٢). فعلى سبيل المثال، تمتد من بين تلك المنظمات الحكومية: المعهد الأمريكي للأنثروبولوجيا والتاريخ في المكسيك والمركز الاقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية للدول الأمريكية ومقره المكسيك. والمركز العالمي لحماية وحفظ التراث الثقافي (ICCROM) في نيويورك.

اما عن المنظمات غير الحكومية: فهناك المؤسسة الدولية لبحوث الفن في نيويورك، والصندوق الوطني الأمريكي لصون المعالم التاريخية ومقره واشنطن. وكذلك اللجنة الوطنية للمجلس الدولي للآثار والمواقع في الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) للزيادة ، انظر:

Jonne Boyder, Treaties and Ec"atters. International Journal of Cultural Property, (No.1, Vol.1, 1992) Germany, pp. 219-225.

(٢) مما تشير الاشارة اليه ان القارة الأمريكية كانت قد عرفت النظم المشتركة ايضاً كالاتحاد الأمريكي الذي تحول الى منظمة الدول الأمريكية في ٣٠ نيسان ١٩٤٨؛ ومن ثم التوقيع على ميثاق بوغوتون الذي اصبح نافذاً بين الدول الأمريكية فيما بعد اكتندا.

للزيادة انظر، د. الشافعي محمد بشير، المنظمات الدولية، الاسكندرية، ١٩٧٠، ص ٣١٤ .

Olkeere, P.J. & Prrott, L.V. Hand Book of National Regulation Ceneeraing The Export of (١)

فيما يتعلّق بحماية الممتلكات الثقافية، فقد ابرمت الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك اتفاقية التعاون الثقافي «بشأن استرداد واعادة الممتلكات الأثرية والتاريخية المسروقة وذلك في ١٧ تموز عام ١٩٧٠».

في ١٤ ايلول عام ١٩٨١، ابرمت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية اخرى مع بيرو، تتعلق بالتعاون الثقافي لاسترداد الممتلكات الثقافية واعادتها الى بلدانها الاصلية. كما ابرمت الولايات المتحدة اتفاقية اخرى، ولنفس الغرض ايضاً مع غواتيمالا، في ٢٢ آب (١٩٨٤).

واخيراً اتفاقية حظر استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، بين الولايات المتحدة وكندا في ٢ / تشرين الاول / ١٩٨٥ (٢).

في عام ١٩٧٢، تم انشاء المائدة المستديرة من قبل الاويسكوني (٣) في سانتياغو في تشيلي، التي خصصت لدراسة المشاكل المتعلقة بحماية التراث الثقافي في أمريكا اللاتينية (٤).

ولقد لعبت مؤتمرات المائدة المستديرة دوراً كبيراً في حماية واعادة الممتلكات الثقافية. ففي مؤتمر المائدة المستديرة الدولي السابع عشر العقد في كاغلياري في كندا عام ١٩٧٧، اتخد قراراً يؤكّد فيه من جديد حق الشعوب في تراثها الثقافي (٥). وفضلاً عن ذلك، فإن آخر وثيقة سارية المفعول عدا

(١) Olkeere,P.J. &Pratt, L.V. Hand Book of National Regulation Ceneeraing The Export of Cultural Property, UTUSCo,1988,OP.Cit.,P.280.

(٢) Ian Chrietie Clark, Illicit Traffic In Cultural Property, Canada seeks Bilateral Agreener with Thhe United Stated ", Museum (Unesco,Paris),Vol.XXXVIII,No.3,1986,P.182.

(٣) المشروع الاقليسي للتراث الثقافي (PNUD/UNESCO).

(٤) للزيادة انظر، برنام فليندن، تنمية المناهف والسياسة الثقافية في أمريكا اللاتينية، مجلة المناهف، عدد خاص باللغة العربية، باريس ١٩٨٤، ص ٤.

(٥) مما تجدر الاشارة اليه، ان مؤتمر المائدة المستديرة الدولي للارشيف، بعد جهاز من اجهزة المجلس الدولي للارشيف. وهذا المجلس يهد من الوكالات المتخصصة التي تتعاون مع اليونسكو.

انظر، د. عصام العطية، الخلافة في ارشيف (مخطوطات) الدولة، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

اتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥ هي اتفاقية الحماية الاثارية والتاريخية والتراث الفنى للدول الامريكية (اتفاقية سان سلفادور) التي ابرمت في ١٦ حزيران عام ١٩٧٦ ، التي جاءت في المادة الاولى منها على ما ياتي :

(ان القصد من الاتفاقية هي مطابقة و تسجيل و حماية و صيانة الممتلكات التي تشكل التراث الثقافي للشعوب الأمريكية وذلك من اجل :

- أ- منع عمليات التصدير والاستيراد غير المشروع للممتلكات الثقافية.
- ب- تعزيز التعاون فيما بين الدول الأمريكية من اجل ادراك وتقدير ممتلكاتها الثقافية)^{١١}.

ثالثا : التنظيم الاقليمي في افريقيا :

لقد كان لانشاء منظمة الوحدة الافريقية ^(٢) دور كبير في ميدان الثقافة والعلوم وخاصة في مسائل الحماية والمحافظة على الممتلكات الثقافية عن طريق جانها المتخصصة ^(٣) بالتعاون مع اليونسكو فيما يتعلق بالاستشارات المتبادلة وسائل التمثيل في الاجهزه القيادية لكلا المنظمتين وعقد المؤتمرات وتبادل المعلومات والوثائق، واتخاذ الاجراءات المشتركة وتبني القرارات.

من اجل تأمين وحماية الممتلكات الثقافية في الدول الافريقية انشأت المنظمة بمساعدة اليونسكو مركزا اقليميا لصيانة الممتلكات الثقافية في لا جوس بنيجيريا، على شاكلة المراكز التي تعمل حاليا في المكسيك وفي بغداد بالعراق ^(٤).

(١) انظر، اتفاقية سان سلفادور لعام ١٩٧٦ ، اليونسكو، مرجع سابق، ص ٣٧٠-٣٧٤ .

(٢) حيث يوجد في القارة الافريقية العديد من التنظيمات الاقليمية، الا ان اهم هذه التنظيمات التي ظهرت بعد الان هي منظمة الوحدة الافريقية والتي نشأت اعقاب انعقاد المؤتمر الافريقي في اديس ابابا في ٢٥ ايار عام ١٩٦٣ . - للزيادة انظر، حسن تحسين، منظمة الدول الافريقية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧ ، ص ١٤٥-١٥٥ .

(٣) راجع المادة (٢٠) من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

(٤) انظر اليونسكو، من اجل حماية الممتلكات الثقافية في الدول العربية، مجلة انباء اليونسكو، عدد ٢، ٢٠٢، ١٩٧١، ص ٥ .

من المعلوم ان هذه المراكز تسهم في اعداد وتدريب الملوكات الفنية، من سيعهد اليهم مهمة حفظ الممتلكات الثقافية باشراف الخبراء والمكلفين من قبل اليونسكو، فضلا عن ذلك ، فان برنامج تلك المراكز يحتوي على موضوعات اخرى مثل تقنيات الحفريات الاثرية وادارة المتحف والتعریف بدور المهندس المدني والمعماري في حفظ الاثار والاماكن التأريخية.

في القارة الافريقية لم تستحدث بعد المنظمات الدولية الحكومية ذات الطابع الثقافي .

الا ان هناك منظمات دولية غير حكومية مشابهة: مثل منظمة المتحف والاثار والموقع الافريقي (او مسا)، والمعهد الافريقي للبحوث العلمية والاثنوجرافية الذي انشئ عام ١٩٧٢ في موريتانيا، والمركز الثقافي الافريقي في بوتسوانا، ومركز الوثائق الافريقية في مالي، وغيرها من المنظمات^(١).

رابعا: التنظيم الاقليمي في الوطن العربي :

اهتمت الدول العربية بمسألة المحافظة على التراث الثقافي والحضاري كونه ممتلكات ثقافية، تشكل عنصرا مهماً من تراث الامة العربية الثقافي.

وقد كان لانشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ التي تعد اول منظمة اقليمية عربية، بداية للتعاون ولتوثيق الصلات بين الدول العربية في المجالات كافة^(٢).

وفي ٢٧ تشرين الثاني من العام نفسه، ابرمت اول معايدة ثقافية بين دول

(١) للزيادة النظر : البرايريث او لويسون، برنامج للتبادل المهني بين السويد والريفيا، ترجمة (حمدي الزينات)، مجلة المتحف، مرجع سابق، عدد ١٦، «باريس»، ١٩٨٨، ص ٤٤، وكذلك، الفا او مر كوتاري، «اماكن» مالي، «لادة متحف»، مجلة المتحف مرجع سابق، عدد خاص باللغة العربية، ١٩٨٤، ص ٣٧.

(٢) انظر المادة الثانية من الميثاق.

الجامعة العربية^(١)، من أجل تعزيز العلاقات الثقافية والتركيز على مسائل التبادل والتعاون الثقافي العربي، مثل تبادل الخبراء والموظفين وبعثات التنقيب عن الآثار^(٢).

وفي دورة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية الحادي والأربعين صادقت الدول الأعضاء فيها على ميثاق الثقافة العربية^(٣) لعام ١٩٦٤، وقد جاء ما يأتي:

(...) أن الحفاظ على التراث الحضاري العربي وانتقاله بين الأجيال المتعاقبة... هو ضمان تمسك الأمة العربية ونهوضها...

(توافق الدول الأعضاء على أن تعمل على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بشتى الوسائل. كتبادل المؤلفات والفالهارس والقطع الأثرية... وتبادل الفنانين وبعثات التنقيب عن الآثار كما تتعاون في مجال الكشف عن الآثار وصيانتها والتعريف بها...)^(٤).

كما نصت المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية (على توحيد الأجهزة الثقافية بجامعة الدول العربية وهي «الادارة الثقافية ومعهد المخطوطات العربية ومعهد الدراسات العربية العالمية» في منظمة واحدة تشملها جميعاً تسمى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)^(٥). التي جاء في نص المادة الأولى من دستورها ما يأتي :

(١) كما تجدر الاشارة اليه، إن المعاهد تختلف من ١٩ مادة، وقد وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الثانية ومن ثم تم توقيتها من قبل الدول الاطراف في الجامعة التي كان عددها آنذاك سبعة دول، وهي كل من: الأردن، سوريا، مصر، العراق، السعودية، لبنان، اليمن.

(٢) راجع المادة (١٠) من المعاهد الثقافية.

(٣) الذي يتألف من ٣٢ مادة. للريادة انظر، جامعة الدول العربية، مجموع المعاهدات والاتفاقيات بوليو «توز»، ١٩٧٨، ص ٣٧٥-٣٨٤.

(٤) راجع المادة ١٩ من الميثاق.

(٥) انظر، د. فخرى رشيد المهاوي، المنظمات العربية، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٨٨، ص ٢٢٢-٢٢٣.

(هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها....)

كذلك فقد تباهت جامعة الدول العربية الى مسألة تسرب الممتلكات الثقافية، ووضعت قوانين موحدة للالثار^(١) للمحافظة على التراث الثقافي العربي من النهب وعمليات المتاجرة غير المشروعة به.

اما فيما يتعلق بمسألة استرداد الممتلكات الثقافية العربية المتسربة الى الخارج، فقد اصدر المؤتمر السادس للالثار المنعقد في ليبيا عام ١٩٧١، توصية بالمبادرة الى تصديق وتنفيذ الاتفاقية الدولية الصادرة عن اليونسكو لعام ١٩٧٤^(٢)، وكذلك دعوة الدول العربية التي لم توقع على اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ بالتوقيع والمصادقة على الاتفاقية والبروتوكولات المتعلقة بها.

فضلا عن ذلك، فقد دعا المؤتمر الاول لوزراء الثقافة العرب المنعقد في عمان عام ١٩٧٦، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى الاهتمام باستعادة الانثار العربية التي اخرجت من البلاد العربية بطرق مختلفة وانشاء لجنة متخصصة لاعداد الدراسة والخطط العملية لوسائل استعادتها^(٣).

(١) من المذير بالذكر، ان مسألة اعداد القانون المرجح للالثار في البلاد العربية كان قد استغرق مدة اكبر من ثلاثين عاما.

حيث بدأت دراسة هذا المشروع في اول مؤتمر للالثار عام ١٩٤٧، وانتهت باقرار قانون الاتحاد العربي للالثار في المؤتمر السادس للالثار عام ١٩٨٠، تزيد من التفاصيل ، انظر، اليكسو(ادارة الشفاعة)، الانثار الاسلامية في الوطن العربي (وقائع المؤتمر السادس للالثار)، تونس، ١٩٨٥، ص ٢٩٦-٢٠٩.

(٢) اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحفظ ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

(٣) للزيادة انظر، اليكسو، استرداد الممتلكات الثقافية المتسربة الى الخارج، مرجع سابق، ص ١٦٠-١٦١.

وتتوسعاً جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فقد أوصى مؤتمرها العام خلال دورة انعقاده عام ١٩٨٧ في تونس، بإعداد مشروع اتفاقية نموذجية للتعاون الثقافي العربي . ويأتي هذا القرار انسجاماً مع ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي اقرته الدول العربية في بغداد عام ١٩٦٤ الذي جاء في المادة الثامنة والعشرين منه على ما يأتي :

(تعاون الدول الاعضاء على تنسيق جهودها في سبيل التعاون الثقافي الدولي وخاصة مع منظمة اليونسكو، وعلى تبادل الخبرات وتنظيم الاتصالات وانشاء المؤسسات الثقافية في البلاد الصديقة) ^(١).

وكذلك تنفيذاً لقرارات الدورات المختلفة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب . فقد تمت المصادقة على الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف في تشرين الثاني عام ١٩٨١ في بغداد ^(٢).

كما تمت المصادقة على القانون النموذجي لحماية المخطوطات العربية في آيار عام ١٩٨٧ في دمشق ^(٣) ، ومن ثم التشريع النموذجي للهيئات الثقافية العربية في الخارج عام ١٩٩٦ في تونس.

وفي إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقوم مجموعة من المؤسسات الثقافية مثل المركز العربي لبحوث التعليم العالي ^(٤) ، ومعهد

(١) انظر، اليكسو، التشريعات الثقافية، مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، دورة ٧، لرباط، ١٩٨٩، ص ٢٤؛ كذلك، جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات، مرجع سابق، ص ٤٨٣.

(٢) انظر، د. زهير البشير، الملكية الأدبية والفنية، جامعة بغداد / كلية القانون، ١٩٨٩، ص ١٦٢.

(٣) انظر، المؤتمر الحادي عشر للإثار في البلاد العربية، تونس ١٩٨٧، ص ١.

(٤) الذي نشأ في دمشق عام ١٩٨١ ويعنى بدراسة قضايا التعليم الجامعي والدراسات العليا.

الخطوطات العربية^(١)، ومعهد البحوث والدراسات العربية^(٢)، والمكتب
الإقليمي لشرق إفريقيا^(٣)، ومؤسسات أخرى.

كما إن هناك أجهزة إقليمية أخرى تعمل في هذا المجال أيضاً، وتعمل مع
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في كثير من المشروعات المشتركة ومن
أمثلتها: المكتب الإقليمي لدول الخليج العربي^(٤)، والمنظمة الإسلامية للتربية
والثقافة والعلوم، والمركز العربي لحماية التراث الثقافي الفلسطيني^(٥)، والمركز
الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية للدول العربية الذي أنشئ في بغداد عام
١٩٥٨ من قبل اليونسكو^(٦).

(١) الذي نشأ في القاهرة عام ١٩٤٦، ومن ثم تم نقله إلى الكويت عام ١٩٨٠، ومن مهام المعهد: جمع الخطوطات
العربية وفهميتها ونشرها وصيانتها وتعاون مع المكتبات العربية والعلمية وتبادل المعلومات.

(٢) وانشئ بقرار من مجلس الجامعة عام ١٩٥٢، ونقل إلى بغداد عام ١٩٧٩، ومن ثم نقل إلى القاهرة.
ومن بين مهام المعهد، دراسة العلاقات البخضارية العربية مع الجمادات العالمية الأخرى.

(٣) وانشئ عام ١٩٧٨، لبشرة سياسة التعاون الثقافي العربي الأفريقي.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر، جاسم بوعلاي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، جدد
٢٨، تونس، ١٩٨٧، ص ٨-١١.

(٥) للزيادة انظر، مؤتمر حماية المقدّسات والتراث الثقافي الفلسطيني في القاهرة، مجلة المدينة العربية، عدد ٣٥،
الكويت، ١٩٨٩، ص ٦.

(٦) للزيادة انظر، تشاولات المركز الإقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية، مجلة التراث والحضارة،
العدد ١٢-١٤، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٠٩-٢١٤.

خاتمة

فيما تقدم بحثه في هذه الدراسة، فقد تبين ان الممتلكات الثقافية في ضوء قواعد القانون الدولي تحظى باحترام واهتمام كبيرين، وان للدولة الحق في حمايتها والاحفاظة عليها، ولها ان تطالب باسترداد واعادة ما سلب منها، كونها اولاً جزءاً لا يتجزأ من تراثها القومي والحضاري وثانياً تشكل مسألة حيوية تتعلق بسيادة الدولة واستقلالها وسيطرتها على مواردها.

لحماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي قواعد قانونية، كانت قد استنبطت من الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العام والاقليمي منها، والمتمثلة باتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ واتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥ واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح لعام ١٩٥٤ واتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ التي تحظر عمليات المتاجرة غير المشروعية من استيراد وتصدير ونقل للممتلكات الثقافية.

استكمالاً لما اوردناه بالفقرة السابقة فيجدر بنا عند البحث عن حقيقة انتطاب تلك القواعد بحماية الممتلكات الثقافية. ان نقرر النتائج التي ترتب على عدم انتطابها او مخالفتها.

اذا كان من اخطر المساوى التي تهدد الممتلكات الثقافية بالانقراض هو التداول غير المشروع لها ونقلها من بلدانها الاصلية الى بلدان اخرى.

فقد وجدنا ان استرداد الممتلكات المسلوبة هو حق مقرر لصالح الدولة التي انتزعت من اقليمها. وقد اصبحت هذه الممارسة مألوفة بشكل كبير، منذ اللحظة التي بدأت فيها الدول بقبول اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ والمصادقة عليها.

على الرغم من رسوخ مبدأ الاسترداد في القانون الدولي، الا اننا وجدنا أن

الدول الاستعمارية تحاول ان تنهى من تطبيق هذا المبدأ والذى لا ينسجم مع مصالحها وبالتالي فهي تخلى بعض التبريرات او المسوغات القانونية كتقديم التعويض المالى أو الدعوة الى اللجوء الى التعويض الماثل.

كما كان قد اشرنا الى ذلك في الفصل الثاني، وهو شكل اخر من اشكال التعويض ويتمثل اما باعادة الممتلكات ذاتها او التعويض عنها بمتلكات حضارية اخرى.

اخيرا تناولنا في الفصل الثالث، الجهد الدولي لحماية الممتلكات الثقافية، وقلنا ان هناك صورا عديدة من الجهد الدولي، فمنها العامة الدولية والمتمثلة بشكل رئيس بجهود المنظمات الدولية كاليونسكو ومنظمة الام المتحدة، وجهودا اخرى، تمثلت في الوثائق والمؤتمرات الدولية وما تضمنته من قرارات ونوصيات لتعزيز هذه المسألة.

في خصو الاتفاقيات الدولية، هناك اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ ، التي اقرت هذه المسألة واصبحت الممتلكات الاثرية والتاريخية الكائنة في اعماق البحار ولأول مرة في تاريخ القانون الدولي، تتمتع بالحماية الدولية ايضا، واوضحت شروطها واجراءاتها نصوص الاتفاقية المذكورة في المواد .(الفقرة الثانية من المادة ٣٠٣ ، والمادة ١٤٩) .

كما ان هناك جهود اقليمية، تمثلت في اطار قارات معينة كاوروبا وامريكا وافريقيا وبشكل خاص جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الوطن العربي .

وبعد ان انتهينا من بحث هذا الموضوع، يمكننا استخلاص اهم ما توصلنا اليه من خلال دراسة موضوع الحماية الدولية للممتلكات الثقافية، واللاحظات التي يمكن اجمالها على واقع الممتلكات الثقافية في العراق بهذا الشأن، وكما يأتي :

١- ان مسألة الحماية القانونية للممتلكات الثقافية، هي من موضوعات القانون الدولي العام. فهذا الموضوع لم يستقر من خلال العرف الدولي رغم المحاولات العديدة لتنظيم هذه المسألة وتقنينها في الماضي.

الآنها لم تبلور كقاعدة دولية عامة ومقبولة على صعيد المجتمع الدولي، الا بعد التوقيع على اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، كما كان لاتفاقية رويرش لعام ١٩٣٥، دور كبير في ترسیخ آلية الحماية الدولية للممتلكات الثقافية، وفي شتى الظروف.

واخيرا جاءت اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ التي تم تعديلها مؤخراً بموجب وثيقة لاوسولت لعام ١٩٩٧، لتنظيم هذه المسألة وتشمل الممتلكات الثقافية بحمايتها في وقت السلم والحرب.

٢- ان المعيار الحقيقي للحماية الدولية للممتلكات الثقافية يكمن في اسهام الدول المتقدمة في تطبيق واحترام الاتفاقية الدولية، وبالتحديد اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠.

٣- إن ما يؤخذ على وظائف وسلطات المنظمات الدولية وبالتحديد منظمة اليونسكو والجمعية العامة للأمم المتحدة، هو اقتصر نشاطها على اتخاذ التوصيات وتوجيه النداءات للدول الاعضاء لاكثر، دون ان يكون لها اية صفة الرامية. ويعنى اخر، ليست لديها القدرة على اتخاذ القرارات الملزمة في هذا المجال.

بالنالي ليس بمقدور اليونسكو ان تفرض على اي عضو من اعضائها قرارا او توصية لا يوافق عليها ذلك العضو. وهذا ما يعد حقيقة واحدة من اهم المشاكل التي تواجه عملية اعادة اوردة الممتلكات الثقافية الى بلدانها الاصلية.

٤- ان الممتلكات والمؤسسات الثقافية في العراق، احاقت بها اضرار كبيرة نتيجة لعمليات القصف الجوي وما قامت به قوات التحالف من تدميرات غير قانونية واعمال عدوانية بالتحديد تجاه المتاحف والمواقع الأثرية في جنوب العراق.

٥- ان التفسير المغرض لقرارات ^(١) مجلس الامن الدولي وتطبيقاتها على ميادين الثقافة والتربية بشكل شامل، يمثل مخالفة صريحة لطبيعة تلك القرارات.

بازاء ما ذكر يجب المعي نحو:

أ- القيام بتحرك دبلوماسي واسع من اجل اطلاع الرأي العام القانوني على الانتهاكات الخطيرة لمجلس الامن الدولي لميثاق منظمة الامن المتحدة؛ وكذلك قواعد القانون الدولي، خاصة بفرضه الحصار الثقافي، لحمل الجمعية العامة للامم المتحدة على ان تطالب كلا من مجلس الامن ولجنة العقوبات التابعة له برفع الحصار الثقافي عن العراق.

ب- الدخول في مفاوضات ثنائية مع الاطراف المعنية لاسترداد الاثار المنسولة الى الخارج بصورة غير مشروعة.

ج- الحصول على مشاركة فعالة للامم المتحدة لضمان تحقيق مسألة رد واعادة الممتلكات الاثرية والتاريخية التي سلبت من العراق.

د- ضرورة الاهتمام بقانون الاثار العربي الموحد ودعوة الدول العربية الى اعداد مشروعات قطرية جديدة تتلاءم مع هذا القانون وتعديلاته ان حدثت خلق حالة توازن بينقوانين الاقليم المحلي وامكانية التعامل والتفاوض واصدار الاحكام القضائية المشابهة او المقابلة بصورة عادلة ومنسجمة.

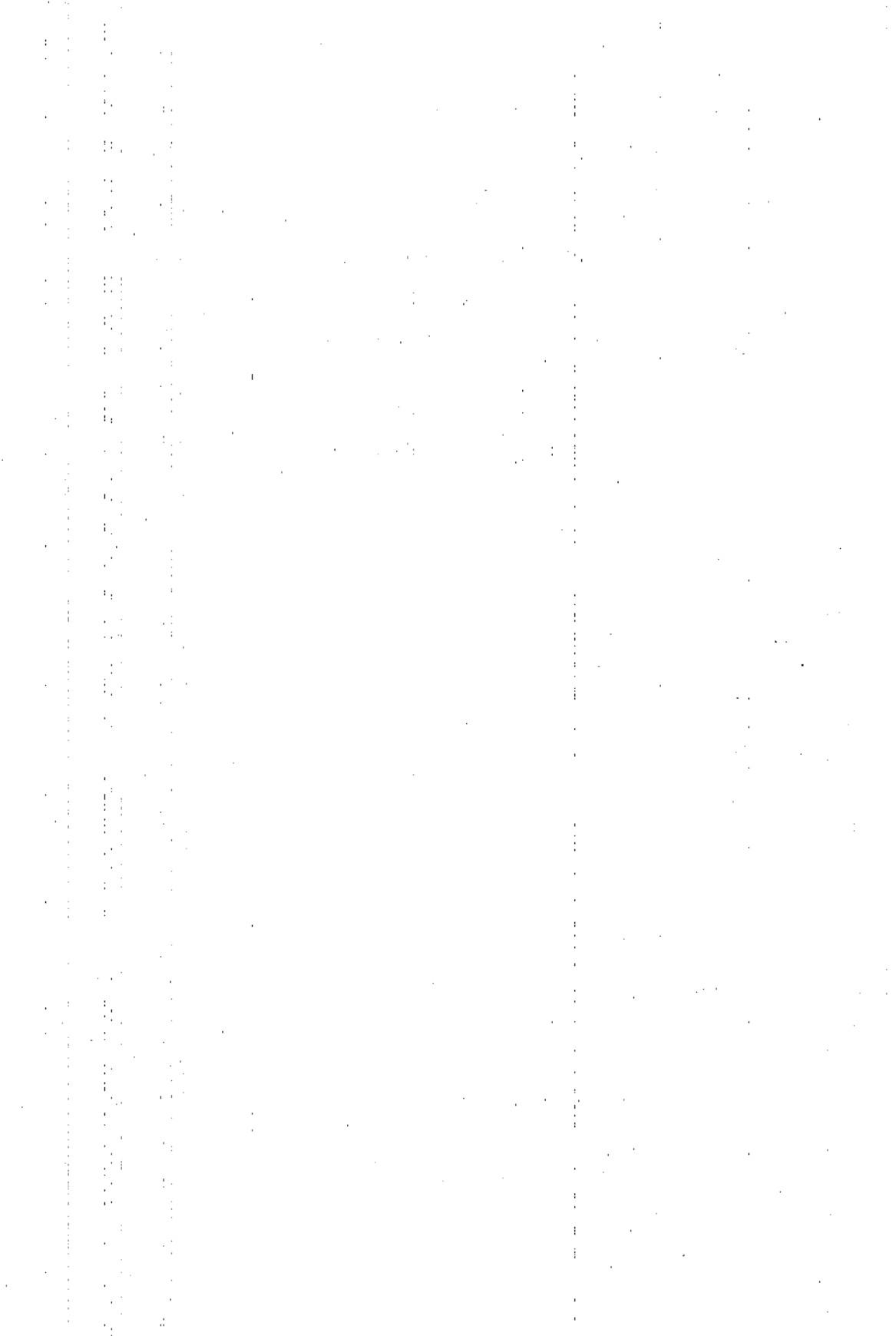
(١) يراجع ما سبق، ص (٤٨).

هـ- انشاء اجهزة وطنية فنية وامنية متخصصة ومشتركة تعمل على
مكافحة سرقات الآثار او التنقيبات غير المشروعة وتضمن اسلوبا رادعا بذلك.

وـ- ضرورة دخول العراق في اتفاقية اليوني دروا العام ١٩٩٠ وال المتعلقة
بالحماية الدولية للممتلكات الثقافية وحقوق المطالبة باسترداد الاشياء الثقافية
المسروقة الى مواطنها الاصلي لما لها من اهمية في دراسة تفاصيل اكثرا دقة من
اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤، ومكملة لها مثل استرداد الآثار المسروقة بالتنقيب
غير المشروع.

(... اخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين)^(*)

(*) سورة يس / الآية (١٠).



الملاحق

ملحق (١)

اتفاقية لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح

معتمدة في لاهاي ١٤ مايو / أيار ١٩٥٤

ان الاطراف السامية المتعاقدة،

لتبيينها ان الممتلكات الثقافية قد منيت باضرار جسيمة خلال المخازعات المسلحة الاخيرة، وان الاخطار التي تتعرض لها تلك الممتلكات في ازدياد مضطرب نتيجة لتقدم فن الحرب.

ولاعتقادها ان الاضرار التي تلحق بمحالك ثقافية يملكها اي شعب كان تمس التراث الثقافي الذي تملكه الانسانية جماعة، فكل شعب يساهم بتصنيبه في الثقافة العالمية، ولاعتبارها ان في المحافظة على التراث الثقافيفائدة عظمى لمجتمع شعوب العالم وانه ينبغي ان يكفل لهذا التراث حماية دولية، وعلى هدى المبادئ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح المقررة في اتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ ومشافق واشنطن المؤرخ ١٥ ابريل / نيسان ١٩٣٥، ولاعتبارها انه ينبغي، حتى تكون هذه الحماية مجدية، تنظيمها منذ وقت السلم باتخاذ التدابير اللازمة، سواء أكانت وطنية أم دولية، ولاعتراضها اتخاذ كل التدابير الممكنة لحماية الممتلكات الثقافية ، قد اتفقت على ما يأتي :

الباب الأول: أحكام عامة بشأن الحماية

المادة الأولى: تعريف الممتلكات الثقافية

يقصد من الممتلكات الثقافية: في نطاق هذه الاتفاقية، مهما كان أصلها أو مالكها ما يأتي:

أ- الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعب الثقافي كالمباني العمارة أو الفنية منها أو التاريخية، الدينية منها أو المدنية، والاماكن الاثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية او الاثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات ومسنودات الممتلكات السابقة ذكرها.

ب- المباني الخصصة بصفة رئيسية وفعالية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ)، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة (أ) في حالة نزاع مسلح.

جـ المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ) و(ب) والتي يطلق عليها اسم «مراكز الابنية التذكارية».

المادة ٢ ، حماية الممتلكات الثقافية

تشمل حماية الممتلكات الثقافية، في نطاق هذه الاتفاقية، وقاية هذه الممتلكات واحترامها.

المادة ٣ ، وقاية الممتلكات الثقافية

الاطراف السامية المتعاقدة تعهد بالاستعداد منذ وقت السلم، لوقاية الممتلكات الثقافية الكائنة في أراضيها من الاضرار التي قد تنجم عن نزاع مسلح، باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة.

المادة ٤ ، احترام الممتلكات الثقافية

١-تعهد الاطراف السامية المتعاقدة باحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في اراضيها او اراضي الاطراف السامية المتعاقدة الأخرى، وذلك بامتناعها عن استعمال هذه الممتلكات او الوسائل الخصصة لحمايتها او الاماكن المجاورة لها مباشرة لاغراض قد تعرضها للتدمير او التلف في حالة نزاع مسلح، وبامتناعها عن اي عمل عدائي ازاءها.

٢-لا يجوز التخلص عن الالتزامات الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة الا في الحالات التي تستلزمها الضرورات الحربية القهرية.

٣-تعهد الاطراف السامية المتعاقدة ايضا بتحريم اية سرقة او نهب او تدمير ممتلكات ثقافية، ووقفتها من هذه الاعمال ووقفها عند التزوم مهما كانت اساليبها، وبالمثل تحريم اي عمل تخريب موجه ازاء هذه الممتلكات. كما تعهد بعدم الاستيلاء على ممتلكات ثقافية منقوله كائنة في اراضي اي طرف سام متعاقد آخر.

٤-تعهد الاطراف السامية المتعاقدة بالامتناع عن اية تدابير انتقامية تمس الممتلكات الثقافية.

٥- لا يجوز لطرف سام متعاقد ان يتحلل من الالتزامات الواردة في هذه المادة بالنسبة لطرف سام متعاقد اخر بحججه ان هذا الاخير لم يتخذ التدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة الثالثة.

المادة ■ ، الاحتلال

١-على الاطراف السامية المتعاقدة التي تَحتَلُ كل أوجزه من اراضي احد الاطراف السامية المتعاقدة الاخرى تعضيد جهود السلطات الوطنية المختصة في المناطق الواقعه تحت الاحتلال بقدر استطاعتها في سبيل وقاية ممتلكاتها الثقافية والحافظة عليها.

٢- اذا اقتضت الظروف اتخاذ تدابير عاجلة للمحافظة على ممتلكات ثقافية موجودة على اراض محتلة منيت باضرار نتیجة لعمليات حربية وتعذر على السلطات الوطنية المختصة اتخاذ مثل هذه التدابير ، فعلى الدولة المحتلة ان تتخذ بقدر استطاعتها الاجراءات الوقائية الملحة ، وذلك بالتعاون الوثيق مع هذه السلطات .

٣-على كل طرف سام متعاقد يعترف بحكومته اعضاء حركة المقاومة كحكومتهم الشرعية ، ان يلفت بقدر المستطاع نظر هؤلاء الاعضاء نحو وجوب مراعاة احكام الاتفاقية الخاصة باحترام الممتلكات الثقافية .

المادة ٦ ، شعار الممتلكات الثقافية

يجوز ، وفقا لاحكام المادة ١٦ ، وضع شعار على الممتلكات الثقافية لتسهيل التعرف عليها .

المادة ٧ ، تدابير عسكرية

١-تشعهد الاطراف السامية المتعاقدة بأن تدرج ،منذ وقت السلم ،في اللوائح والتعليمات الخاصة بقواتها العسكرية احكاما تكفل تطبيق هذه الاتفاقية ، وان تعمل منذ وقت السلم على ان تغرس في اعضاء قواتها المسلحة روح الاحترام الواجب توفره نحو الثقافات والممتلكات الثقافية لجميع الشعوب .

٢- تتعهد الاطراف السامية المتعاقدة بان تقوم، منذ وقت السلم، باعداد اقسام او اخصائين او بالحاقدتهم في صفوف قواتها المسلحة، وتكون مهمتهم السهر على احترام الممتلكات الثقافية ومساعدة السلطات المدنية المسؤولة عن حماية هذه الممتلكات.

الباب الثاني: في الحماية الخاصة

المادة ٨، منع الحماية الخاصة

١- يجوز ان يوضع تحت الحماية عدد محدود من المخابئ المخصصة لحماية الممتلكات الثقافية المنشورة، ومراكز الابنية التذكارية، والممتلكات الثقافية الثابتة الاخرى ذات الأهمية الكبرى بشرط:

ا- ان تكون على مسافة كافية من اي مركز صناعي كبير او اي هدف حربي مهم يعتبر نقطة حيوية، كمطار مثلاً او محطة اذاعة او مصنع يعمل للدفاع الوطني او ميناء او محطة للسكك الحديدية ذات اهمية او طريق مواصلات هام.

ب- الا تستعمل لاغراض حربية.

٢- يجوز ايضاً وضع مخبئاً لممتلكات ثقافية تحت نظام الحماية الخاصة، مهما كان موقعه اذا تم بناؤه بشكل لا يجعل من المعتدل ان تمسه القنابل.

٣- اذا استخدم مركز بنية تذكارية في تنقلات قوات او مواد حربية حتى يمرد المرور اعتبر ذلك استعمالاً لاغراض حربية، ويعتبر هذا المركز قد استخدم لنفس لغرض اذا تمت به اعمال لها صلة مباشرة بالعمليات الحربية او باقامة قوات حربية او بصناعة مواد حربية.

٤- لا يعتبر وجود حراس مسلحين وضعوا خصيصا لحراسة احدى الممتلكات الثقافية التي جاء ذكرها في الفقرة الاولى استعمالا لاغراض حربية، وينطبق هذا ايضا على وجود قوات بوليسية مهمتها الطبيعية صيانة الامن العام.

٥- يجوز بالرغم من وقوع احد الممتلكات الثقافية المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة بجوار هدف عسكري هام بالمعنى المقصود به في هذه الفقرة وضع هذا الممتلك تحت نظام الحماية الخاصة اذا ما تعهد الطرف السامي المتعاقد بعدم استعمال الهدف المذكور في حالة نشوب نزاع مسلح، ولا سيما اذا كان الهدف ميناء او محطة سكة حديد او مطارا، وتحول كل حركة المرور منه. ويجب في هذه الحالة تنظيم تحويل حركة المرور منه منذ وقت السلم.

٦- تمنح الحماية الخاصة للممتلكات الثقافية بقيدها في «السجل الدولي للممتلكات الثقافية المضوعة تحت نظام الحماية الخاصة». ولا يتم هذا التسجيل الا وفقا لاحكام هذه الاتفاقية والشروط والمنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

المادة ٩، حصانة الممتلكات الثقافية المضوعة

تحت نظام الحماية الخاصة

تعهد الاطراف السامية المتعاقدة بان تكفل حصانة الممتلكات الثقافية المضوعة تحت نظام الحماية الخاصة بامتناعها عن اي عمل عدائي نحو هذه الممتلكات بمجرد قيدها في «السجل الدولي» وعن استعمالها او استعمال الاماكن المجاورة لها مباشرة لاغراض حربية الا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة الثامنة.

المادة ١٠ ، الشعار المميز والرقابة

يجب اثناء قيام نزاع مسلح وضع الشعار المميز الموضح شكله في المادة ١٦ على الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة، والسماسح يجعلها تحت رقابة ذات طابع دولي، طبقا لاحكام اللائحة التنفيذية.

المادة ١١ ، رفع الحصانة

١- اذا خالف أحد الاطراف السامية المتعاقدة الالتزامات المنصوص عليها في المادة التاسعة نحو ممتلك ثقافي موضوع تحت نظام الحماية الخاصة اصبح الطرف المعادي غير مقيد بالتزامه بمحضانة الممتلكات المذكورة طالما استمرت هذه الخالفة، غير ان للطرف الاخير كلما استطاع ان ينذر من قبل الطرف الخالف بوضع حد لهذه الخالفة في اجل معقول.

٢- لا يجوز في ما عدا الحالة الموضحة في الفقرة الاولى من هذه المادة رفع الحصانة عن ممتلك ثقافي موضوع تحت نظام الحماية الخاصة الا في حالات استثنائية لقتضيات حربية قهرية طالما دامت هذه الظروف، ولا يقرر وجود هذه الظروف الا رئيس هيئة حربية يعادل في الاهمية او يفوق فرقة عسكرية، ويبلغ قرار رفع الحصانة، كلما امكن الى الطرف المعادي قبل تفيذه بمدة كافية.

الباب الثالث: في نقل الممتلكات الثقافية

المادة ١٢ ، نظام النقل تحت الحماية الخاصة

١- اذا تم نقل قاصر على ممتلكات ثقافية، سواء في داخل اقليم او الى اقليم اخر، فيجوز بناء على طلب الطرف المتعاقد صاحب الشأن ان يوضع تحت حماية خاصة وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

- ٢- يتم النقل الموضوع تحت الحماية الخاصة تحت الاشراف ذي الطابع الدولي المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية، وبوضع الشعار الموضح في المادة ١٦.
- ٣- يتعهد الطرف السامي المتعاقد بعدم القيام بأى عمل عدائي نحو أي نقل يتم تحت نظام الحماية الخاصة.

المادة ١٣ ، النقل في الحالات العاجلة

- ١- اذا قدر أحد الاطراف المتعاقدة السامية ان سلامه بعض الممتلكات الثقافية تتطلب نقلها على عجل بحيث يستحيل الالتجاء الى الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٢ ، كما قد تكون الحال لدى نشوب نزاع مسلح، فيجوز ان يستعمل في النقل الشعار الموضح شكله في المادة ١٦ ، الا اذا طلبت الحصانة المنصوص عليها في المادة ١٢ ورفض هذا الطلب . ويجب ، يقدر المستطاع ، اخطار الطرف المعادي بهذا النقل ، ولا يجوز بحال من الاحوال وضع الشعار على نقل متوجه الى بلد آخر ان لم تمنع الحصانة صراحة.
- ٢- تعهد الاطراف السامية المتعاقدة بقدر استطاعتها، باتخاذ الاحتياطيات اللازمة لحماية عمليات النقل المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة والتي تحمل الشعار من اية اعمال عدائية موجهة ضدها.

المادة ١٤ ، الحصانة ضد الحجز والاستيلاء والغниمة

- ١- يتمتع بالحصانة ضد الحجز والاستيلاء والغниمة ما يأتي :
- أ- الممتلكات الثقافية التي تتمتع بالحماية المنصوص عليها في المادة ١٢ او في المادة ١٣ .
- ب- وسائل النقل الخصخصة لنقل هذه الممتلكات دون غيرها .
- ٢- لا تحد هذه المادة بأى شكل من الاشكال من حق الزيادة والتقتيس.

الباب الرابع: الموظفون

المادة ١٥ الموظفون

يجب، لصالح الممتلكات الثقافية وفي حدود مقتضيات الامن العام، احترام الموظفين المكلفين بحماية هذه الممتلكات والسماح لهم من هؤلاء في يد الطرف المعادي بالاستمرار في تأدية واجبه اذا ما وقعت ايضاً الممتلكات المكلفة بحمايتها في يد الطرف المعادي.

الباب الخامس: الشعار المميز

المادة ١٦ ، شعار الاتفاقية

١- شعار الاتفاقية عبارة عن درع مدبب من اسفل مكون من قطاعات منفصلة ذات لون ازرق وابيض (وهذا الدرع مكون من مربع ازرق اللون يحتل احدى زواياه القسم المدبب الاسفل ويقع فوق هذا المربع مثلث ازرق اللون . وكلاهما يحدد مثلاً ابيضاً من كل جانب).

٢- يجوز، وفقاً لشروط المادة ١٧ ، استعمال الشعار بمفرده، أو مكرراً ثلاثة مرات على شكل مثلث. (على ان يكون شعاراً واحداً موجهاً الى اسفل) .

المادة ١٧ ، استعمال الشعار

١- لا يجوز استعمال الشعار مكرراً ثلاثة مرات الا في الحالات الآتية:

أ- للممتلكات الثقافية الثابتة الموضوعة تحت نظام الحماية الخاصة.

ب- لنقل الممتلكات الثقافية وفقاً لشروط الواردة في المادتين ١٢ و ١٣ .

جــ للمخابئ المتخمة ، وفقا للشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

٤- لا يجوز استعمال الشعار بمفرده الا في الحالات الآتية:

أ- للممتلكات الثقافية التي لم توضع تحت نظام الحماية الخاصة.

بــ للاشخاص المكلفين باعمال الرقابة وفقا لاحكام اللائحة التنفيذية.

د- بطاقات تحقيق الشخصية الوارد ذكرها في اللائحة التنفيذية.

٣- لا يجوز في حالة نزاع مسلح استعمال الشعار في حالات لم تدرج في الفقرتين السابقتين لهذه المادة، كما لا يجوز استعمال شعار مشابه للشعار المميز لأي غرض كان.

٤- لا يجوز وضع الشعار على ممتلك ثقافي ثابت دون أن يوضع عليه أيضا تصريح مؤرخ وموقع عليه من السلطة المختصة للطرف السامي المتعاقد.

الباب السادس : في نطاق تطبيق الاتفاقيات

المادة ١٨ ، تطبيق الاتفاقية

١-في ما عدا الاحكام الواجب تنفيذها منذ وقت السلم تطبق هذه الاتفاقية في حالة اعلان حرب او عند نشوب أي نزاع مسلح بين طرفين او أكثر من الاطراف السامية المتعاقدة وان لم تعترف دولة او أكثر بوجود حالة الحرب .

٢- تطبيق الاتفاقية ايضاً في جميع حالات الاحتلال الكلي أو الجزئي لاراضي أحد الاطراف السامية المتعاقدة، وان لم يصادف هذا الاحتلال اية مقاومة حربية.

٣- الاطراف السامية المتعاقدة مرتبطة بهذه الاتفاقية فيما يختص بعلاقاتها المتبادلة، بالرغم من اشتراكها في نزاع مسلح مع دولة لم تكن طرفا به، كما أنها مرتبطة بها بالنسبة للدولة الأخيرة اذا ما اعلنت هذه الدولة قبولها احكام هذه الاتفاقية وطالما استمرت في تطبيقها.

المادة ١٩ ، المنازعات التي ليس لها طابع الدولي

١- في حالة نزاع مسلح ليس له طابع دولي ينشأ على اراضي أحد الاطراف السامية المتعاقدة، يصبح على كل طرف في النزاع ان يطبق على الاقل احكام خاصة باحترام الممتلكات الثقافية الواردة في هذه الاتفاقية.

٢- على الاطراف المتنازعة ان تحاول بعقد اتفاقات خاصة، تطبيق باقي احكام هذه الاتفاقية او جزء منها.

٣- يجوز لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان تعرض خدماتها على الاطراف المتنازعة.

٤- لا يؤثر تطبيق احكام السابقة على الوضع القانوني للاطراف المتنازعة.

الباب السابع: في تنفيذ الاتفاقية

المادة ٢٠ ، اللائحة التنفيذية

تحدد اللائحة التنفيذية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية كيفية تطبيقها.

المادة ٢١ ، الدول الحامية

تطبق هذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية بمساعدة الدول الحامية المكلفة برعایة مصالح الاطراف المتنازعة.

المادة ٢٢ ، اجراءات التوفيق

- ١- تقدم الدول الحامية وساطتها في الحالات كافة التي تراها في صالح الممتلكات الثقافية، ولا سيما في حالة خلاف بين الاطراف المتنازعة في تطبيق او تفسير احكام هذه الاتفاقية او لائحتها التنفيذية.
- ٢- يجوز لهذا الغرض لكل من الدول الحامية بناء على دعوة احد الاطراف المتنازعة او المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة او من تلقاء نفسها ان تقترح على الاطراف المتنازعة ان يجتمع ممثلوها، ولا سيما السلطات الخصصة المكلفة بحماية الممتلكات الثقافية، وأن يكون اجتماعها على ارض محايدة لائقة ان روئي ذلك مناسبا. وعلى الاطراف المتنازعة ان تتبع الاقتراحات الموجهة اليها من الاجتماع. وتقترح الدول الحامية على الاطراف المتنازعة ان ترأس شخصية تكون تابعة لدولة محايدة او يفترضها المدير العام لهيئة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

المادة ٢٣ ، معاونة اليونسكو

- ١- يجوز للطرف السامي المتعاقدة طلب المعونة الفنية من منظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لتنظيم وسائل حماية ممتلكاتها الثقافية او بشأن اية مشكلة اخرى ناجمة عن تطبيق هذه الاتفاقية او لائحتها التنفيذية. وتحت المنظمة معونتها في حدود برنامجها وامكانياتها.
- ٢- للمنظمة ان تقدم للطرف السامي المتعاقدة من تلقاء نفسها اقتراحات في هذا الشأن.

المادة ٤ ، اتفاقيات خاصة

- ١- للطرف السامي المتعاقدة ان تعقد اتفاقيات خاصة تتعلق بأية مسألة ترى من الاسب تسويتها على حدة.

٤- لا يجوز عقد اتفاق خاص من شأنه الحد من الحماية التي تكلفة هذه الاتفاقية للممتلكات الثقافية للموظفين المكلفين بحمايتها.

المادة ٢٥ ، نشر الاتفاقية

تعهد الاطراف السامية المتعاقدة بنشر نص هذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية على اوسع نطاق ممكن في اراضيها، سواء في وقت السلم او في حالة نزاع مسلح. وتعهد بصورة خاصة ادراج دراستها في برامج التعليم العسكري والمدني إن أمكن، حتى يكون جميع سكان الاطراف السامية المتعاقدة على علم بمادتها، ولا سيما افراد القوات المسلحة والموظفين المكلفين بحماية الممتلكات الثقافية.

المادة ٢٦ ، الترجمة والتقارير

١- تتبادل الاطراف السامية المتعاقدة الترجمات الرسمية لهذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية عن طريق المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

٢- وفضلاً عن ذلك، تقدم الاطراف السامية المتعاقدة الى المدير العام مرة على الاقل كل اربعه اعوام تقريراً يشمل المعلومات التي تراها لائقة عن الاجراءات التي اتخذتها او التي اعدتها او التي ترى لصالحها المختص تنفيذها، تطبيقاً لهذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية.

المادة ٢٧ ، الاجتماعات

١- للمدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة موافقة المجلس التنفيذي ان يدعو الى عقد اجتماع الاطراف السامية المتعاقدة. وعليه ان يدعى الى الاجتماع اذا قدم خمس الاطراف السامية المتعاقدة طلباً بذلك.

٢- تكون مهمة الاجتماع، مع عدم المساس بجميع الاختصاصات الأخرى التي نصت عليها هذه الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية. بحث المشاكل المتعلقة بتطبيق الاتفاقية ولائحتها التنفيذية وتقديم توصيات بهذا الشأن.

٣- يجوز للجتماع تعديل الاتفاقية أو لائحتها التنفيذية، بشرط أن تكون أغلبية الأطراف السامية المتعاقدة ممثلة فيه وطبقاً لاحكام المادة ٣٩.

المادة ٢٨ ، الجزاءات

تعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ - في نطاق تشريعاتها الجنائية - الإجراءات كافة التي تكفل محاكمة الأشخاص الذين يخالفون أحكام هذه الاتفاقية أو الذين يأمرون بما يخالفها، وتوفيق جزاءات جنائية أو تأديبية عليهم مهما كانت جنسياتهم.

أحكام ختامية

المادة ٢٩ ، اللغات

١- وضعت هذه الاتفاقية باللغات الانجليزية والاسبانية والفرنسية والروسية، وكل من النصوص الأربع القوة الرسمية نفسها.

٢- ستقوم منظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة باداء ترجمات في لغات مؤتمرها العام الرسمية الأخرى.

المادة ٣٠ ، التوقيع

تحمل هذه الاتفاقية تاريخ ١٤ مايو / ايار ١٩٥٤ وستظل معروضة للتوقيع حتى ٣١ ديسمبر / كانون الأول ١٩٥٤ من جميع الدول التي وجهت إليها الدعوة للمؤتمر الذي عقد في مدينة لاهاي من ٣١ ابريل / نيسان ١٩٥٤ إلى ١٤ مايو / ١٩٥٤ .

المادة ٣١، التصديق

- ١- يصدق على هذه الاتفاقية، وفقا للاواعض الدستورية المرعية في كل من الدول الموقعة عليها.
- ٢- تودع وثائق التصديق لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

المادة ٣٢، الانضمام

ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية في دور التنفيذ يجوز ان تنضم اليها كل الدول المشار اليها في المادة ٣٠ والتي لم توقع على الاتفاقية، وكذلك كل دولة اخرى يوجه اليها الدعوة للانضمام اليها من المجلس التنفيذي لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. ويتم الانضمام بايداع وثائق الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

المادة ٣٣، دخول الاتفاقية في دور التنفيذ

- ١- تصبح هذه الاتفاقية نافذة المعمول بعد انتصان ثلاثة شهور من تاريخ ايداع وثائق تصديق من خمس دول.
- ٢- وتصبح بعدها نافذة بالنسبة لكل طرف سام متعاقد بعد انتصان ثلاثة اشهر من ايداعه وثائق التصديق او الانضمام.
- ٣- في الحالات المشار اليها في المادتين ١٨ و ١٩ يصبح للتصديق او للانضمام الذي تودع وثائقه الاطراف المتنازعة سواء قبل او بعد العمليات الحربية او الاحتلال - اثره فورا. وعلى المدير العام، في هذه الحالات، ان يقوم بارسال الاشعارات المشار اليها في المادة ٣٨ بأسرع وسيلة ممكنة.

المادة ٣٤ ، تطبيق الاتفاقية الفعلى

- ١- تتخذ كل دولة اصبحت طرفا في الاتفاقية عند تاريخ دخولها في حيز التنفيذ الاجراءات كافة اللازمة لتطبيق هذه الاتفاقية فعليا في ستة اشهر .
- ٢- ويسري مدى السنة اشهر اعتبارا من تاريخ ايداع وثائق الانضمام او التصديق بالنسبة للدول التي تودع وثائق الانضمام او التصديق بعد تاريخ دخول الاتفاقية في دور التنفيذ .

المادة ٣٥ ، اتساع الاتفاقية الاقليمي

لكل من الاطراف السامية المتعاقدة، عند تصديقها على هذه الاتفاقية والانضمام اليها او في اي وقت بعد ذلك ان تعلن في اشعار ترسله الى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان هذه الاتفاقية تسرى على جميع الاقاليم التي تتولى هذه الدولة شؤون علاقاتها الدولية أو على بعض هذه الاقاليم. ويصبح هذا الاعشار نافذا بعد ثلاثة اشهر من تاريخ استلامه.

المادة ٣٦ ، علاقة الاتفاقية بالاتفاقيات السابقة

- ١- في نطاق العلاقات بين الدول المرتبطة من ناحية باتفاقية لاهاي (رقم ٤) الخاصة بقوانين وعادات الحرب البرية، والاتفاقية رقم ٩ المتعلقة بالضرب بالقنابل من البحر أثناء الحرب (سواء كانت اتفاقية ٢٩ يوليو / تموز ١٨٩٩ أو اتفاقية ١٨ اكتوبر / تشرين الاول ١٩٠٧) والمرتبطة بالاتفاقية الحالية من ناحية اخرى، تعتبر هذه الاختير مكملة للاتفاقية رقم ٩ المشار اليها وللائحة المرفقة بالاتفاقية رقم ٤ المشار اليها ايضا. كما سيحل الشعار المشار اليه في المادة ١٦ من الاتفاقية الحالية محل شعار المشار اليه في المادة الخامسة من الاتفاقية رقم ٩، وذلك في جميع الحالات التي تنص عليها الاتفاقية الحالية .

ولائحتها التنفيذية على استعمال هذا الشعار.

٢- في نطاق العلاقات بين الدول المرتبطة من ناحية ميثاق واشنطن المؤرخ في ١٥ ابريل / نيسان ١٩٣٥ والخاص بحماية المؤسسات الفنية والعلمية والمباني التاريخية (المعروف باسم ميثاق ROERICH)، والمرتبطة بالاتفاقية الحالية من ناحية أخرى، تعتبر هذه الأخيرة مكملة لميثاق ريوتش كما سيحل الشعار اليه في المادة ٢٦ من هذه الاتفاقية محل الرأي الخاصة المشار اليها في المادة الثالثة من الميثاق في الحالات التي تنص فيها هذه الاتفاقية ولائحتها التنفيذية على استعمال هذا الشعار.

المادة ٣٧، انتهاء الاتفاقية

- ١- لكل طرف سام متعاقد أن يعلن انتهاء ارتباطه بهذه الاتفاقية بالإضافة عن نفسه أو باسم اي اقليم من الأقاليم التي يتولى شؤون علاقاته الدولية.
- ٢- يعلن هذه الانتهاء في وثيقة مكتوبة تودع لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.
- ٣- يصبح هذا الانتهاء نافذا بعد انقضاء عام من تاريخ استلام وثيقة الانتهاء، على انه اذا حدث لدى انقضاء هذا العام ان كانت الدولة التي اعانت انتهاء هذه الاتفاقية مشتبكة في نزاع مسلح، يظل نفاذ اعلان انتهاء هذه الاتفاقية معلقا حتى انتهاء العمليات الحربية وطالما لم تتم عمليات اعادة الممتلكات الثقافية الى وطتها الاصلي.

المادة ٣٨، الاخطرات

على المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يخطر الدول المشار اليها في المادتين ٣٠ و ٣٢ وهيئة الام المتحدة بما اودع لديه من

وثائق التصديق والانضمام أو القبول عليها في المواد ٣١ و٣٢ و٣٩ و٣٧ و كذلك
الاخطارات واعلانات الانهاء المنصوص عليها في المواد ٣٥ و٣٧ و٣٩.

المادة ٣٩، تعديل الاتفاقية ولائحتها التنفيذية

١- لكل طرف سام متعاقد ان يقترح ادخال تعديلات على هذه الاتفاقية
ولائحتها التنفيذية، ويقدم كل اقتراح لتعديل الاتفاقية الى المدير العام لمنظمة
الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي سيقوم بتبليغ نص الاقتراح على
الاطراف السامية المتعاقدة كافة، وعلى المدير العام ان يطلب منها في الوقت
نفسه موافاته في ظرف اربعة اشهر:

أ- برغبتهما في دعوة مؤتمر للانعقاد لبحث التعديل المقترن.

ب- او بموافقتها على قبول التعديل المقترن دون عقد مؤتمر.

ج- او برفضها التعديل المقترن دون دعوة مؤتمر.

٢- على المدير العام ان يخطر الاطراف السامية المتعاقدة كافة بالاجابات
التي تصله تطبيقاً للفقرة الاولى من هذه المادة.

٣- على مدير عام منظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة- في حالة
موافقة الاطراف السامية المتعاقدة كافة في المدة المقررة لذلك وطبقاً للبند «ب»
من الفقرة الاولى لهذه المادة على ادخال تعديل على الاتفاقية دون عقد مؤتمر-
ان يرسل اخطاراً بذلك طبقاً للمادة ٣٨. ويصبح التعديل نافذاً بالنسبة
الاطراف السامية المتعاقدة كافة بعد انتقضاء تسعين يوماً من تاريخ هذا الاخطار.

٤- على المدير العام ان يدعو الاطراف السامية المتعاقدة لعقد مؤتمر لبحث
التعديل المقترن اذا قدم ثلث الاطراف السامية المتعاقدة طلباً بذلك.

٥- لن تصبح التعديلات التي ادخلت على الاتفاقية او على لائحتها التنفيذية حسب الاجراءات المبنية في الفقرة السابقة نافذة الا بعد ان تتم الموافقة عليها بالاجماع من الاطراف السامية المتعاقدة الممثلة في المؤتمر وبعد قبولها من كل طرف من الاطراف السامية المتعاقدة.

٦- يتم قبول الاطراف السامية المتعاقدة للتعديلات التي ادخلت على الاتفاقية او لائحتها التنفيذية التي اقرها المؤتمر وفقا لاحكام الفقرتين ٤ و ٥ بايداع وثيقة رسمية لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

٧- لا يجوز التصديق او الانضمام -بعد نفاذ التعديلات التي ادخلت سواء على الاتفاقية او لائحتها التنفيذية- الا على النص المعدل لهذه الاتفاقية او لائحتها التنفيذية.

المادة ٤ ، التسجيل

وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق هيئة الام المتحدة تسجل هذه الاتفاقية لدى الامانة العامة لهيئة الام المتحدة بناء على طلب يقدمه المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

واثباتا لما تقدم وقع على هذه الاتفاقية الموقعون أدناه المفوضون رسميا كل من حكومته.

صدر في مدينة لاهاي في ١٤ مايو / ايار ١٩٥٤ من نسخة واحدة توعد بمحفوظات منظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وتسلم صورة رسمية منها الى كل دولة من الدول المشار اليها في المادتين ٣٠ و ٣٢ ولهيئة الام المتحدة.

**اللائحة التنفيذية لاتفاقية
حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح**
الفصل الأول: في الرقابة

المادة ١، القائمة الدولية للشخصيات

بعد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة – منذ دخول هذه الاتفاقية في حيز التنفيذ – قائمة دولية بالشخصيات التي تعينها الأطراف السامية المتعاقدة والتي تراها كافية بالقيام بمهام الوكيل العام للممتلكات الثقافية. ويعاد النظر بصفة دورية في هذه القائمة بناء على اقتراح من مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وفقاً لطلبات الأطراف السامية المتعاقدة.

المادة ٢، تنظيم الرقابة

على كل طرف سام متعاقد بمجرد اشتباكه في نزاع مسلح ينطبق عليه أحكام المادة ١٨ من الاتفاقية:

- أـ- تعين ممثل للممتلكات الثقافية الموجودة على أراضيه، وعليه إذا احتل أرض أخرى أن يعين ممثلاً خاصاً للممتلكات الثقافية الموجودة عليها.
- بـ- على الدولة الحامية لكل طرف معاد لهذا الطرف السامي المتعاقد أن تعين مندوبيين لدى هذا الطرف الآخر طبقاً للمادة الثالثة الآتية بعد.
- جـ- يعين لدى هذا الطرف السامي المتعاقد وكيل عام على الممتلكات الثقافية طبقاً للمادة الرابعة الآتية بعد.

المادة ٣ ، تعين مندوبى الدول الحامية

تعين الدول الحامية مندوببها ضمن اعضاء تمثيلها السياسي او القنصلي او تختارهم - بموافقة الطرف الذي يباشرون اعمالهم لديه - بين شخصيات اخرى .

المادة ٤ ، تعين الوكيل العام

- ١- يتم اختيار الوكيل العام على الممتلكات الثقافية بموافقة الطرف الذي يباشر لدنه مهمته والدول الحامية للاطراف المعادية ضمن قائمة دولية تشمل اسماء الشخصيات البارزة .
- ٢- اذا لم تتفق الاطراف خلال ثلاثة اسابيع من تاريخ بدء المفاوضات الخاصة بهذه النقطة، طلبوا من رئيس محكمة العدل الدولية تعين وكيل عام، على الا يباشر مهمته الا بعد موافقة الطرف الذي سيقوم لديه بمهنته .

المادة ٥ ، اختصاصات المندوبين

لمندوبى الدول الحامية اثبات حالات خرق الاتفاقية، ولهم ان يقوموا بالتحقيق - بموافقة الدولة التي يباشرون مهمتهم لديها - في الملابسات التي احاطت بخرق الاتفاقية، كما لهم ان يتسطعوا لدى السلطات المحلية لوقف هذه المخالفات وابلاغ الوكيل العام، عند الضرورة، بها، كما عليهم ان يحيطوه علما بنشاطهم .

المادة ٦ ، اختصاصات الوكيل العام

- ١- يتولى الوكيل للممتلكات الثقافية مع مندوب الطرف الذي يباشر

لديه مهامه ومع المندوبين المختصين معالجة المسائل التي تعرض عليه بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية.

٢- وله سلطة اتخاذ القرارات والتعيين طبقاً للأحكام الواردة في هذه اللائحة.

٣- وله الحق في أن يأمر، وذلك بموافقة الطرف الذي يباشر مهامه لديه، باجراء تحقيق أو أن يباشره بنفسه.

٤- وله أن يقوم لدى الاطراف المتنازعة او الدول الحامية بالاتصالات التي يحكم بجدواها في تطبيق الاتفاقية.

٥- يتولى وضع التقارير اللازمة عن تطبيق الاتفاقية وابلاغها الى الاطراف المختصة والدول الحامية لها. ويوضع صوراً منها لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الذي لا يجوز له الاستفادة بها الا من الوجهة الفنية فحسب.

٦- في حالة عدم وجود دولة حامية، يقوم الوكيل العام باختصاصها طبقاً للمادتين ٢١ و ٢٢ للاتفاقية.

المادة ٧ ، المفتشون والخبراء

١- للوكيل العام على الممتلكات الثقافية ان يقترح على الدولة التي يباشر مهامه لديها الموافقة على تعيين مفتش على الممتلكات الثقافية يقوم بمهمة محددة، اذا ارتأى ضرورة لذلك وبناء على طلب المندوبين المختصين وبعد استشارتهم. ولن يكون المفتش مسؤولاً الا أمام الوكيل العام.

٢- للوكيل العام والمندوبين والمفتشين الاستعانة بخدمات الخبراء الذين توافق على تعيينهم الدول الوارد ذكرها في الفقرة السابقة.

المادة ٨، ممارسة مهن الرقابة

لا يجوز بحال من الاحوال للوكلاء العامين على الممتلكات الثقافية او
مندوبي الدول الحامية او للمفتشين او الخبراء الخروج عن حدود مهمتهم،
وعليهم بصفة خاصة مراعاة مقتضيات امن الطرف السامي المتعاقد الذي
يباشرون لديه مهمتهم والنظر في الظروف كافة بما تقتضيه الحالة العسكرية
طبقا لما يوافيهم به ذلك الطرف السامي المتعاقد.

المادة ٩، نائب الدول الحامية

اذا حدث ولم ينتفع طرف في النزاع او لم يعد ينتفع بنشاط دولة حامية
جاز ان يطلب الى دولة محايدة القيام بالمهام الملقاة على الدولة الحامية بشأن
تعيين وكيل عام على الممتلكات الثقافية طبقا للاجراءات الواردة في المادة
الرابعة المذكورة اعلاه. وللوكيل العام المعين على هذا النحو ان يكلف - اذا
اقتضى الامر - مفتشين بالقيام باختصاصات مندوبي الدول الحامية الوارد ذكرها
في هذه اللائحة.

المادة ١٠، المصارييف

تكون اتعاب ومصاريف الوكيل العام على الممتلكات الثقافية والمفتشين
والخبراء على عاتق الطرف الذي يباشرون لديه مهمتهم. اما اتعاب ومصاريف
مندوبي الدول الحامية فت تكون موضع اتفاق بين هذه الدولة والدول التي يقومون
بضيائنة مصالحها.

الفصل الثاني : في الحماية الخاصة

المادة ١١ ، المخابئ المرتجلة

١- اذا اقتضت الظروف الطارئة من طرف سام متعاقد - اثناء نزاع مسلح - انشاء مخبأ مرتجل ، وشاء وضعه تحت نظام الحماية الخاصة فعلى هذا الطرف ان يخطر بذلك فورا الوكيل العام الذي يباشر مهمته لديه .

٢- للوكيل العام ان يسمح لطرف سام متعاقد ان يضع على المخبأ المرتجل الشعار المميز الموضح في المادة ١٦ من الاتفاقية اذا ما ارتأى ان الظروف واهمية الممتلكات الثقافية الموضوعة في ذلك المخبأ تبرر اتخاذ هذا الاجراء . وهذا الوكيل العام ان يخطر بقراره فورا مندوبي الدول الحامية المختصين . ولكل من هؤلاء ان يأمر في خلال ثلاثة أيام بحسب الشعار فورا .

٣- بمجرد موافقة مندوبي الدول الحامية او بعد انقضاء فترة الثلاثة أيام دون تعارض احد المندوبيين المختصين ، واذا رأى الوكيل العام ان هذا المخبأ متوفرا فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الثامنة من الاتفاقية ، فله ان يطلب من المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة قيد المخبأ المرتجل في «سجل الممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية الخاصة» .

المادة ١٢ ، السجل الدولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية الخاصة

١- ينشأ «سجل دولي للممتلكات الثقافية الموضوعة تحت الحماية الخاصة» .

٢- يتولى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اعمال هذا السجل ، وعليه ان يسلم صورا منه لكل من السكرتير العام لهيئة الام المتحدة والاطراف السامية المتعاقدة .

٣- ينقسم المسجل إلى فضول، يحمل كل منها اسم طرف سام متعاقد وينقسم كل فصل إلى ثلات فقرات بالعناوين الآتية: مخابئ، مراكز ابنية تذكارية، ممتلكات ثقافية ثابتة أخرى، ويحدد المدير العام محتويات كل فصل.

المادة ١٣ ، طلبات القيد

١- لكل من الاطراف السامية المتعاقدة أن يطلب من المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يقيد في السجل بعض المخابئ ومراكيز الابنية التذكارية أو الممتلكات الثقافية الثابتة الأخرى الموجودة على اراضيه. وعلى هذا الطرف ان يوضح في طلبة البيانات الخاصة كافة يمكن هذه الممتلكات وان يقرر انها حائزة للشروط الواردة في المادة الشامنة من الاتفاقية.

٢- في حالة الاحتلال يصبح للدولة المحتلة حق تقديم طلبات التسجيل.

٣- على المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يرسل فورا صورة من طلبات التسجيل لكل من الاطراف السامية المتعاقدة.

المادة ١٤ ، الاعتراض

١- لاي طرف سام متعاقد ان يعتراض على قيد ممتلك ثقافي باخطار كتابي يوجهه الى مدير عام منظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. ويجب ان يصل هذا الاخطار للمدير العام في ظرف اربعة اشهر من تاريخ ارسال المدير العام صورة من طلب القيد.

٢- يجب ان يكون ذلك الاعتراف مسببا ولا يزاعي سوى الاسباب الآتية:

أ- اذا كان الممتلك ممتلكا غير ثقافي.

ب- اذا لم تتوفر الشروط الواردة في المادة الثامنة من الاتفاقية.

٣- يرسل المدير العام فورا صورة من خطاب الاعتراف الى الاطراف السامية المتعاقدة، وله اذا اقتضى الامر ان يستشير اللجنة الدولية للاثار والاماكن الفنية والتاريخية واماكن الحفائر الاثرية، وله ايضا ان يستشير اية مؤسسة او شخصية ذات خبرة، اذا رأى في ذلك خيرا.

٤- للمدير العام او الطرف السامي المتعاقد الذي طلب القيد ان يتخذ الاجراءات اللازمة لدى الاطراف السامية المتعاقدة المعترضة حتى تسحب اعترافها.

٥- اذا حدث لطرف سام متعاقد - بعد ان طلب في اثناء السلم قيد ممتلك ثقافي في السجل - ان دخل في نزاع مسلح قبل ان يتم القيد، فعلى المدير العام ان يقوم بقيد هذا الممتلك فورا في السجل بصفة مؤقتة وذلك حتى يثبت او يسحب او يلغى كل اعتراض يمكن او كان يمكن تقديمها.

٦- اذا لم يخطر مدير عام منظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة خلال ستة اشهر من تاريخ وصول خطاب الاعتراف بما يفيد بأن الطرف السامي المتعاقد الذي قدم الاعتراف قد سحبه، فللطرف السامي المتعاقد طالب القيد ان يتوجه الى التحكيم طبقا لاحكام الفقرة التالية.

٧- يجب تقديم طلب التحكيم خلال سنة على الاكثر من تاريخ استلام المدير العام خطاب الاعتراف. ولكل طرف في النزاع ان يعين حكما. واذا واجه طلب القيد اكثر من اعتراض واحد، فلللاظراف المعترضة ان تعين معا حكما

واحداً. ويختار الحكمان حكماً رئيساً من القائمة الدولية الوارد ذكرها في المادة الأولى من هذه اللائحة. وإذا لم يتفق الحكمان على هذا الاختيار فلهما أن يطلبان من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين الحكم الرئيس الذي يجوز اختباره من خارج القائمة الدولية. وتحدد محكمة التحكيم بهذا الوضع اختصاصاتها وأجراءاتها. وقرارات هذه المحكمة غير قابلة للاستئناف.

٨- يجوز لكل من الاطراف السامية المتعاقدة ان يعلن - عند نشوب نزاع يكون طرف فيه - عدم رغبته في تطبيق اجراءات التحكيم الواردة في الفقرة السابقة. وفي هذه الحالة يطرح الاعتراض على القيد بواسطة المدير العام على الاطراف السامية المتعاقدة. ولا يصدق على اعتراض الا بموافقة ثلثي الاطراف السامية المتعاقدة التي اشتراكها في التصويت. ويتم التصويت بالراسلة، الا اذا رأى مدير عام منظمة الامم المتحدة - بمقتضى السلطات المخولة له في المادة ٢٧ من الاتفاقية - ضرورة دعوة مؤتمر، وقرر دعوته للجتماع. وإذا استقر رأي المدير العام على ان يتم التصويت بالراسلة، فعليه ان يدعو الاطراف السامية المتعاقدة ارسال تصوتها داخل مظاريف مغلقة خلال ستة اشهر من تاريخ ارسال الدعوة اليها.

المادة ١٥ ، التسجيل

١- يقيد المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في السجل بارقام مسلسلة كل الممتلكات الثقافية التي يطلب اليه تسجيلها، بشرط الا يصله خلال الفترة المقررة في الفقرة الاولى من المادة ٤ اي اعتراض على هذا القيد.

٢- في حالة تقديم اعتراض - ودون الالخلال بالاحكام الواردة في الفقرة الخامسة للمادة ٤ - لا يقر المدير العام بالقيد الا اذا سحب الاعتراض أو لم يتم

التصديق عليه طبقا لما ورد في الفقرة السابعة للمادة ١٤ او الفقرة الثامنة من المادة نفسها.

٣-في الحالة التي تنطبق عليها الفقرة الثالثة من المادة ١١ يتخذ المدير العام اجراء القيد، بناء على طلب الوكيل العام للممتلكات الثقافية.

٤-يرسل المدير العام على السكرتير العام لهيئة الام المتحدة والى الاطراف السامية المتعاقدة-وبناء على طلب الطرف طالب التسجيل- الى الدول الاخرى كافة الوارد ذكرها في المادتين ٣٠ و٣٢ من الاتفاقية صورة طبق الاصل من كل قيد يتم في السجل ويسري مفعول هذا القيد بعد انقضاء ثلاثة يومناً على ارسال هذه الصورة.

المادة ١٦ ، الشطب

١- للمدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يشطب قيد ممتلك ثقافي من السجل في الحالات الآتية:

أ- بناء على طلب الطرف السامي المتعاقد الذي يقع الممتلك الثقافي على اراضيه.

ب- في حالة اعلان الطرف السامي المتعاقد الذي طلب القيد انه أنهى عمل الاتفاقية ومجدد نفاذ هذا الاعلان.

ج- في الحالة الخاصة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ١٤ عندما يتم ثبات على اعتراض طرأ للاجراءات الواردة في الفقرة السابعة من المادة ١٤ او الفقرة الثامنة من المادة نفسها.

٢-يرسل المدير العام فورا الى السكرتير العام لهيئة الام المتحدة والى الدول كافة التي ارسلت اليها صورة من القيد صورة طبق الاصل من كل شطب

يتم في السجل. ويسمى مفعول هذا الشطب بعد انقضاء ثلاثة أيام على ارسال هذه الصور.

الفصل الثالث : في نقل الممتلكات الثقافية

المادة ١٧ ، اجراءات الحصول على الحصانة

١- يقدم الطلب المنوه عنه في الفقرة الاولى من المادة ١٢ من الاتفاقية الى الوكيل العام على الممتلكات الثقافية. ويجب ان يتضمن هذا الطلب الاسباب التي يقوم عليها مع تحديد عدد وأهمية الممتلكات الثقافية المطلوب نقلها، ومكانها الحالي والمكان المرتقب نقلها اليه ووسائل النقل والطريق الذي سيسلكه والتاريخ المحتمل اجراء النقل فيه، وكذلك كل المعلومات الأخرى المفيدة.

٢- اذا رأى الوكيل العام بعد استشارته من يراه اهلاً لذلك - ان النقل له ما يبرره استشارة مندوبي الدول الحامية في اجراءات التنفيذ المقترنة لهذا النقل.

٣- يعين الوكيل العام مفتشاً أو أكثر يتأكدون من ان النقل لا يشمل إلا الممتلكات الثقافية المبينة في الطلب، وأنه يتم بالكيفية المعتمدة. وأنه يحمل الشعار المميز. ويرافق هذا المفتش أو هؤلاء المفتشون النقل حتى مكان الوصول.

المادة ١٨ ، النقل الى الخارج

اذا تم النقل الموضوع تحت الحراسة الخاصة من اراض الى ارض اخرى سرت عليه علاوة على المادتين ١٢ من الاتفاقية و ١٧ من هذه اللائحة الاحكام الآتية ايضاً:

أ- تكون الممتلكات الثقافية اثناء بقائها في اراضي دولة اخرى امانة لدى هذه الدولة، وتتولى هذه الدولة احاطة هذه الممتلكات بعناية تضارع على الاقل عنايتها بممتلكاتها الثقافية التي تماثلها في الاهمية.

ب- لا تعيد الدولة المؤمنة تلك الممتلكات الا بعد انتهاء الزراع، وتم هذه الاعادة في ظرف ستة اشهر من تاريخ تقديم طلب به.

ج- تكون الممتلكات الثقافية اثناء تنقلاتها المتواالية وخلال مدة بقائها في اراضي دولة اخرى في مأمن من اجراءات الحجز كافة، ولا يجوز للدولة المودعة او للدولة المؤمنة ان تتصرف فيها، غير انه يجوز- اذا اقتضت صيانة هذه الممتلكات ان تقوم الدولة المؤمنة، بموافقة الدولة المودعة، بنقل هذه الممتلكات في اراضي دولة ثالثة بالشروط الواردة في هذه المادة.

د- يجب ان يذكر في طلب الحماية الخاصة ان الدولة التي سيمتنع النقل الى اراضيها تقبل احكام هذه المادة.

المادة ١٩ ، الاراضي المحتلة

عندما ينقل طرف سام متعاقد، يحتل اراضي طرف سام متعاقد آخر، املاكا ثقافية الى جهة اخرى تقع على هذه الاراضي دون استطاعة اتباع الاجراء الوارد ذكره في المادة ١٧ من هذه اللائحة، فلا يعتبر ذلك تبييدا بالمعنى الوارد في المادة الرابعة من هذه الاتفاقية اذا قرر الوكيل العام على الممتلكات الثقافية كتابة، بعد استشارته الموظفين المكلفين بالصيانة، ان الظروف قد اقتضت هذا النقل.

الفصل الرابع : في الشعار المميز

المادة ٢٠ ، وضع الشعار المميز

- ١- يترك اختيار وضع الشعار المميز ودرجة ظهوره لتقدير السلطات المختصة لكل طرف سام متعاقد، ويجوز وضعه على الاعلام او حول السواعد، كما يجوز رسمه على شيء ما او ايضاحه بآية وسيلة اخرى مجده
- ٢- على انه عند تسلوب نزاع مسلح يجب دون الاضرار بهدا وضع الشعار بشكل اوضح، وضع الشعار بطريقة يسهل رؤيتها في النهار، سواء من الجو أو من البر، على وسائل النقل المختلفة المذكورة في المادتين ١٢ و ١٣ من الاتفاقية، ويجب ان يكون الشعار مرئيا من البر (أ) على مسافات منتظمة كافية لتحديد بوضوح حدود هركرز ابنيه تذكارية موضوع تحت الحماية الخاصة (ب) عند مدخل الممتلكات الثقافية الثابتة الاخرى الموضوعة تحت الحماية الخاصة.

المادة ٢١ ، تحقيق شخصية الافراد

- ١- يجوز للاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة ٢ (بند ب و بند ج) من المادة ١٧ من الاتفاقية ان يضعوا سواعده تحمل شعاراً مميزاً تسلمه اليهم السلطات المختصة وتخمه.
- ٢- يحمل هؤلاء الاشخاص بطاقات شخصية خاصة عليها الشعار المميز ويدرك في هذه البطاقة على الاقل الاسم واللقب وتاريخ الميلاد والرتبة او الدرجة وصفة حاملها. وتزود البطاقة بصورة صاحبها الفوتوغرافية وتوقيعه او بصماته او الاثنين معاً، وكذلك الختم الجاف للسلطات المختصة.
- ٣- يضع كل طرف سام متعاقد انموذجاً للبطاقة الشخصية مستوحياً النموذج المرفق بهذه اللائحة على سبيل المثال. وتتبادل الاطراف السامية

المتعاقدة النموذج الموافق عليه. وتعد كل بطاقة، ان امكن، من نسختين على الاقل تحفظ احداهما الدولة التي صرفتها.

٤—لا يجوز حرمان الاشخاص المذكورين اعلاه، الا لسبب مشروع. سواء من بطاقةهم الشخصية او من حقهم في حمل ساعدتهم.

بطاقة تحقيق شخصية

للموظفين المكلفين بحماية

الممتلكات الثقافية

اللقب

الاسم

تاريخ الميلاد

الدرجة أو المرتبة

الوظيفة

هو حامل هذه البطاقة بموجب اتفاقية لاهي المؤرخة في
١٤ مايو / أيار ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في
حالة نزاع مسلح.

رقم البطاقة

تاريخ اصدار البطاقة

التوقيع أو البصمات
أو الأثنان معاً

الصورة الفوتوغرافية
لحامليها



الشعر

العينان

الطول

علامات أخرى مميزة

بروتوكول

اتفقت الاطراف السامية المتعاقدة على ما ياتي:

-١-

١- يتعهد كل من الاطراف السامية بمنع تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الارضي التي تحتلها خلال نزاع مسلح . ويقصد بالممتلكات الثقافية تلك التي نصت عليها المادة الاولى من اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح الموقعة في مدينة لاهاي في ٤ مايو / ايار ١٩٥٤ .

٢- يتعهد كل من الاطراف السامية المتعاقدة بأن يضع تحت الحراسة الممتلكات الثقافية التي استوردت الى اراضيه سواء بطريق مباشر او غير مباشر من اية ارض واقعة تحت الاحتلال . وتوضع تلك الممتلكات تحت الحراسة سواء تلقائياً عند الاستيراد والا بناءً على طلب السلطات الختنصة للاراضي المذكورة .

٣- يتعهد كل من الاطراف السامية المتعاقدة بأن يسلم عند انتهاء العمليات الحربية الممتلكات الثقافية الموجودة على اراضيه الى السلطات الختنصة

للاراضي التي كانت تحت الاحتلال اذا كانت هذه الممتلكات قد استوردت اليها بما يخالف مبدأ الفقرة الاولى . ولا يجوز بحال من الاحوال حجز تلك الممتلكات بصفة تعويضات حرب .

٤- على الطرف السامي المتعاقد الذي تقع على عاته منع تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الاراضي التي يحتلها ان يعرض كل من يجوز بحسن نية ممتلكات ثقافية يجب تسليمها وفقا لاحكام الفقرة السابقة .

-٤-

٥- اذا اودع احد الاطراف السامية المتعاقدة ممتلكات ثقافية لدى طرف اخر لحمايتها من اخطار نزاع مسلح ، فعلى هذا الطرف الاخير ان يسلم عند انتهاء العمليات الحربية الممتلكات المودعة الى السلطات للاراضي التي وردت منها .

-٣-

٦- يحمل هذا البروتوكول تاريخ ١٤ مايو / ايار ١٩٥٤ وسيظل معروضا للتوقيع عليه حتى ٣١ ديسمبر / كانون الاول ١٩٥٤ من جميع الدول التي وجهت اليها الدعوة للمؤتمر الذي عقد في مدينة لاهاي من ٢١ ابريل / نيسان ١٩٥٤ الى ١٤ مايو / ايار ١٩٥٤ .

٧- يصدق على هذا البروتوكول وفقا للاواعظ الدستورية المرعية في كل من الدول الموقعة عليه .

ب- توع وثائق التصديق لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

٨- ابتداء من تاريخ دخول البروتوكول في دور التنفيذ يجوز ان تنضم اليه كل الدول المشار اليها في الفقرة السادسة والتي لم توقع عليه ، وكذلك كل

دولة اخرى يوجه اليها الدعوة للانضمام اليه من المجلس التنفيذي لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . ويتم الانضمام بابداع وثائق الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة .

٩- يجوز للدول المشار اليها في الفقرة ٧ و ٨ عند توقيعها على هذا البروتوكول او التصديق عليه او الانضمام اليه ان تعلن عدم ارتباطها باحكام الجزء الاول او الجزء الثاني منه .

١٠- أ- يصبح هذا البروتوكول بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ ايداع وثائق تصديق من خمس دول .

ب- ويصبح نافذا بعدد بالنسبة لكل طرف سام متعاقد بعد انقضاء ثلاثة اشهر .

ج- في الحالات المشار اليها في المادتين ١٨ و ١٩ يصبح للتصديق او للانضمام الذي تودع وثائقه الاطراف المتنازعة - سواء قبل او بعد العمليات العسكرية او الاحتلال - اثره فورا، وعلى المدير العام ، في هذه الحالات ، ان يقوم بارسال الاشعارات المشار اليها في المادة ١٤ باسرع وسيلة ممكنة .

١١- أ- تتخذ كل دولة اصبحت طرفا في البروتوكول عند تاريخ نفاذة (الاجراءات الازمة) كافة لتطبيق هذا البروتوكول تطبيقا فعليا في مدى ستة اشهر .

ب- تتخذ الدول الأخرى التي تودع وثائق التصديق على هذا البروتوكول او وثائق الانضمام اليه بعد تاريخ دخوله في دور التنفيذ الاجراءات الازمة كافة لتطبيقه تطبيقا فعليا في مدى ستة اشهر من تاريخ الابداع .

١٢- لكل من الاطراف السامية المتعاقدة ، عند تصديقه على هذا البروتوكول او انضممه اليه او في اي وقت بعد ذلك . ان يعلن في اشعار يرسله الى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان هذا البروتوكول يسري على جميع الاقاليم التي تتولى هذه الدولة شؤون علاقاتها الدولية او

على بعض هذه الاقاليم، ويصبح هذا الاشعار نافذا بعد ثلاثة اشهر من تاريخ استسلامه.

١٣- أـ لكل طرف من الاطراف السامية المتعاقدة ان يعلن انتهاء هذا البروتوكول بالاصلة عن نفسه او بالنيابة عن كل اقليم يتولى شؤون علاقاته الدولية.

بـ يعلن هذا الانهاء في وثيقة مكتوبة تودع لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

جـ يصبح هذا الانهاء نافذا بعد انقضاء عام من تاريخ استلام وثيقة الانهاء على انه اذا حدث، لدى انقضاء هذا العام، ان كانت الدولة التي اعلنت انتهاء هذا البروتوكول مشتبكة في نزاع مسلح يظل نفاذ اعلان انتهاء هذا البروتوكول متعلقا حتى انتهاء العمليات الحربية وطالما لم تتم عمليات اعادة الممتلكات الثقافية الى وطنيها الاصلي.

٤- على المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يخطر الدول المشار اليها في الفقرتين السادسة والثامنة وهيئة الام المتحدة بما اودع لديه من وثائق التصديق والانضمام و القبول المنصوص عليها في الفقرات ٧ و ٩ و ١٥ و ١٦ و ١٢ و ١٣.

٥- أـ يجوز تعديل هذا البروتوكول اذا طلب ذلك من اكثرب من ثلث الاطراف السامية المتعاقدة.

بـ على المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ان يدعوا الى عقد مؤتمر لهذا الغرض.

جـ لن تصبح التعديلات التي تمحري على هذا البروتوكول نافذة الا بعد ان تتم الموافقة عليها بالاجماع من الاطراف السامية الممثلة في المؤتمر، بعد قبولها من كل من الاطراف السامية المتعاقدة.

د- يتم قبول التعديلات التي اقرها المؤتمر المشار إليه في الفقرتين ب وج
بأيداع وثيقة رسمية لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلوم
والثقافة.

هـ يجوز التصديق أو الانضمام بعد نفاذ التعديلات التي ادخلت على
البروتوكول الا على النص المعدل لهذا البروتوكول.

وفقا للمادة ١٠٢ من ميثاق هيئة الام المتحدة يسجل هذا البروتوكول
لدى الامانة العامة لهيئة الام المتحدة بناء على طلب يقدمه المدير العام لمنظمة
الام المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

واثباتا لما تقدم وقع على هذا البروتوكول الموقعون أدناه المفوضون رسميا
كل من حكومته.

صدر في مدينة لاهاي في ١٤ مايو / أيار ١٩٥٤ من نسخة واحدة
باللغات الانجليزية والاسبانية والفرنسية والروسية، ولكل من النصوص الأربع
القوة الرسمية نفسها، وتودع هذه النسخة بمحفوظات منظمة الام المتحدة
لتربية والعلوم والثقافة وتسلم صورة رسمية منها لكل دولة من الدول المشار
إليها في الفقرتين ٦ و ٨ وهيئة الام المتحدة.

القرارات

القرار الأول :

يعرب المؤتمر عن الأمل في ان تقرر الهيئات الخنثصة في الام المتحدة، في حالة القيام بعمل عسكري تطبيقاً للميثاق، ان تكفل الام المتحدة تطبيق احكام الاتفاقية من جانب القوات المسلحة المشاركة في هذا العمل العسكري.

القرار الثاني :

يعرب المؤتمر عن الأمل في ان يقوم كل طرف سام متعاقد، عند انضمامه الى الاتفاقية، بانشاء لجنة استشارية وطنية في اطار نظامه الدستوري والاداري تتالف من عدد محدود من الشخصيات، مثل كبار الموظفين في ادارات الاثار والمتاحف، وما الى ذلك . وممثل عن الازكان العسكرية العامة. وممثل عن وزارة الخارجية، وخاصائي في القانون الدولي، وعضوين او ثلاثة اعضاء اخرين من يضطلعون بمهام او يمتلكون كفاءات في المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية.

وهذه اللجنة - التي ستعمل تحت سلطة الوزير او الموظف السامي المسؤول - عن الادارات الوطنية المكلفة برعاية شؤون الممتلكات الثقافية يمكن ان تكون لها الصلاحيات التالية:

أ- اداء المشورة الى الحكومة بشأن التدابير الالزمة لتطبيق الاتفاقية من النواحي التشريعية والتقنية والعسكرية سواء في زمن السلم او أثناء النزاعسلح.

ب- التدخل لدى حكومتها في حالة النزاعسلح او عندما يكون مثل هذا النزاع على وشك الواقع، بما يكفل ان تكون قواتها المسلحة على معرفة بالممتلكات الثقافية الموجودة في اراضيها وفي اراضي البلدان الاخرى وان تحترم هذه الممتلكات وتحميها، وفقاً لاحكام الاتفاقية.

القرار الثالث:

يعرب المؤتمر عن الأمل في أن يقوم المديري العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، في أقرب وقت ممكن بعد نفاذ الاتفاقية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة وقوع نزاع مسلح، بالدعوة إلى عقد اجتماع لللأطراف السامية المتعاقدة.

ملحق رقم (٢)

اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

اعتمدها المؤتمر العام خلال دورته السادسة عشرة في باريس، بتاريخ
٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠

ان المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في دورته السادسة عشرة المنعقدة في باريس من ١٢ اكتوبر / تشرين الاول ١٤ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠، اذ يذكر باهمية الاحكام الواردة في اعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي، الذي اعتمدته المؤتمر العام في دورته الرابعة عشرة.

ونظراً لأن تبادل الممتلكات الثقافية بين الامم لاغراض علمية وثقافية وتربوية يزيد المعرفة بحضارة الانسان ويشري الحياة الثقافية لكل الشعوب وينمي الاحترام والتقدير المتبادل بين الامم.

ونظراً لأن الممتلكات الثقافية تشكل عنصراً من العناصر الأساسية للحضار وللثقافة الوطنية، ولا يمكن تقدير قيمتها الحقيقية الا بتوفّر اوفي قدر ممكّن من المعلومات عن اصلها وتاريخها وبيئتها التقليدية.

ونظراً لأنه يتّبع على كل دولة ان تحمي الممتلكات الثقافية الموجودة داخل اراضيها من السرقات واعمال الحفر السرية والتصدير بطرق غير مشروعة.

ونظراً لأنه يتّبع على كل دولة، تجنبًا لهذه الاخطار، ان تزداد ادراكاً للالتزاماتها الادبية باحترام تراثها الثقافي وتراث جميع الامم الأخرى.

ونظرا لانه ينبغي للمتاحف والمكتبات ودور المحفوظات، بوصفها مؤسسات ثقافية، ان تتأكد من ان مجتمعاتها تتكون وفقا للمبادئ الأخلاقية المعترف بها في كل مكان.

ونظرا لان استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة يعوق التفاهم بين الام، ذلك التفاهم الذي يتعين على اليونسكو ان تعززه كجزء من رسالتها بتوصيتها الدول المعنية بابرام اتفاقيات دولية لهذا الغرض.

ونظرا لان حماية التراث الثقافي لا يمكن ان تكون مجديه الا اذا نظمت على المسؤولين الوطني والدولي بين دول تعامل معا في تعاون وثيق.

ونظرا لان المؤتمر العام لليونسكو قد اعتمد اتفاقية في هذا الشأن في عام ١٩٦٤.

وقد عرضت عليه مقترنات اخرى بشأن وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، وهي مسألة مدرجة في جدول اعمال الدورة تحت البند ١٩.

وقد قرر في دورته الخامسة عشرة ان هذه المسألة يجب ان تكون موضوع اتفاقية دولية، يعتمد هذه الاتفاقية في الرابع عشر من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧١.

المادة ١

تعني العبارة «الممتلكات الثقافية» لاغراض هذه الاتفاقية، الممتلكات التي تفرر كل دولة، لاعتبارات دينية او علمانية، اهميتها لعلم الاثار، او ما قبل التاريخ، او التاريخ، والادب، او الفن، او العلم، التي تدخل في احدى الفئات التالية:

- ١- المجموعات والنمذج النادرة من مملكتي الحيوان والنبات، ومن المعادن او علم التشريح، والقطع الهامة لصلتها بعلم الحفريات (الباليتولوجيا).
- ب- الممتلكات المتعلقة بالتاريخ، بما فيه تاريخ العلوم والتكنولوجيا، والتاريخ العربي والتاريخ الاجتماعي، وحياة الرعماء والمفكرين والعلماء والفنانيين الوطنيين. والأحداث الهامة التي مرت بها البلاد.
- ج- نتاج الحفائر الأثرية (القانونية وغير القانونية) والاكتشافات الأثرية.
- د- القطع الذي كانت تشكل جزءاً من آثار فنية أو تاريخية مبتورة أو من موقع أثري.
- هـ- الآثار التي مضى عليها أكثر من مائة عام، كالنقوش والعملات والاختام المحفورة.
- وـ- الاشياء ذات الأهمية الاثنولوجية.
- زـ- الممتلكات ذات الأهمية الفنية، ومنها:
- ١- الصور واللوحات والرسوم المصنوعة كلياً باليد، ايما كانت المواد التي رسمت عليها او استخدمت في رسماها (باستثناء الرسوم الصناعية والمصنوعات المزخرفة باليد).
- ٢- التماثيل والمنحوتات الأصلية، ايما كانت المواد التي استخدمت في صنعها.
- ٣- الصور الأصلية المنقوشة او المرسومة او المطبوعة على الحجر.
- ٤- المجمعات او المركبات الأصلية، ايما كانت المواد التي صنعت منها.
- حـ- المخطوطات النادرة والكتب المطبوعة في عهد الطباعة الاول، والكتب

والوثائق والمطبوعات القديمة ذات الأهمية الخاصة (من الناحية التاريخية او الفنية او العلمية او الأدبية الخ). سواء كانت منفردة او في مجموعات.

ط- طوابع البريد والطوابع المالية وما يماثلها، منفردة او في مجموعات.

ي- المحفوظات، بما فيها المحفوظات الصوتية والفوتوغرافية والسينمائية.

ك- قطع الاثاث التي يزيد عمرها على مائة عام، والآلات الموسيقية القديمة.

المادة ٢

١- تعرف الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بأن استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروع هي من الاسباب الرئيسة لافقار التراث الثقافي في المواطن الأصلية لهذه الممتلكات، وبأن التعاون الدولي هو من اجدى وسائل حماية الممتلكات الثقافية في كل بلد من تلك البلاد من جميع الاخطار الناجمة عن ذلك.

٢- ولهذه الغاية، تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بمناهضة تلك الاساليب بالوسائل المتوفرة كافة لديها، وخاصة باستعمال اساليبها، ووضع حد لها، والتعاونة في اداء التعويضات الازمة.

المادة ٣

يعتبر عملا غير مشروع استيراد او تصدير او نقل ملكية الممتلكات الثقافية خلافاً للاحكام التي تقرها الدول الاطراف بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ٤

تعرف الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بأن الممتلكات الداخلة في

الفعاليات التالية تشكل، لأغراض هذه الاتفاقية، جزءا من التراث الثقافي لكل دولة:

أ- الممتلكات الثقافية التي يبتدعها فرد أو مجموعة أفراد من أبناء الدولة المعنية، والممتلكات الثقافية التي تهم الدولة المعنية والتي يبتدعها داخل أراضي تلك الدولة رعاياها اجانب او اشخاص بلا جنسية مقيمون في تلك الاراضي.

ب- الممتلكات الثقافية التي يعثر عليها داخل أراضي الدولة.

جـ الممتلكات الثقافية التي تقتنيهابعثات الآثرية أو الإثنولوجية أو بعثات العلوم الطبيعية، بموافقة السلطات المختصة في البلد الأصلي لهذه الممتلكات؟

د- الممتلكات الثقافية التي تم تبادلها طوعا.

هـ الممتلكات الثقافية المهدأة أو المشتراء بطريقة قانونية بموافقة السلطات المختصة في البلد الأصلي لهذه الممتلكات.

المادة ٥

ضمانا لحماية الممتلكات الثقافية من عمليات الاستيراد والتصدير ونقل الملكية بطرق غير مشروعة، تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية، كل بحسب ظروفها، بان تنشئ في اراضيها دائرة وطنية او اكبر لحماية التراث الثقافي، حيث لا توجد هذه الدائرة، تزود بعدد كاف من الموظفين الاكفاء للقيام بالمهام التالية بصورة فعالة.

أ- المساعدة في اعداد مشروعات القوانين واللوائح الالازمة لتأمين حماية التراث الثقافي، وخاصة منع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية المهمة بطرق غير مشروعة.

- بـ- وضع قائمة بالممتلكات الثقافية الهامة، العامة والخاصة، والتي يشكل تصديرها افتقارا ملماوسا للتراث الثقافي الوطني، وذلك على اساس جزء وطني للممتلكات المحلية، وتنقيح هذه القائمة اولا بأول.
- جـ- تعزيز تنمية او انشاء المؤسسات العلمية والتكنولوجية (المتاحف، المكتبات، المحفوظات، المختبرات، الورش، الخ) الازمة لتأمين صون الممتلكات الثقافية واحيائها.
- دـ- تنظيم الاشراف على الحفائر الاثرية، وتأمين صون بعض الممتلكات الثقافية في مواقعها الاصلية، وحماية بعض المناطق الخصصة للبحوث الاثرية في المستقبل.
- هـ- وضع قواعد تتفق مع المبادئ الاخلاقية المبينة في هذه الاتفاقية يسترشد بها الاشخاص المعنيون (امناء المتاحف وجامعو القطع الاثرية وتحار الاثريات، وغيرهم)، واتخاذ الخطوات الازمة لضمان التقيد بتلك القواعد.
- وـ- اتخاذ التدابير التربوية الازمة لغرس وتنمية احترام التراث الثقافي في جميع الدول، ونشر احكام هذه الاتفاقية على نطاق واسع.
- زـ- مراعاة الاعلان بالطرق المناسبة عن اختفاء اي ملك ثقافي.

المادة ٦

تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بما يلي:

- أـ- وضع شهادة مناسبة تبين الدولة المصدرة بموجبها ان تصدر الملك الثقافي المعنى مرخص به، ويجب ان تصاحب هذه الشهادة كل ملك ثقافي يصدر بطريقة قانونية.
- بـ- حظر تصدير الممتلكات الثقافية من اراضيها ما لم تكن مصحوبة بشهادة التصدير السالفة الذكر.

جـ- الاعلان عن هذا الحظر بالطرق المناسبة، ولا سيما بين الاشخاص الذين يحتمل ان يقوموا بتصدير او استيراد ممتلكات ثقافية.

النادرة

تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بما يلى:

- أ— ان تتخذ التدابير اللازمة كافة، بما يتفق وقوانين البلاد، لمنع المتاحف والمؤسسات المماثلة القائمة في اراضيها من اقتناة ممتلكات ثقافية واردة من دولة اخرى طرف في الاتفاقية ومصدرة بطرق غير مشروعه بعد العمل بهذه الاتفاقية في الدولتين المعنيتين، وان تحظر دولة المنشآ كلما كان ذلك ممكنا، بما يعرض عليها من ممتلكات ثقافية نقلت من تلك الدولة بطرق غير مشروعه بعد العمل بهذه الاتفاقية في كلتا الدولتين.

ب— ١— ان تحظر استيراد الممتلكات الثقافية المسروقة من متاحف ومن مبني اثري عام، ديني او علماني، او من مؤسسة مشابهة في دولة اخرى طرف في هذه الاتفاقية بعد العمل بها في الدولتين المعنيتين، بشرط ان تكون الممتلكات مدرجة في قائمة جرد المؤسسة المذكورة.

٢— ان تتخذ بناء على طلب دولة المنشآ التي تكون طرفا في الاتفاقية، التدابير المناسبة لحجز واعادة تلك الممتلكات الثقافية المستوردة بعد العمل بهذه الاتفاقية في كلتا الدولتين المعنيتين، بشرط ان تدفع الدولة الطالبة تعويضا عادلا للمشتري بحسن نية او للملك بسند صحيح، ونقدم طلبات الحجز بالطرق الدبلوماسية، وعلى الدولة الطالبة ان تقدم على نفقتها الخاصة الوثائق وغيرها من الادلة اللازمة التي تثبت شرعية طلبها الحجز والاعادة. وعلى الدول الاطراف الا تفرض اي رسوم جمركية او غيرها من الرسوم على الممتلكات الثقافية المعادة بموجب هذه المادة، ويتحمل الطرف الطالب جميع المصروفات المترتبة على اعادة الممتلكات الثقافية وتسليمها.

النادرة

تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بفرض عقوبات او جزاءات ادارية على كل من يتسبب في خرق احكام المذكرة المنصوص عليها في المادتين ٦ (ب) و ٧ اعلاه.

١٥٦

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية يتعرض تراثها الثقافي لخطر نهب المواد الاثرية او الاثنولوجية ان تستعين بالدول الاخرى المعنية . وفي مثل هذه الاحوال تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بالاشتراك في عمل دولي متكافل لتحديد وتنفيذ التدابير العملية اللازمة ، بما فيها مراقبة الصادرات والواردات والتجارة الدولية في الممتلكات الثقافية المفتية بالذات ، والى ان يتم الاتفاق ، تتخذ كل دولة معينة قدر الامكان من التدابير المؤقتة ما يحول دون الحاق ضرر لا يعوض بالتراث الثقافي للدولة التي تطلب العون .

١٢٦

تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بما يلي:

أ— ان تعمل عن طريق التربية والاعلام والتقيظ على الحد من حركة انتقال الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة من اية دولة طرف في هذه الاتفاقية، وان تلزم تجار الاثريات، بما يتفق وظروف كل بلد، بامساك سجل يثبت فيه مصدر كل ملك ثقافي، واسم المورد وعنوانه، واو صاف وثمن كل قطعة تباع، واحظر المشتري للملك الثقافي بالمخطر المفروض على تصدير ذلك الملك، وان تفرض العقوبات او الجزاءات الادارية على من لا يلتزم منهم ذلك.

العدد ١١

يعتبر عملاً غير مشروع تصدره الممتلكات الثقافية ونقل ملكيتها عتوة، كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لاحتلال دولة أجنبية لبلد ما.

۱۷۸

على الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ان تحترم التراث الثقافي في الاقاليم التي تكون مسؤولة عن علاقاتها الدولية، وعليها ان تتخذ كل التدابير المناسبة لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية في تلك الاراضي .

١٢٦

كذلك تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية، كل بما يتفق وقوانينها بما يلي:

أ- ان تمنع بكل الوسائل المناسبة عمليات نقل ملكية الممتلكات الثقافية التي من شأنها ان تشجع استيراد او تصدير هذه الممتلكات بطرق غير مشروعة.

د- أن تعرف كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بحقها غير القابل للتقادم في تصنيف ممتلكات ثقافية معينة واعتبارها غير قابلة للتصرف، ومن ثم لا يجوز تصديرها، وإن تسهل استرداد الدولة المعنية لتلك الممتلكات في حالة تصديرها.

۱۶

منعاً للتصدير غير المشروع ووفاء بالالتزامات المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية، يتعين على كل دولة طرف في هذه الاتفاقية، في حدود امكانياتها، ان تخصص للدوائر الوطنية المسئولة عن حماية تراثها الثقافي ميزانية كافية وان تنشئ عند اللزوم صندوقاً لهذا الغرض.

١٥٦

ليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الدول الاطراف فيها من عقد اتفاقيات خاصة في ما بينها ومن الاستمرار في تنفيذ اتفاقيات سبق ابرامها بشأن استرداد الممتلكات الثقافية التي نقلت لاي سبب كان من مواطنها الاصلية قبل العمل بهذه الاتفاقية في الدول المعنية.

۱۷۶

على الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ان توضح في التقارير الدورية التي ترفعها للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التواريخ وبالطريقة التي يحددها، احكام القوانين واللوائح التي اعتمدتها والتدابير الاخرى التي اتخذتها تطبيقاً لهذه الاتفاقية مع بيان تفاصيل ما اكتسبته من خبرة في هذا الميدان.

المادة ١٧

- ١- للدول الاطراف في هذه الاتفاقية ان تطلب معاونة فنية من منظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وخاصة فيما يتعلق بما يلي :
 - ا- الاعلام والتربية،
 - ب- المشورة والخبرة، ج- التنسيق والمساعدة الحميدة.
- ٢- لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان تبادر من تلقاء نفسها الى اجراء بحوث ونشر دراسات عن المسائل المتعلقة بتبادل الممتلكات الثقافية بطريق غير مشروعه.
- ٣- لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة كذلك ان تستعين لهذه الغاية بأية منظمة غير حكومية مختصة.
- ٤- لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان تقدم من تلقاء نفسها للدول الاطراف في هذه الاتفاقية مقترنات بشأن تنفيذها.
- ٥- لليونسكو ان تقدم مساعيها الحميدة بناء على طلب دولتين على الأقل من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ينشأ بينهما نزاع بشأن تنفيذها، وذلك للوصول الى تسوية بينهما.

المادة ١٨

حررت هذه الاتفاقية بالاسبانية والانجليزية والروسية والفرنسية ويعتبر كل من النصوص الاربعة نصا رسميا.

المادة ١٩

- ١- ترفع هذه الاتفاقية الى الدول الاعضاء بمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة للتصديق عليها او قبولها وفقا للاجراءات الدستورية النافذة في كل منها.

٢- تودع وثائق التصديق أو القبول لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربيه والعلم والثقافة.

المادة ٢٠

١- لجميع الدول غير الاعضاء بمنظمة الام المتحدة للتربيه والعلم والثقافة ان تنضم الى هذه الاتفاقية، متى دعاها للانضمام اليها المجلس التنفيذي للمنظمة.

٢- يتم الانضمام باداع وثيقة انضمام لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربيه والعلم والثقافة.

المادة ٢١

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ ايداع ثالث وثيقة تصديق وقبول او انضمام، على ان يقتصر نفاذها على الدول التي اودعت وثائقها في ذلك التاريخ وقبله، وبالنسبة لاي دولة اخرى فانها تصير نافذة بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ ايداع وثيقة تصدقها او قبولها وانضمامها.

المادة ٢٢

تعترف الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بأنها تنطبق لا على اراضيها الاصلية فحسب، بل ايضا على الاقاليم كافة التي تتولى هذه الدول مسؤولية علاقاتها الدولي، كما تتعهد بان تشاور عند اللزوم مع حكومات تلك الاقاليم او غيرها من السلطات المختصة فيها عند التصديق او القبول او الانضمام او قبله من اجل ضمان تطبيق الاتفاقية في تلك الاقاليم، وبان تخطر المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربيه والعلم والثقافة بالاقاليم التي تطبق فيها الاتفاقية، على ان يصبح ذلك الاطمار نافذا بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ تسلیمه.

المادة ٢٣

- ١- لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تنسحب منها بالاصالة عن نفسها او بالنيابة عن أي اقليم تتولى مسؤولية علاقاته الدولية.
- ٢- ويتم الانسحاب بوجب وثيقة مكتوبة تودع لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- ٣- ويصبح الانسحاب نافذا بعد انقضاء اثنى عشر شهرا على تاريخ تسلمه وثيقة الانسحاب.

المادة ٢٤

يخطر المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة الدول الاعضاء في المنظمة، والدول غير الاعضاء فيها والمشار إليها في المادة ٢٠، والام المتحدة، بكل ما يودع لديه من وثائق التصديق او القبول او الانضمام المنصوص عليها في المادتين ١٩ و ٢٠ وبالاطارات وبوثائق الانسحاب المنصوص عليها في المادتين ٢٢ و ٢٣.

المادة ٢٥

١- يجوز للمؤتمر العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان ينزع هذه الاتفاقية، غير أن هذا التنقيح لن يكون ملزما الا للدول التي تصير طرفا في الاتفاقية المقحة.

٢- اذا اعتمد المؤتمر العام اتفاقية جديدة تكون بمثابة تنقيح كلي او جزئي لهذه الاتفاقية، ففي هذه الحالة، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك، يوقف التصديق على هذه الاتفاقية او قبولها او الانضمام اليها، اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية المقحة الجديدة.

تنفيذًا للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة تسجل هذه الاتفاقية في سكرتارية الأمم المتحدة بناءً على طلب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

حررت في باريس بتاريخ هذا اليوم السابع عشر من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠، من نسختين اصليتين تحملان توقيعي رئيس المؤتمر العام في دورته السادسة عشرة، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ستودعان في محفوظات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتوخذ عنهما نسخ مصدقة مطابقة لترسل إلى الدول المشار إليها في المادتين (١٩) و (٢٠) والتي لمنظمة الأمم المتحدة أيضًا.

وأن النص المقدم هو النص الأصلي للاتفاقية التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته السادسة عشرة المنعقدة في باريس والتي أعلن افتتاحها في اليوم الرابع عشر من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠.

وتصديقاً لذلك ثبت توقيعه في اليوم السابع عشر من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٠ كل من :

رئيس المؤتمر العام : اتيلاو ديللور ومايني
المدير العام : رينيه ماهر

نسخة مصدقة مطابقة، باريس

مدير المعايير الدولية والشؤون القانونية
لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

ملحق رقم (٣)
اتفاقية لحماية التراث العالمي
الثقافي والطبيعي *

اقرها المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة
باريس ١٦ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٢

ان المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المنعقد في باريس من ١٧ اكتوبر / تشرين الاول الى ٢١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٢، في دورته السابعة عشرة.

اذ يلاحظ ان التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، لا بالاسباب التقليدية للاندثار فحسب. وإنما ايضا بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الاتلاف والتدمير الاشد خطرا.

ونظرا لان اندثار وزوال اي بند من التراث الثقافي والطبيعي يؤلفان افقارا ضارا للتراث جميع شعوب العالم.

ونظرا لان حماية هذا التراث على المستوى الوطني ناقصة في غالب الاحيان، بسبب حجم الموارد التي تتطلبها هذه الحماية ونقصان الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية في البلد الذي يقوم في ارضه التراث الواجب انقاذه.

(*) تقدر الاشارة الى ان العراق قد صادق على هذه الاتفاقية بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٧.

وان يذكر بان ميثاق المنظمة التأسيسي ينص على انها تساعد على بقاء المعرفة وتقدمها وتعييمها عن طريق السهر على صون التراث العالمي، وحمايتها، وتوصية الدول المعنية باعتماد الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض.

ونظرا لان الاتفاقيات، والتوصيات، والقرارات الدولية القائمة والمتعلقة بالمتلكات الثقافية والطبيعية تبين الاهمية التي يمثلها لكافة شعوب العالم، انقاذ هذه المتلكات الفريدة والتي لا تعوض، مهما كانت تابعة لاي شعب.

ونظرا لان بعض ممتلكات التراث الثقافي وال الطبيعي، تمثل اهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصرا من التراث العالمي للبشرية جموعه.

ونظرا لانه يتبعن على المجتمع الدولي، امام اتساع واستجداد الاخطار الجديدة، الاسهام في حماية التراث الثقافي وال الطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية. عن طريق بذل العون الجماعي الذي يتمم بشكل مجد عمل الدولة المعنية دون ان يحل محله.

ونظرا لانه لابد لهذا الغرض من اصدار احكام جديدة في اتفاقية لاقامة نظام فعال يوفر حماية جماعية للتراث الثقافي وال الطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، بشكل دائم، ووفقا للطرق العلمية الحديثة.

وبعد ان قرر في دورته السادسة عشرة. ان هذه المسألة يجب أن تنظم بموجب اتفاقية دولية.

يعتمد هذه الاتفاقية في اليوم السادس عشر من نوفمبر / تشرين الثاني

. ١٩٧٢

اولاً: تعريف التراث الثقافي والطبيعي

المادة ١

يعني «التراث الثقافي» لاغراض هذه الاتفاقية:

الآثار: الاعمال المعمارية، واعمال النحت والتوصير على المباني، والمعانصر او التكالوبين ذات الصفة الاثرية، والبقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جمیعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ او الفن، او العلم.

المجمعات: مجموعات المباني المترعة او المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، او تنسقها، او اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، او الفن، او العلم.

الموقع: اعمال الانسان، او الاعمال المشتركة بين الانسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها الواقع الاثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، او الجمالية، او الانثropolوجية، او الانثروبولوجية.

المادة ٢

يعني «التراث الطبيعي» لاغراض هذه الاتفاقية:

المعالم الطبيعية المتألقة من التشكيلات الفيزيائية او البيولوجية من مجموعات هذه التشكيلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية، او العلمية، التشكيلات البيولوجية او الفيزيوغرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة موطن الاجناس الحيوانية او النباتية المهددة، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، او المحافظة على الثروات.

المواقع الطبيعية او المناطق الطبيعية المحددة بدقة التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، او المحافظة على الثروات او الجمال الطبيعي.

المادة ٣

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية، ان تعين وتحدد مختلف الممتلكات الواقعة في اقليمها وال المشار اليها في المادتين ١ و ٢ المتقدمتين.

ثانياً: الحماية الوطنية والحماية الدولية

للتراث الثقافي وال الطبيعي

المادة ٤

تعترف كل دولة من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بان واجب القيام بتعيين التراث الثقافي وال الطبيعي المشار اليه في المادتين ١ و ٣ الذي يقوم في اقليمها، وحمايته، والمحافظة عليه، واصلاحه، ونقله الى الاجيال المقبلة، يقع بالدرجة الاولى على عاتقها . وسوف تبذل كل دولة اقصى طاقتها لتحقيق هذا الغرض وتستعين عند الحاجة بالعون والتعاون الدوليين اللذين يمكن ان تحظى بهما، خاصة على المستويات المالية، والفنية، والعلمية، والتقنية.

المادة ٥

لتؤمن اتخاذ تدابير فعالة ونشطة لحماية التراث الثقافي وال الطبيعي الواقع في اقليمها والمحافظة عليه وعرضه، وتعمل الدول الاطراف في هذه الاتفاقية، كل بحسب ظروفها، وفي حدود امانتها، على ما يلي :

- أ- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي وال الطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة، ودمج حماية هذا التراث في مناهج التخطيط العام
- ب- تأسيس دائرة او عدة دوائر، حيث لا توجد مثل هذه الدائرة في اقليمها، لحماية التراث الثقافي وال الطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتزويده هذه

الدائرة بالموظفين الاكفاء، وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها باداء الواجبات المترتبة عليه.

جـ- تنمية الدراسات والابحاث العلمية والتكنولوجية . ووضع وسائل العمل التي تسمح للدولة بان تجاهله الاخطار المهددة للتراث والطبيعي .

دـ- اتخاذ التدابير القانونية، والعلمية، والتكنولوجية، والادارية، والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث ، وحمايته، والمحافظة عليه وعرضه واحيائه .

هـ- دعم انشاء او تنمية مراكز التدريب الوطنية والاقليمية، في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه، وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار .

٦ المادة

١-تعترف الدول الاطراف في هذه الاتفاقية. مع احترامها كلها سيادة الدول التي يقع في اقليمها التراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١ و ٢ ، ودون المساس بالحقوق العينية التي تقررها التشريعات الوطنية فيما يتعلق بهذا التراث ، انه يؤلف تراثا عالميا، تستوجب حمايته التعاون بين اعضاء المجتمع الدولي كافة .

٢-وتتعهد الدول الاطراف ان تقدم مساعدتها، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية لتعيين التراث الثقافي والطبيعي المشار اليه في المادتين ١ و ٢ ، وحمايته والمحافظة عليه وعرضه، اذا طلبت ذلك الدولة التي يقع هذا التراث في اقليمها .

٣-وتتعهد كل من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية، الا تتخذ متعمدة، اي اجراء من شأنه الحقن الضرر بصورة مباشرة او غير مباشرة، بالتراث الثقافي، والطبيعي المشار إليه في المادتين ١ و ٢ ، والواقع في اقاليم الدول الاطراف في هذه الاتفاقية .

المادة ٧

لاغراض هذه الاتفاقية، تعني الحماية الدولية للتراث العالمي الثقافي والطبيعي، اقامة نظام للتعاون والتعاون الدوليين، يستهدف معاونة الدول الاطراف في الاتفاقية، في الجهود التي تبذلها للمحافظة على هذا التراث ولتعيشه.

ثالثاً: اللجنة الدولية الحكومية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

المادة ٨

١- تنشأ لدى منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لجنة دولية حكومية لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية. تعرف باسم (لجنة التراث العالمي). وتألف اللجنة من خمسة عشر دولة اطراف في الاتفاقية، تنتخبها الدول الاطراف في الاتفاقية . في اجتماع عام خلال دورات المؤتمر العام العادي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ويصبح عدد الدول الاعضاء في اللجنة احدى وعشرين دولة، ابتداء من الدورة العادية للمؤتمر العام الذي يلي نفاذ هذه الاتفاقية في حق . ٤ دولة على الاقل:

٢- يجب ان يؤمن انتخاب اعضاء اللجنة تمثيلاً عادلاً مختلف مناطق العالم وثقافاته .

٣- يحضر جلسات اللجنة، بصورة استشارية، ممثل عن المركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافية وترميمها (مركز روما)، وممثل عن المجلس الدولي للآثار والمواقع (م دل ام)، وممثل عن الاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومرافقها (ادص ط) ويمكن ان يضاف الى هؤلاء بناء على طلب الدول الاطراف في اجتماع عام، خلال دورات المؤتمر العام العادي لمنظمة الامم المتحدة

للتنمية والعلم والثقافة، ممثلون عن النظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية الأخرى التي لها أهداف مماثلة.

三

١- تبادر الدول الأعضاء في لجنة التراث العالمي مدة عضويتها، اعتباراً من انتهاء الدورة العادلة للمؤتمر العام الذي انتخب خلاله، حتى نهاية الدورة الثالثة العادلة التالية:

٢-غير ان مدة عضوية ثلث الاعضاء المختارين في الانتخاب الأول تنتهي بنهاية الدورة العادلة للمؤتمر العام التي انتخبوا خلالها، كما تنتهي مدة عضوية الثالث الثاني بنهاية الدورة العادلة الثانية للمؤتمر العام التي تلي الدورة التي انتخبوا خلالها، ويسحب رئيس المؤتمر العام اسماء هؤلاء الاعضاء بالاقتراع، اثر الانتخاب الأول.

٣- تختار الدول الاعضاء اللجنة ممثلتها فيها من بين في ميادين التراث الثقافي وال الطبيعي.

النحو

١- تعتمد لجنة التراث العالمي نظامها الداخلي.

٢- للجنة ان تدعو في أي وقت، الى اجتماعاتها، المؤسسات العامة والخاصة، وكذلك الافراد، لاستشارتهم في قضايا معينة.

٣- للجنة ان تنشئ الهيئات الاستشارية التي ترى لزوما لها في أداء مهمتها.

- ١- ترفع كل دولة طرف في هذه الاتفاقية، الى لجنة التراث العالمي، بقدر الامكان، جرداً بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في اقليمها، والتي تصلح لأن تسجل في القائمة المنشوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة، ويتعين أن يحوي هذا الجرد، الذي لن يعتبر شاملًا، وثائق عن مواقع الممتلكات المذكورة، وعن الأهمية التي تمثلها.
- ٢- بالاعتماد على الجرود التي تقدمها الدول وفقاً للفقرة ١، تنظم اللجنة وتنقح أول بأول، وتنشر تحت عنوان «قائمة التراث العالمي» قائمة بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي المحددة في المادتين ١ و ٢ من هذه الاتفاقية، والتي ترى بعد تطبيق المعايير التي تتحذّها، ان لها قيمة عالمية استثنائية. ويجب توزيع القائمة المقحة، مرتة كل سنتين على الأقل.
- ٣- لا يدرج بنده في قائمة التراث العالمي، الا بموافقة الدولة المعنية، ولا يؤثر ادراج ملك واقع في أرض تكون السيادة او الاختصاص عليها، موضوع مطالبة عدة دول على حقوق الاطراف في المازعة.
- ٤- تنظم اللجنة، وتنقح اولاً بأول، وتنشر، كلما اقتضت الظروف ذلك، تحت عنوان «قائمة التراث العالمي المعرض للخطر». قائمة بالممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، التي يحتاج انقادها الى اعمال كبرى والتي من الجل تنفيذها طلب عون وفقاً لهذه الاتفاقية. وتتضمن هذه القائمة تقديراً لنفقات العمليات اللازمة. ولا يدرج فيها الا ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي التي تهدّدها اخطار جسيمة محددة. كخطر الزوال الناشئ عن الاندثار المضطرد، او عن مشاريع الاعمال الكبرى العامة او الخاصة، او التطور العمراني او السياحي السريع، او التهدم نتيجة استخدام الارض او تحول ملكيتها، او التغيرات الضخمة التي ترجع لأسباب مجهولة، او هجر المكان لاي سبب، او النزاع

المسلح او التهديد به، او الكوارث والنكبات، او الحرائق الكبرى، او الهزات الارضية، او انهيارات الاراضي او الاندفاعات البركانية، او التحول في منسوب المياه، او الفيضانات، او طغيان البحر وللجنة، في اي وقت، في حالة الاستعجال، ان تخدم على ادراج بند جديد في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، وان تؤمن لهذا الادراج تع咪ما فوريا.

٥- تحدد اللجنة المعايير التي يستند عليها، لادراج ملك من التراث الثقافي والطبيعي في احدى القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من هذه المادة.

٦- قبل ان ترفض اللجنة طلبا لادراج ملك ثقافي او طبيعي في احدى القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و٤ من هذه المادة، عليها ان تستشير الدولة التي يقع في اقليمها هذا الملك.

٧- تقوم اللجنة بالاتفاق مع الدول المعنية، بتنسيق وتشجيع الدراسات والابحاث اللازمة لاعداد القائمه المشار اليها في الفقرتين ٢ و٤ من هذه المادة.

١٢٦

لا يعني عدم ادراج ملك ضمن التراث الثقافي وال الطبيعي، في أي من القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ١١، ان هذا الملك ليست له قيمة عالمية استثنائية في غير الاغراض المتواخة من ادراجه في القائمتين المذكورتين.

النادرة

١- تتلقى لجنة التراث العالمي وتدرس طلبات العون الدولي التي تقدمها الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بخصوص ممتلكات التراث الشعافي الطبيعي

الواقعة في اراضيها، والمدرجة او التي تصلح لأن تدرج في القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ١١ . ويمكن ان يكون موضوع هذه الطلبات حماية الممتلكات المذكورة، او الحفاظة عليها او عرضها او احيائها.

٢- تنفيذاً للفرقة ٦ من هذه المادة، يمكن ان يكون موضوع طلبات العون الدولي، تعين ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين ١ و ٢ ذلك اذا اظهرت الابحاث التمهيدية اهمية الاستمرار في البحث.

٣- تقرر اللجنة التدابير الواجب اتخاذها بشأن هذه الطلبات، وتحدد اذا افتضى الامر، طبيعة وأهمية ما تمنحه من عون، وتجيز عقد الترتيبات الازمة باسمها، مع الحكومة المغنية.

٤- تحدد اللجنة نظاماً للأولوية في تنفيذ الاعمال التي ترمي القيام بها وتفعل ذلك بعد ان تأخذ بعين الاعتبار، اهمية الممتلكات الواجب انقاذها بالنسبة للتراث العالمي الثقافي والطبيعي، وضرورة تأمين العون الدولي للممتلكات التي هي اكثر تشيلاً لبيئة طبيعية معينة، او لعصرية شعوب العالم ولتاريخ هذه الشعوب، وكذلك مدى ضرورة الاسراع في الاعمال التي يلزم القيام بها، وأهمية موارد الدول التي توجد في اراضيها الممتلكات المهددة، وخاصة مدى مقدرة هذه الدول على تأمين انقاذ الممتلكات المذكورة بوسائلها الخاصة.

٥- تنظم اللجنة، وتنقح اولاً باول، وتعمم قائمة بالممتلكات التي قدم لها عون دولي.

٦- تقرر اللجنة اوجه استخدام موارد الصندوق المنصوص عليه في المادة ١٥ من هذه الاتفاقية، وتبحث عن وسائل تنمية هذه الموارد، وتشد كل الاجراءات المفيدة لهذا الغرض.

٧- تتعاون اللجنة مع المنظمات الدولية والوطنية، الحكومية وغير الحكومية، التي لها اهداف مماثلة لأهداف هذه الاتفاقية، ولللجنة، من أجل تطبيق مناهجها وتنفيذ مشاريعها، ان تستعين بهذه المنظمات، وعلى الاخص بالمركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافية وترميماها (مركز روما)، والمجلس الدولي للآثار والموقع (م دل أم) والاتحاد الدولي لصون الطبيعة ومواردها (أ د ص ط)، وكذلك بالمؤسسات العامة والخاصة وبالأفراد.

٨- تتخذ قرارات اللجنة باكثريه ثلثي الاعضاء الحاضرين والمشاركة في التصويت، ويختلف النصاب من اكثريه اعضاء اللجنة.

المادة ١٤

١- تساعد لجنة التراث العالمي أمانة عامه يعينها المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢- يهيء المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة وثائق اللجنة، وجدول اعمال اجتماعاتها، ويؤمن تنفيذ مقرراتها، مستفيدا ما امكن من خدمات المركز الدولي لدراسات صون الممتلكات الثقافية وترميماها (مركز روما). وال المجلس الدولي للآثار والموقع (م دل أم)، والاتحاد الدولي لصون الطبيعية ومواردها (أ د ص ط)، في حدود اختصاصات وامكانات كل منها.

رابعاً: صندوق حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

المادة ١٥

١- ينشأ صندوق لحماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، يعرف باسم «صندوق التراث العالمي».

٢- يتأسس الصندوق، كصندوق ايداع، وفقا لاحكام النظام المالي لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٣- تتألف موارد الصندوق من :

١- المساهمات الاجبارية والمساهمات الاختيارية التي تقدمها الدول الاطراف في الاتفاقية.

ب- المدفوعات والهدايا، والهبات التي يمكن أن تقدمها له:

١- دولة اخرى.

٢- منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمات الاخرى المرتبطة بالامم المتحدة، وخاصة برنامج التنمية للامم المتحدة ، والمنظمات الدولية الحكومية الاخرى .

٣- الهيئات العامة والخاصة والأفراد.

جـ كل فائدة مستحقة عن موارد الصندوق.

دـ حصيلة التبرعات والمخالفات التي تنظم لصالح الصندوق.

هـ وكل موارد اخرى يعفيها النظام الذي تضعه لجنة التراث العالمي.

٤- لا يمكن تخصيص المساهمات المدفوعة للصندوق، وكل اشكال الغزو الاجنبى المقدم الى اللجنة، الا للاغراض التي تحدها اللجنة، ويمكن اللجنة ان تتقبل مساهمات تخصص لبرنامج، او مشروع معين، شريطة ان تكون قد أقرت مسبقا تنفيذ هذا البرنامج او المشروع، ولا يمكن ربط المساهمات المدفوعة للصندوق باى شرط سياسى.

١- تتعهد الدول الاطراف في الاتفاقية، دون المساس بأية مساهمة اختيارية اضافية، ان تدفع بانتظام كل عامين، لصندوق التراث العالمي، مساهمات يقرر الاجتماع العام للدول الاطراف في الاتفاقية الذي ينعقد خلال دورات المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. مقدارها على شكل نسبة مغربية تطبق على كل الدول. ويطلب هذا القرار المشار اليه بالفقرة ٢ من هذه المادة. ولا يمكن باي حال ان تتجاوز المساهمة الاجبارية للدول الاطراف في الاتفاقية ١٪ من مساهمتها في الميزانية العادلة لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢- على ان يامكان كل دولة مشار إليها في المادة ٣١ او المادة ٣٢ ، ان تصرح في وقت ايداعها وثائق التصديق او القبول او الانضمام انها غير مرتبطة باحكام الفقرة ١ من هذه المادة.

٣- يمكن للدولة التي قدمت التصريح المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة، ان تسحب هذا التصريح في اي وقت، معلمة بذلك المدير لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. على ان سحب التصريح لا يؤثر على المساهمة الاجبارية المتوجبة على هذه الدولة، الا اعتبارا من تاريخ الاجتماع العام للدول الاطراف الذي يلي :

٤- لكي تتمكن اللجنة من تحظيط عملياتها بشكل فعال، يتوجب على الدول الاطراف في الاتفاقية التي قدمت التصريح المشار اليه في الفقرة ٢ من هذه المادة ان تدفع مساهماتها على اساس منتظم، وكل ستين على الاقل، على الا تكون هذه المساهمات اقل من المساهمات التي كان يتوجب عليها دفعها ، لو كانت مرتبطة باحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

٥- لا يمكن انتخاب اية دولة طرف في الاتفاقية الى لجنة التراث الثقافي العالمي، اذا تخلفت عن دفع مساهمتها الاجبارية او الاختيارية للسنة الجارية والسنة المدنية التي تقدمتها مباشرة، ولا ينفذ هذا الحكم لدى اول انتخاب وتنهي مدة عضويه مثل هذه الدولة في اللجنة لدى كل انتخاب ملحوظ في المادة ٨، الفقرة ١ من الاتفاقية.

المادة ١٧

تدرس الدول الاطراف في هذه الاتفاقية وتشجع تأسيس المؤسسات والجمعيات الوطنية العامة والخاصة التي تستهدف تشجيع بذل المال في سبيل حماية التراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين ١ و ٢ من هذه الاتفاقية.

المادة ١٨

تقديم الدول الاطراف في هذه الاتفاقية مساعدتها لحملات جمع المال الدولية التي تنظم في صالح صندوق التراث العالمي تحت اشراف منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وتسهل، تنفيذا لهذه الاغراض، جمع الاموال بواسطة الهيئات المشار اليها في الفقرة ٣، من المادة ١٥.

خامساً: شروط العون الدولي واجراءاته

المادة ١٩

لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ان تطلب عونا دوليا في صالح ممتلكات التراث الثقافي او الطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية الواقعة في اقليمها، ويتعين علىها ان ترقق بطلبيها المعلومات والوثائق المنصوص عليها في المادة ٢١ والتي تتوفى لديها والتي تحتاج اليها اللجنة لتبتخد قرارها.

٤٠ المادة

دون اخلال باحكام الفقرة ٢ من المادة ١٣ ، والبند (ج) من المادة ٢٢ ، ٢٣ ، لا يمكن منع العون الدولي المنصوص عليه في هذه الاتفاقية ، الا الى ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي التي تقرر لجنة التراث العالمي ادراجها في احدى القائمتين المشار اليهما في الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ١١ .

٤١ المادة

١- تحدد لجنة التراث العالمي اجراءات فحص طلبات العون الدولي الذي تدعى الى تقديمها كما تحدد العناصر اللازم ادراجها في الطلب الذي يجب أن يتضمن وصفا للعملية المزمع اجراؤها ، والاعمال الالازمة وتقديم النفقات المتوقعة ، ودرجة الاستعجال ، والاسباب التي تحول دون الدولة الطالبة وتحمل كل النفقات . ويجب ان تدعم الطلبات بتقارير الخبراء .

٢- كلما كان ذلك ممكنا يجب فحص الطلبات المبنية على الكوارث الطبيعية والنكبات على وجه الاستعجال ، وان تعطي الاولوية ، من اللجنة التي يجب ان تتحقق بصندوق احتياطي يستخدم في مثل هذه الحالات ، وذلك نظرا لم تفضيه هذه الطلبات من اعمال سريعة .

٣- تجري اللجنة الدراسات والاستشارات التي تراها لازمة قبل اتخاذ قراراتها .

٤٢ المادة

يتحدد العون الذي تمنحه لجنة التراث العالمي الاشكال التالية :

أ- اجراء دراسات للمسائل الفنية ، والعلمية ، والتقنية التي تتطلبها حماية التراث الثقافي والطبيعي المحدد في الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ١١ من هذه الاتفاقية والمحافظة عليه وعرضه واحيائه .

بـ- جلب الخبراء، والتقنيين واليد العاملة للسهر على تنفيذ المشروع المأفق عليه.

جـ- تدريب الاختصاصيين على كل المستويات في مضمار تعين التراث الثقافي والفنى، وحمايته والمحافظة عليه وعرضه واحيائه.

دـ- تقديم المعدات التي لا تملكها الدولة المعنية او التي يتغدر عليها حيازتها.

هـ- منع القروض ذات الفوائد المنخفضة ، او بغير فوائد والتي قد تستدأ على آجال طويلة.

وـ- تقديم المنح التي لا تسترد، وذلك في الحالات الاستثنائية التي تبررها اسباب خاصة.

المادة ٢٣

يمكن للجنة التراث العالمي ان تقدم عوناً دولياً للمراسلات الوطنية والاقليمية لتدريب الاختصاصيين على كل المستويات، في مضمار تعين التراث الثقافي والطبيعي، والمحافظة عليه وعرضه واحيائه.

المادة ٢٤

لا يمكن منع عوناً دولياً كبيراً الا بعد اجراء دراسة علمية، واقتصادية، وتقنية مفصلة، ويجب ان تعتمد هذه الدراسة على التقنيات الحديثة في حماية التراث الثقافي والطبيعي، والمحافظة عليه وعرضه واحيائه، وان تتفق مع اهداف هذه الاتفاقية، كما تغطي الدراسات المذكورة وسائل استخدام الموارد المتوفرة في الدولة المعنية استخداماً رشيداً.

٤٥ المادة

لا يسهم المجتمع الدولي، كقاعدة عامة، الاجزئيا في تمويل الاعمال اللازمة، ويجب ان تكون مساهمة الدولة المستفيدة من العون الدولي جانبها هاما من الموارد المخصصة لكل برنامج او مشروع، الا اذا كانت موارد هذه الدولة لا تسمح لها بذلك.

٤٦ المادة

تحدد لجنة التراث الثقافي والدولة المستفيدة في عقد يتفق عليه بينهما، الشروط التي ينفذ بمقتضاها برنامج أو مشروع منح لها عون دولي بموجب هذه الاتفاقية، وتكون الدولة المستفيدة من مثل هذا العون الدولي، مسؤولة عن المراقبة على حماية الممتلكات موضوع العون المذكور، والمحافظة عليها وعرضها وفقا للشروط التي تضمنها العقد.

سادسا : المناهج التربوية

٤٧ المادة

- تعمل الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بكل الوسائل المناسبة، خاصة بمناهج التربية والاعلام، على تعزيز احترام وتعلق شعوبها بالتراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين ١ و ٢ من الاتفاقية.
- وتعهد باعلام الجمهور، اعلاما مسبقا، عن الاخطار الجائمة على هذا التراث وعن اوجه النشاط التي تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية.

٤٨ المادة

تعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية والتي تتلقى عونا دوليا تنفيذا لها،

الاجراءات الازمة، للاعلام عن اهمية الممتلكات التي كانت موضوع هذا العنوان وعن الدور الذي اداه العون الدولي في هذا المضمار.

سابعاً : التقارير

المادة ٩٩

- ١- تقدم الدول الاطراف في هذه الاتفاقية، في التقارير التي تقدمها الى المؤتمر العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة في التواريخ وبالصورة التي يحددها هذا المؤتمر، معلومات حول الاحكام التشريعية والتنظيمية، والاجراءات الارشادية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية، كما تشير الى تفاصيل التجربة المكتسبة في هذا المضمار.
- ٢- ويجب ان تخطر لجنة التراث العالمي بمضمون هذه التقارير.
- ٣- وتقدم اللجنة تقريراً عن أوجه نشاطها الى كل دورة عادية من دورات المؤتمر العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

ثامناً : احكام ختامية

المادة ٣٠

حررت هذه الاتفاقية بالاسبانية والانجليزية والروسية والعربية والفرنسية، ويعتبر كل من النصوص الخمسة نصاً رسمياً.

المادة ٣١

١- ترفع هذه الاتفاقية الى الدول الاعضاء في منظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة، للتصديق عليها او قبولها، وفقاً للإجراءات الدستورية النافذة في كل منها.

٢- تردد وثائق التصديق او القبول لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتنمية والعلم والثقافة.

المادة ٣٢

- ١- لجميع الدول غير الاعضاء بمنظمة الام المتحدة للتنمية والعلم والثقافة ان تضم الى هذه الاتفاقية، متى دعاهما للانضمام اليها المؤتمر العام للمنظمة.
- ٢- يتم الانضمام بايداع وثيقة الانضمام لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتنمية والعلم والثقافة.

المادة ٣٣

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ ايداع الوثيقة العشرين للتصديق او القبول او الانضمام، على ان يقتصر نفاذها على الدول التي اودعت وثائقها في ذلك التاريخ او قبله، وتصبح نافذة بالنسبة لاي دولة اخرى بعد مضي ثلاثة شهور على تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او قبولها او انضمامها.

المادة ٣٤

تنفذ الاحكام التالية على الدول الاطراف في هذه الاتفاقية التي لها نظام دستوري اتحادي او غير وحدوي:

- أ- فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقية التي يقع تنفيذها في اختصاص السلطة التشريعية الاتحادية او المركزية، تكون التزامات الحكومة الاتحادية او المركزية نفسها التزامات الدول الاطراف التي ليست دولتاً اتحادية.
- ب- فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقية التي يقع تنفيذها في اختصاص

كل من الدول او الاقطان، او الولايات او المحافظات (التي تتألف منها الدولة الاتحادية)، والتي لا تكون ملزمة وفقا لنظام الاتحاد الدستوري، باتخاذ قرارات تشريعية في مثل هذه الحالة، تقوم الحكومة الاتحادية باطلاق السلطات ذات الصلاحية في الدول، والاقطان، والولايات والمحافظات على هذه الاحكام، مع توصيتها باتباعها.

٣٥ المادة

- ١- لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ان تنسحب منها.
- ٢- ويتم الانسحاب بموجب وثيقة مكتوبة تودع لدى المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية، والعلم والثقافة.
- ٣- ويصبح الانسحاب نافذا بعد انقضاء ١٢ شهرا على تاريخ استلام وثيقة الانسحاب . ولا تغير هذه الوثيقة شيئا في الالتزامات المالية المترتبة في حق الدولة النسبحبة حتى نفاذ تاريخ الانسحاب.

٣٦ المادة

يعلم المدير العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الدول الاعضاء في المنظمة، والدول غير الاعضاء فيها والمشار إليها في المادة ٣٢، بكل ما يودع لديه من وثائق التصديق او القبول او الانضمام المنصوص عليها في المادتين ٣١ و ٣٢، وبوثائق الانسحاب المنصوص عليها في المادة ٣٥.

٣٧ المادة

- ١- يجوز للمؤتمر العام لمنظمة الام المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ان يعدل هذه الاتفاقية، غير ان هذا التعديل لن يكون ملزما الا بالنسبة الى الدول التي تصبح اطرافا في الاتفاقية المقحة.

٢- اذا اعتمد المؤتمر العام اتفاقية جديدة تكون بمثابة تعديل كلي او جزئي لهذه الاتفاقية ففي هذه الحالة، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك، يوقف التصديق على هذه الاتفاقية او قبولها او الانضمام اليها، وذلك اعتبار من تاريخ نفاذ الاتفاقية المقصورة الجديدة.

٣٨ المادة

تنفيذاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة، تسجل هذه الاتفاقية في سكرتارية الامم المتحدة. بناء على طلب المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

حررت في باريس بتاريخ هذا اليوم الثالث والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٢ ، من نسختين اصلتين تحملان توقيعي رئيس المؤتمر العام في دورته السابعة عشرة، والمدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وسوف توضع هاتان النسختان في محفوظات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتؤخذ عنهما نسخ مصدقة لترسل الى الدول المشار اليها في المادتين ٣١، و ٣٢ . والى منظمة الامم المتحدة ايضاً.

ان النص الوارد اعلاه هو النص الرسمي للاتفاقية التي اقرها المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته السابعة عشرة التي انعقدت في باريس واعلن اختتامها في الحادي والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٢ .

واثبنا لما نقدم وقعنا بامضاءاتنا في الثالث والعشرين من نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٧٢ .

المدير العام

رئيس المؤتمر العام

ملحق رقم (٤)

قانون الآثار العربي الموحد

الصادر اعقاب انعقاد الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب في
بغداد / تشرين الثاني عام ١٩٨١

الباب الأول

تعريف الآثار

يعتبر اثراً اي شيء خلفته الحضارات، او تركته الاجيال السابقة، مما يكشف عنه او يعثر عليه، سواء كان ذلك عقاراً او منقولاً يتصل بالفنون او العلوم او الاداب او الاخلاق او العقائد او الحياة اليومية، او الاحداث العامة، وغيرها مما يرجع تاريخه الى مائة سنة مضت^(١) متى كانت له قيمة فنية او تاريخية.

ويجوز للسلطة الاثرية ان تعتبر - لأسباب فنية او تاريخية - اي عقار او منقول، اثراً اذا كانت للدولة مصلحة وطنية في حفظه وصيانته بصرف النظر عن تاريخه.

وتعتبر من الآثار ذات الشأن الوثائق والخطوطات^(٢) كما تعتبر بقايا

(١) هذا التحديد ليس على مسill القطع، فلكل دولة ان تحدد، في ضوء ظروفها ومتطلباتها وواقعها التاريخي، المدى الزمني لاعتبار الاشياء من الآثار، والشاهد فعلاً ان هذه المدة تختلف اختلافاً يتناقض في القانون حالياً، وفقاً لظروف كل دولة، فالقانون العراقي يحددها بمدتها ٢٠٠ سنة فقط بينما القانون الاردني يحددها ما قبل عام ١٧٠٠م.

(٢) اذا رأت دولة من الدولة ان الحفاظة على الوثائق، والخطوطات يدخل ضمن واجبات السلطة الاثرية، فعليها في ضوء التنظيم التشريعي بها اصدار قانون مستقل لحمايتها، وهي تتطلب على اية حال ازداد احكام خاصة بها.

السلالات البشرية والحيوانية والنباتية من الآثار التي يجب المحافظة عليها وصيانتها شأنها شأن الآثار الأخرى.

السلطة المختصة بالآثار ومهامها:

السلطة الأثرية في هذا القانون هي^(١)

وتولى هذه السلطة الكشف عن الآثار في البلاد، وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها، وتسجيلها، وعرضها للناس، ونشر الثقافة الأثرية.

ويدخل في اختصاصات هذه السلطة أيضاً^(٢)

أنواع الآثار وتقسيماتها:

أ- آثار ثابتة مثل: بقايا المدن والمباني والتلال الأثرية والكهوف والمغاور، والقلاع والأسوار والخصون، والابنية الدينية، والمدارس وغيرها، سواء كانت في باطن الأرض أو تحت المياه الداخلية أو الأقليمية.

ب- آثار غير ثابتة: وهي المقولات التي صنعت لتكون بطيئتها منفصلة عن الآثار الثابتة، ويمكن تغيير مكانها بغير تلف، وللسلطة الأثرية أن تعتبر الآثار غير الثابتة آثاراً ثابتة إذا كانت جزءاً من اثر ثابت، أو مكملة له أو مقرونة به، أو خرفاً فيه.

ملكية الآثار:

الاصل العام هو ملكية الدولة لجميع الآثار الثابتة والمنقوله، والمناطق الأثرية، ويستثنى من الآثار التي يجوز لغير الدولة اقتناها طبقاً لاحكام القانون.

(١) يوضع اسم السلطة الأثرية في الدولة لنظامها.

(٢) تذكر الاختصاصات الأخرى التي ترى الدولة منحها للسلطة الأثرية.

وللسلطات الاثرية حق استملاك أي مبنى تاريخي، أو أية منطقة اثرية أو
أية آثار منقولة مسجلة، مما يمتلكه الغير.

ولا يجوز للأفراد او الهيئات تملك الاثار الثابتة بالتقادم.

الباب الثاني

التنقيب والحفريات

تعريف التنقيب :

التنقيب عن الاثار هو جميع اعمال الحفر والسير والتحري بهدف العثور
على اثار منقولة او غير منقولة في باطن الارض او على سطحها، او في مجاري
المياه او البحيرات، او المياه الاقليمية.

ولا يعتبر العثور مصادقة على اثر أو اثار تنقيبا.

جهة الاختصاص بالتنقيب :

السلطة الاثرية وحدها هي صاحبة الحق في القيام باعمال التنقيب او
الحفر، ولها ان تسمح للهيئات والجمعيات العلمية والبعثات الاثرية بالتنقيب
عن الاثار بتراخيص خاص وفقاً لاحكام القانون.

ويجوز - في اضيق المحدود، ولضرورة فعلية، وبشرط توافق الامكانيات
المناسبة الترخيص للأفراد بالتنقيب.

ويحظر على أية جهة او أي فرد، التنقيب عن الاثار الا بتراخيص من
السلطة الاثرية، حتى لو كانت الأرض مملوكة للفرد او الجهة.

التقىب في الارض المملوكة لغير الدولة:

اذا كانت الارض المراد التقىب فيها ملكاً للآفراد، فعلى الجهة المرخص لها بالتقىب في هذه الارض الاتفاق - بالتراصي - مع المالك على مبدأ التقىب، وتعريضهم عن الضرر، واذا لم يتم الاتفاق بالتراصي فإنه يجوز الاستيلاء المؤقت على الارض بحيث تتولى الجهة المرخص لها بالحفر مباشرة، كما يجوز - اذا دعت الضرورة نزع ملكيتها طبقاً لاحكام القانون.

شروط منح التراخيص للهيئات والبعثات:

لا تمنح التراخيص للهيئات والجمعيات والبعثات الاثرية الا بعد التأكد من مقدرتها وكفايتها من الناحيتين العلمية والمادية، وللسلطة الاثرية ان تشرط وجود عناصر فنية معينة في الهيئة التي تقوم بإجراء الحفائر.

وبنطبي عموماً - ان يتضمن كل ترخيص تمنحه السلطة الاثرية ما يلي :

- صفة الهيئة او البعثة المرخص لها.
- خدماتها السابقة في هذا الميدان، داخل الدولة والدول العربية الأخرى.
- الموقع الاثري الذي تنبت فيه مصحوباً بخرائط.
- برنامج التقىب.
- اية شروط أخرى ترى السلطة الاثرية اثباتها.

الالتزامات الهيئات والبعثات المرخص لها بالتقىب وحقوقها:

تلتزم الجهات والبعثات المرخص لها بالتقىب، بتصوير ورسم الواقع

الاثرية، وتسجيل الاثار المكتشفة اولاً باول في سجلات خاصة، والقيام بما تتحاجة الاثار المكتشفة من حفظ ورعاية، وتزويد السلطات الاثرية بنتائج التنقيب في فترات متقاربة، وتقديم تقرير موجز في نهاية كل موسم على النحو الذي تطلبه السلطة الاثرية، وتمكين ممثل السلطة الاثرية من الاشراف على اعمال التنقيب، كما ان عليها في نهاية كل موسم ان تنقل الاثار المكتشفة مع اتخاذ احتياطات عليها الى المكان الذي تحدده السلطة الاثرية.

وللسلطة الاثرية ان تضيف ما تراه من التزامات اخرى تبعا لظروف كل ترخيص.

وعلى الجهة المنقبة ان تنشر النتائج العلمية لتنقيباتها خلال مدة معينة حدتها الاقصى خمس سنوات من تاريخ انتهاء اعمالها، والا جاز للسلطة الاثرية ان تقوم بذلك بنفسها، او عن طريق هيئات اخرى دون اعتراض الجهة الاولى، وعليها ايضا ان توافق السلطة الاثرية بنسخ من البحوث المنشورة وتنسخ من الصور الفوتوغرافية للاثار المكتشفة، وتنسخ ما تعدد من افلام عن كشوفها، ويكون للجهة المنقبة الحق في الملكية العلمية لنتائج الحفائر التي تجريها، كما اذا رأت البعثة العنازل عنها للسلطة الاثرية^(١).

التبلیغ عن الاثار:

على كل من يعثر مصادفة على اي اثر ثابت او منقول على سطح الارض او في باطنها، الابلاغ عنه خلال ثلاثة ايام^(٢).

ويلزم المبلغ بالاحفاظ على الاثر لحين الابلاغ عنه وتسليم السلطة الاثرية له.

(١) يمنع هذا الامتياز للبعثات الاجنبية في ظل النظم الجمركية المعمول بها في الدولة.

(٢) اختارت اللجنة هذه الفترة باعتبارها الحد الوسط المقبول، ولكل دولة ان تعدله وفقا لظروفها.

للسلطة الاثرية اذا ما قررت الاحتفاظ بالاثر- منع المكتشف مكافأة مناسبة واذا كان الاثر المبلغ عنه من المعادن الثمينة كالذهب او الفضة او الاحجار الكريمة يمنع المكتشف مكافأة لا تقل عن جوهر مادة الاثر يصرف النظر عن قدمه او صنته وقيمه التاريخية.

ويمكن للسلطة الاثرية ان تقرر مكافأة مالية مناسبة ايضا للمرشدين او المتسببين في العثور على الاثار بصفة عامة.

وتوقع اقصى العقوبة النصوص عليها في هذا القانون عن عدم التبليغ.

ويراعى التيسير على المبلغين، في حالة ظهور حسن نيتهم وعدم معرفتهم لمصدر الاثر، وذلك بما يحقق الهدف، دون اخلال باعتبارات الردع^(١).

صيانة الاثار وترميمها:

تحتخص السلطات الاثرية وحدها بصيانة وترميم الاثار، للمحافظة عليها والابقاء على معالمها وزخارفها، ولا يحق للملك الاعتراض على ذلك.

ويجوز للسلطة الاثرية في حالة الاصلاحات او الترميمات الناشئة عن الاشغال والاستئثار او في بعض الحالات التي تحددها السلطات الاثرية ان تسمح لمالك العقار او حائز الاثر بإجراء بعض الترميمات الازمة للمحافظة عليه تحت اشرافها، طبقا للشروط التي تضعها، كما يجوز لها ان تتطلب من مالك العقار القيام بالترميمات الازمة، فاذا امتنع قامت باجرائها على نفقته، مع جواز اعفائه من النفقات في الحالات التي تدعو الى ذلك^(٢).

(١) تحدد كل دولة في قانونها الاحكام والظروف المخفة بالنسبة لمسألة المبلغين.

(٢) تحدد كل دولة عربية في قانونها الحالات التي يجوز فيها اعفاء المالك من نفقات الترميم.

وفي حالة قيام مالك الأثر أو حائزه بترميمه أو تجديده، بغير ترخيص من السلطة الأثرية أو بغير اشرافها، جاز لهذه السلطة اعادته إلى ما كان عليه على نفقته.

المحافظة على الآثار والمناطق الأثرية والمباني والواقع التاريخية:

يحظر الاتلاف المباشر للآثار الثابتة والمنقولة، أو تشويتها أو الاحراق أي ضرر بها سواء بتغيير معالمها أو فصل أي جزء منها، أو تحويرها، أو لصق الاعلانات أو وضع اللافتات فوقها، وغير ذلك.

على السلطة الأثرية - بالاتفاق مع جميع الجهات المعنية في الدولة - أن تحدد المناطق والمباني والتلال الأثرية على الخرائط.

ويتعين عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى أو توسيعها أو تجميلها، المحافظة على المناطق الأثرية والابنية التاريخية الموجودة فيها.

ولا يجوز اقرار هذه المشروعات الا بعد الموافقة عليها من جانب السلطة الأثرية.

وعلى جميع الجهات المختصة - عند تخطيط أو اعادة تنظيم أو تحسين أو تجميل المدن والقرى التي توجد بها مناطق أثرية أو ابانية تاريخية، وكذلك عند القيم بإزالة الشيوخ فيها ان تراعي الارتفاق التي ترتبتها السلطة الأثرية.

ولا يجوز منح رخص باليبياء أو الترميم في الاماكن القريبة من الواقع الأثري والابنية التاريخية الا بعد الحصول على موافقة السلطات الأثرية لضمان اقامة المباني الحديثة وترميمها على النسق الذي تراه ملائماً للطابع الأثري، ولها في هذا الشأن ان تحدد طراز الابنية الجديدة او المجددة وارتفاعاتها ومواد بنائها والوانها لتكون المنشئات الجديدة منسجمة مع المنشآت القديمة.

وتحظر اقامة صناعات ثقيلة او خطيرة او منشآت حربية او أفران كلس او محاجر على مسافة تقل عن نصف كيلو متر^(١)، ويجوز الاستثناء من ذلك الحالات التي تراها السلطة الاثرية، مع مراعاة الشروط - الاحتياطية - التي تضعها.

كما يحظر وضع خطوط كهربائية او تليفونية او تلغرافية في الاماكن المذكورة قبل الحصول على موافقة السلطات الاثرية.

للسلطة الاثرية الحق في وقف اي عمل يترتب عليه تشويه الاثر او المنطقة الاثرية بصفة مباشرة او غير مباشرة، ويحق لها ازالة المخالف بالطرق الاثرية، مستعينة بسلطات الامن المختصة، ولها ان تلزم المعتدى باعادة الشيء الى اصله على حسابه الخاص والا كان لها ان تقوم به هي على حساب المخالف.

تشذ السلطة الاثرية التدابير اللازمة - بالاتفاق مع السلطات الاخرى المختصة في زمن السلم وال الحرب لحفظ الواقع الاثرية والابنية التاريخية بمراعاة الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها الدولة.

اعداد المناطق الاثرية للزيارة وإنشاء المتاحف:

على السلطة الاثرية ان تعد الاثار العقارية لاستقبال الزوار واظهار ميزاتها الفنية وخصائصها التاريخية ، وان تقيم معارض او متاحف متنقلة للاثار داخل البلاد او خارجها بشرط التامين على سلامتها - وذلك للتعریف بتاريخ حضارات البلاد .

تسجيل الاثار:

على السلطة الاثرية ان تقوم بحصر آثارها وتصويرها ومسحها مسحا

(١) لكل دولة - حسب تقدیرها - ان تزيد هذه المسافة او تنقصها.

شاملاً وتحديد معالم الواقع الأثريه وحدودها، وان تعد السجلات والأطلال
الأثريه المفصلة وذلك كله باستخدام الوسائل العلمية الحديثة.

وتقوم السلطة الأثرية بعد حصر الآثار - بدراستها، وتسجيل ما ترى
تسجيله منها، وعليها ان تبلغ قرار التسجيل للملكيين او المنصرين فيه، والى
السلطات الادارية ذات العلاقة - مثل الدوائر العقارية - ل تقوم هي ايضا
بتسجيلها وذلك بالنسبة للآثار الثابتة، وبظل التسجيل الذي تم قبل صدور هذا
القانون صحيح الى ان يتم اعادته او يتم شطبها او الغاؤه.

ويلزم تجاري الآثار، وكذلك حائزه الآثار المنقوله من الهواة بتسجيل ما
يملكون من آثار لدى السلطة الأثرية خلال مهلة محددة^(١).

باب الثالث

الاتجاح بالآثار

يحظر الاتجاح بالآثار المنقوله دون الحصول على إذن رسمي من السلطة
الأثرية، ولا يجوز الاتجاح بالآثار الا في اضيق نطاق، ويقتصر الاتجاح بالآثار على
المنقول منها المسجل لدى السلطة الأثرية، التي تجيز هذه السلطة التصرف
فيها.

وتحدد شروط منح إذن الاتجاح في قرار يصدره الوزير المختص^(٢):

يجب على من يمتلك اثرا منقولا، كما يجب على تاجر الآثار عند مباشرة
نشاطه ان يبلغ السلطة الأثرية بكل اثر يبيعه مع تحديد اوصافه وبيان اسم

(١) يتم تحديد هذه المهلة في قانون كل دولة وفقا لما تراه مناسبا.

(٢) يجوز تضمين هذه الشروط في قانون الآثار نفسه وفقا لما تحيشه كل دولة.

المشتري واذا كان المشتري من الاجانب غير المقيمين او من المقيمين الراغبين في تصدير الاثر فلا يتم عقد البيع الا بعد الحصول على ترخيص بالتصدير، وفيما عدا هؤلاء يجب على التجار ان يحصل من المشتري على قرار كتابي بعدم تصدير الاثر قبل الحصول على موافقة بذلك من السلطة الاثرية وعليه ان يسمح لمقتنى الاثار بالدخول الى متجره بغرض التفتيش للتأكد من تنفيذه القانون، كما يلزم بمسك سجلات وفقا للمواصفات والشروط التي تحدها السلطة الاثرية.

ويحق للسلطة الاثرية - في حالة ارتکاب التجار خالفة- ان تسحب منه اذن الاتجار بالاثار لفترة تحددها وفقا لجسامته الخالفة، ولها ان تلغيه في حالة تكرار الخالفة - ولها الا تجدد.

وفي حالة عدم تجديد الاذن او الغائه، تصنف الاثار المنقوله التي في حيازة التجار باحدى الوسائلتين الآتيتين:

- أ، ايلولتها الى الدولة مقابل تعويض مناسب يدفع له.
- ب. ان تستمر الاثار في حيازة التجار او ورثته، على ان تسجل باسمه و اسمهم في سجل خاص لدى السلطة الاثرية، مع عدم جواز بيعها او نقلها و ترميمها الا باذن خاص من السلطة المختصة.

وتكون هذه الاثار خاضعة لرقابة السلطة الاثرية من حين لآخر للتأكد من سلامتها وعدم التصرف فيها.

والسلطة الاثرية الحق في اقتناه أي اثر من الاثار الموجودة في حوزة التجار اما عن طريق الشراء بالتراضي او عن طريق الاستئلاك مقابل تعويض.

ولا يجوز استخدام الآثار المسجلة في غير العاية التي انشئت من أجلها أيا كان مالكها، كما لا يجوز هدم او تغيير او نقل كل أو بعض الآثر او ترميمه او تجديده الا في الحدود التي نقرها وتوافق عليها السلطة الاثرية، وبasher مباشر منها ، ولا يجوز ايضاً استناد اي بناء جديد الى العقار الاثري، او ترتيب حقوق ارتفاق على اي عقار او ارض واقعة قرباً من بناء تاريخي اثري ، وذلك ضمناً لا يجاد حرم غير مبني حول البناء التاريخي او المنطقه الاثرية كما لا يجوز فتح نوافذ او شرفات على تلك المبني الا بتراخيص طبق من السلطات الاثرية وعلى ان يدفع اصحاب العقارات المتضررة من وضع حقوق ارتفاق عليها تعويض عادل.

ويحظر استعمال الارض المسجلة ، مستودعاً للانقضاض او الخلفات ، كما يحظر اقامة مقابر او وسائل للري فيها، او ان تixer او تغرس ، او ان يقطع منها شجرة او غير ذلك من الاعمال التي يترب عليها تغيير معالم تلك الارض بدون تراخيص سابق من السلطة الاثرية وتحت اشرافها .

وإذا لحق صاحب الآثر العقاري المسجل ضرر نتيجة لتسجيله عوض عن ذلك الضرر .

ولا يجوز نزع ملكية الارضي او العقارات المسجلة الكائن فيها الآثر او المتاخمة له الا بعد موافقة الوزير المختص .

وعلى كل شخص طبيعي او معنوي يشغل بناء تاريخياً او منطقه اثرية ان يسمح لموظفي الآثار بالدخول للتفتيش عليه ودراسته ورسمه وتصويره ، وللسلطة الاثرية الحق في طلب الآثار المنقوله المسجلة من حائزها بقصد دراستها او رسمها او تصويرها اوأخذ قوالب لها او عرضها مدة مؤقتة في احد المعارض على ان تعاد الآثار لاصحابها سالمة فور الانتهاء من العمل الذي طلبت من اجله .

لا يجوز ملاك الآثار الثابتة والمنقولة المسجلة بيعها قبل الحصول على موافقة السلطة الأثرية - منعا لاي ضرر يلحق بها، وعليهم ابلاغ هذه السلطة باسم طالب الشراء وعنوانه والسعر الذي عرضه، ويكون للسلطة الأثرية اذا رغبت - الأولوية في شراء هذه الآثار.

ويحظر على ملاك الآثار نقلها من مكان الى آخر دون تصريح مسبق من السلطة الأثرية تقوم - اذا دعت الضرورة - باتخاذ الاحتياطيات الفنية الازمة اثناء النقل حفاظا على الآثر من اي ضرر قد يلحق به نتيجة لذلك.

لا يجوز ملاك الآثار الثابتة والمنقولة المسجلة بيعها قبل الحصول على موافقة السلطة الأثرية تقوم - اذا دعت الضرورة - باتخاذ الاحتياطيات الفنية الازمة اثناء النقل حفاظا على الآثر من اي ضرر قد يلحق به نتيجة لذلك.

شطب او الغاء تسجيل الآثر :

يجوز للسلطة الأثرية - بعد موافقة اللجنة المختصة^(١) ولاسباب موضوعية مكتوبة شطب تسجيل الآثر - ثابتا او مقنولا - على ان ينشر قرار الشطب في الجريدة الرسمية ويبلغ الافراد والجهات التي بلغت قبل بتسجيده، وعلى ان يثبت ذلك في السجلات الخاصة بالآثار.

تصدير الآثار واستردادها :

يحظر تصدير الآثار، ويرخص فقط بتصدير الآثار المنقولة التي لا يؤدي تصديرها الى افقار للترااث الاثري أو الفتى للبلاد.

(١) نظرا لما يترتب على الغاء التسجيل من اباحة التصرف في الآثر، فيجب ان يصدر قرار الالغاء من لجنة مختصة، تشكل في كل دولة وفقا لظروفها.

ويوضح في طلب الترخيص بالتصدير البيانات التي تحدد سلطنة الاثرية مع حفظ حقها في اجازة التصدير او رفضه، وفي ان تشتري ما تشاء من هذه الآثار بالسعر الذي قدره صاحب الشأن في طلب التصدير، او بالسعر الذي تقدر اللجنة المختصة بدراسة طلبات تصدير الآثار، ايهما اقل، ولا يجوز الطعن في تقدير هذه اللجنة.

ويحدّد الوزير المختص - بقرار يصدره - الحالات التي يلزم فيها اعطاء رخصة بالتصدير دون تعارض مع احكام القانون.

وعلى سلطة الجمارك ان تعرض على السلطة الاثرية الآثار المستوردة كافية من الخارج.

وعلى السلطة الاثرية الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات وتوصيات المؤسسات الدولية لاستعادة الآثار المهرزة الى خارج البلاد وان تساعد كذلك على إعادة الآثار الاجنبية بشرط المعاملة بالمثل.

اهداء الآثار:

يحظر على السلطة الاثرية اهداء الآثار، الا في اضيق الحدود ولتحقيق مصلحة عامة ويشترط ان يكون الآثر منقولا مسجلا مما يمكن الاستغناء عنه لکثرة ما يماثله من الوجوه كافة ويتم ذلك بقرار من رئيس الدولة أو مجلس الوزراء.

الباب الرابع

تبادل الآثار

للسلطة الاثرية حق تبادل الآثار مع متاحف الدول العربية أو اعارتها اليها كما يجوز اجراء التبادل او الاعارة مع المتاحف والمعاهد العلمية الأجنبية وفقا للنظم والاتفاقيات التي تعقد في هذا الشأن.

العقوبات :

(١)

١- نظرا الى أن تحديد العقوبات في أي قانون يخضع عموما لظروف كل مجتمع واتجاهاته نحو تقويم الانحراف ومعاقبة الخارجين على القانون، فقد رأت اللجنة التي قامت بوضع مشروع هذا القانون ان يترك للمشروع في كل دولة اختيار نوع العقوبات التي تقع في حالة المخالفه ليصوغها وفقا لظروفها ونظمها، وفيما يلي الافكار التي تود هذه اللجنة ان تطرحها في هذاخصوص

فنرى:

- أ- ان تتسم العقوبات بالتشدد ضمانا للردع.
- ب- ان تنفذ العقوبة بسرعة.
- ج- ان تتناسب العقوبة مع نوع المخالفه ومدى اضرارها بالتراث الوطني او القومي.

(١) نظرا الى ان تحديد العقوبات في أي قانون يخضع عموما لظروف كل مجتمع واتجاهاته نحو تقديم الانحراف ومعاقبة الخارجين على القانون، فقد رأت اللجنة التي قامت بوضع مشروع هذا القانون ان يترك للمشروع في كل دولة اختيار نوع العقوبات التي تقع في حالة المخالفه ليصوغها وفقا لظروفها ونظمها.

- د- الا تخل عقوبة ينص عليها في هذا القانون بعقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات او اي قانون آخر.
- هـ- ان ينص على مصادرة الاثر المنقول الذي يخالف صاحبه احكام هذا القانون مع تسليمه للسلطة الاثرية.
- وـ- ان يحكم في جميع الاحوال بازالة اسباب المخالفـةـ في حالة امكان ذلكـ ورد الشيء الى اصلهـ في مدة معينة ، والا قامت السلطة الاثرية بذلك نفقة المخالفـ .
- حـ- منع صفة ضبطية القضائية للقائمين على تنفيذ احكام هذا القانون.
- طـ- مضاعفة العقوبة اذا ارتكبها احد القائمين على شؤون الاثارـ .
- كـ- يكون للسلطة الاثرية الحق في رفع الدعاوى على المخالفين لاحكام هذا القانون بالإضافة الى حق النيابة العامةـ .
- لـ- ان تستوعب العقوبات جميع انواع المخالفات وهي :
- ١ـ التنصيب دون إذنـ .
 - ٢ـ عدم التبليغ عن اي كشف اثريـ .
 - ٣ـ سرقة احد الاثارـ .
 - ٤ـ السطو على اثار مطمورـ .
 - ٥ـ اخفاء اثر مسروقـ .
 - ٦ـ عدم تسجيل الاثر الذي في حوزة شخص او هيئةـ .
 - ٧ـ تشويه اثر او منطقة اثريةـ .
 - ٨ـ اتلاف اثرـ .

- ٩- تهريب اثر الى خارج البلاد او شروع فيه.
- ١٠- هدم اثر.
- ١١- بيع اثر دون اخطار السلطة الاثرية والحصول على موافقتها.
- ١٢- تغيير معالم اثر.
- ١٣- ترميم اثر بغير اذن أو بخلاف المواصفات التي اعطتها السلطة
الاثرية.
- ١٤- تهريب اثر الى داخل البلاد.
- ١٥- الانسحاب بالآثار دون ترخيص.

ملحق رقم (٥)

جمهورية العراق

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار: ٧٦

تاريخ القرار: ٢٥ / محرم / ١٤١٥ هـ

م ١٩٩٤ / ٦ / ٢٩

قرار

استناداً إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور.

قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتى:

- ١- تكون العقوبة المنصوص عليها في (أولاً / ١) من المادة (١٩٤) من قانون الكمارك في الرقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ ، السجن المؤبد أو المؤقت، وتكون العقوبة الاعدام اذا كان التهريب واقعاً على لقى آثارية . او بحجم كبير يلخق ضرراً فادحاً ومحرياً بالاقتصاد الوطني .
- ٢- لا يطلق سراح المتهم بجريمة التهريب في دورى التحقيق والمحاكمة إلا بعد صدور حكم او قرار حاسم في الدعوى .
- ٣- ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

ملحق رقم (٦)

جمهورية العراق

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار: ٨١

تاريخ القرار: ١٦ / محرم / ١٤١٥ هـ

١٩٩٤ / ٧ / ٥

قرار

استناداً إلى أحكام الفقرة (١) من المادة السابعة والأربعين من الدستور.

قرر مجلس قيادة الثورة ما ياتي:

- ١- يعد متتجاوزاً كل من قام بالزراعة أو السكن أو إقامة البناء أو المحدثات الأخرى على الواقع التي تعدد من أماكن وأراضي الآثار واحدث فيها ضرراً تارixياً أو مادياً.
- ٢- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة، ويلزم بدفع تعويض يساوي ضعف قيمة الضرر المادي والمعنوي الذي يحدثه، يستحصل من امواله نقداً دفعه واحدة أو بيع أملاكه في المراد العلمي.
- ٣- تتولى الادارة المحلية والبلديات تحريك الشكوى الجزائية وازالة المتتجاوز على نفقته.
- ٤- على المحكمة دعوة ممثل دائرة الآثار. ويعد التقرير الذي يقدمه ممثل هذه الدائرة مع شهادته أمام المحكمة أدلة كافية للادانة والحكم.

٥- لا يعمل بأي نص يتعارض واحكام هذا القرار.

٦- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

in respect of the Contracting State before the courts or other competent authorities of which ■ claim is brought for the restitution or return of such an object.

Article 11

Each Contracting State shall remain free in respect of claims brought before its courts or competent authorities:

- (a) for the restitution of a stolen cultural object:
 - (i) to extend the provisions of Chapter 11 to acts others than theft whereby the claimant has wrongfully been deprived of possession of the object.
 - (ii) to apply its national law when this would permit ■ extension may be brought under Article 3(2);
 - (iii) to apply its national law when this would disallow the possessor's right to compensation even when the possessor has exercised the necessary diligence contemplated by Article 4(1).
- (b) for the return of a cultural object removed from the territory of another Contracting State contrary to the export legislation of that State.
 - (i) to have regard to interests other than those material under Article 5(3);
 - (ii) to apply its national law when this would permit the application of Article 5 in cases other excluded by Article 7.

- (c) to apply the Convention notwithstanding the fact that the theft or illegal export of the cultural object occurred before the entry into force of the convention for that state.
- (b) no claim for the return of the object has been brought before a court or other competent authority acting under Article 9 within a period of five years from the time when the requesting State knew or ought reasonably to have known the location, or the identity of the possessor, of the object, and in any case within a period of twenty years from the date of the export of the object or
- (c) the export of the object in question is no longer illegal at the time at which the return is requested.

Article 8

- (1) When returning the cultural object the possessor may require that, at the time, the requesting state pay it fair and reasonable compensation unless the possessor knew or ought to have known at the time of acquisition that the object would be, or had been, exported contrary to the export legislation of the requesting state.
- (2) When returning the cultural object the possessor may, instead of requiring compensation, decide to retain ownership and possession or to transfer the object against payment or gratuitously to a person of its choice residing in the requesting State and who provides the necessary guarantees. In such cases the object shall neither be confiscated nor subjected to other measures to the same effect.

- (3) The cost of returning the cultural object in accordance with this article shall be borne by the requesting state.
- (4) The conduct of a predecessor from whom the possessor has acquired the cultural object by inheritance or otherwise gratuitously shall be imputed to the possessor.

Chapter IV Claims and Actions

Article II

- (1) The claimant may bring an action under this Convention before the courts or other competent authorities of the State where the possessor of the object is located at the time a claim is made.
- (2) However the parties may agree to submit the dispute to another jurisdiction or to arbitration.

Chapter V-Final Provisions

Article III

- (1) This Convention shall apply only when a cultural object has been stolen or removed from the territory of a Contracting state contrary to its export legislation, after the entry into force of the convention.
- (2) In determining whether the possessor exercised such diligence, regard shall be had to the relevant circumstances of the acquisition, including the character of the parties and the price paid, and whether the possessor consulted any register of stolen cultural objects which it could reasonably have consulted.

- (3) The conduct of a predecessor from whom the possessor has acquired the cultural object by inheritance or otherwise gratuitously shall be imputed to the possessor.

Chapter 11 -Return of Illegally Exported Cultural Objects

Article 5

- (1) When a cultural object has been removed from the territory of a Contracting state (the requesting State) contrary to its export legislation, that state may request the court or other competent authority of a state acting under Article 9 (the state addressed) to order the return of the object to the requesting state.
- (2) To be admissible, any request made under the preceding paragraph shall contain or be accompanied by, the particulars necessary to enable the competent authority of the state addressed to evaluate whether the conditions laid down in paragraph (3) are fulfilled and shall contain all material information regarding the conservation, security and accessibility of the cultural object after it has been returned to the requesting state.
- (3) The court or other competent authority of the state addressed shall order the return of the cultural object to the requesting state that state proves that the removal of the object from its territory significantly impairs one or more of the following interests:
- (a) the physical preservation of the object or of its context.

- (b) the integrity of a complex object.
- (c) the preservation of information of, for example, a scientific or historical character.
- (d) the use of the object by a living culture.
- (e) the outstanding cultural importance of the object for the requesting state.

Article 6

When a state has established its claim for the return of a cultural object under Article 5(3), the court or competent authority may only refuse to order the return of that object when it finds that it has as close a, or a closer, connection with the culture of the state addressed or of a state other than requesting state.

Article 7

The provisions of Article shall not apply when :

- (a) the cultural object was exported during the lifetime of the person who created it or within a period of fifty years following the death of that person or .

APPENDIX (VII)

Preliminary Draft Unidroit Convention on Stolen or Illegally Exported Cultural Objects (approved by the UNIDROIT Study Group on the International Protection of Cultural Property at its Third Session on 26 January 1990).

This Preliminary Draft UNIDROIT Convention has been prepared by the International Institute for the Unification of Private

law (UNIDROTT) in Rome and was discussed by the Committee of government experts on the international protection of cultural property on its first session ■ Rome from 6-10 May 1990 . An analysis and update of this Draft Convention will be published in issue ■ 2 of the Journal.

Chapter 1-Scope of Application and Definition

Article 1

This convention applies to claims for restitution of stolen cultural objects and for the return of cultural objects removed from the territory of a Contracting State contrary to its export legislation .

Article 2

For the purpose of this Convention, cultural object means any material object of artistic, historical ,spiritual, ritual or other cultural significance.

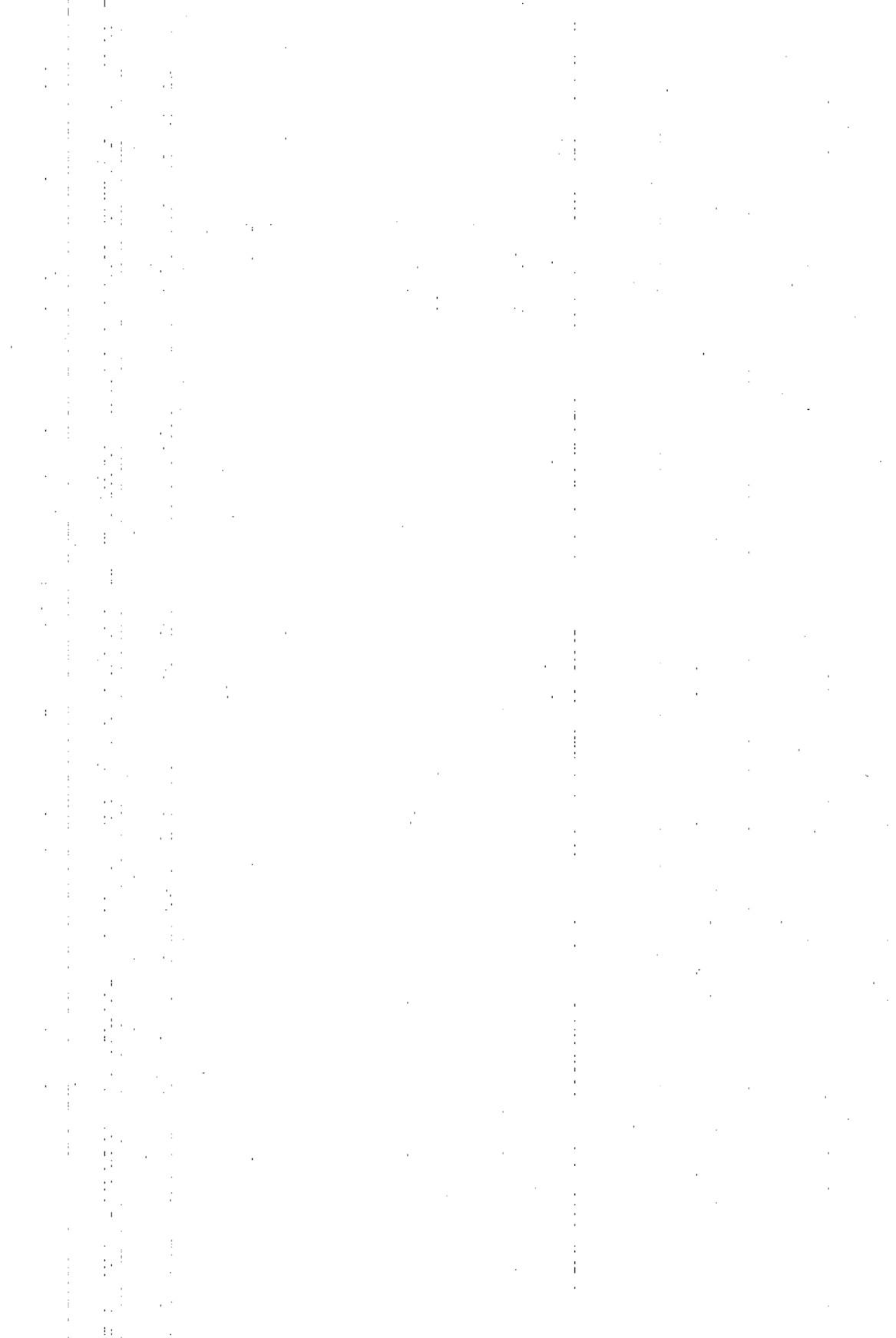
Chapter 11- Restitution of Stolen Cultural Objects

Article 3

- (1) The possessor of a cultural object which has been stolen shall return it.
- (2) Any claim for the restitution of a stolen cultural object shall be brought within a period of three years from the time when the claimant knew ■ ought reasonably to have known the location, or the identity of the possessor of the object, and in any case within a period of thirty years from the time of the theft.

Article 4

(1) The possessor of a stolen cultural object who is required to return it shall be entitled to payment at the time of restitutaion of fair and reasonable compensation by theh claimant provided that the possessor prove that it exercised the necessary diligence when acquiting the object.



المصادف

اولاً : المصادر العربية :

أ- الكتب والرسائل والبحوث:

- ١١- بيرت بوسمرف斯基، احصاء المخطوطات الاسلامية وصيانتها، ادباء اليونسكو، عدد ٢٨١، باريس، ١٩٨٤.
- ١٢- ج.أ. تونكين، القانون الدولي العام، (ترجمة) احمد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢.
- ١٣- د. جابر ابراهيم الرواى، المزاعنات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٨٧.
- القانون الدولي للبحار (وفقاً لاتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ مع دراسة عن الخليج العربي) جامعة بغداد، ١٩٨٩.
- ٤- جاسم بوعلاي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، عدد ٢٨، تونس، ١٩٨٧.
- ٥- جامعة الدول العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات يوليو «تموز» ١٩٧٨.
- ٦- د. حامد السلطان، القانون الدولي وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٧- حسن احمد، لندن: آثار المعبد اليوناني أصبحت حقاً بريطانياً، مجلة كل العرب، عدد (٢٤٥)، باريس، ١٩٨٧.
- ٨- حسن تحسين، منظمة الدول الافريقية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٩- حسين رشيد خريص، دراسة حول ندوة الاتفاقيات الثقافية عرباً ودولياً، جامعة الدول العربية (اليسكو)، البحرين، ١٩٨١.
- ١٠- د. حميد السنعدي، مقدمة في دراسة القانون الدولي الجنائي، ط١، بغداد، ١٩٧١.
- ١١- ديفيد اتكسون، سرقات أم هبات أم مبيعات، أنباء اليونسكو عدد (٢٩٨)، باريس، ١٩٨٤.
- ١٢- دورا جين هامبلن، نهب الآثار المصرية، (ترجمة) عصام الشبيخ قاسم، مجلة الثقافة العالمية، عدد (٤٦)، الكويت، ١٩٨٩.
- ١٣- د. رشاد عارف السيد، دراسة لاتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤، المجلة، المصرية للقانون الدولي، المجلد الاربعون، القاهرة، ١٩٨٤.

- ٤-الرشيد ادريس، هل من نهاية للحرب العراقية الإيرانية، مجلة دراسات دولية، عدد (٢٣٠)، تونس، ١٩٨٧.
- ٥-زينيه ماهو، حضارة الانسان، (ترجمة)، انطوان حمصي ومهأة شرشر، دمشق، ١٩٦٨.
- ٦-زهير البشير، الملكية الادبية والفتية، جامعة بغداد/ كلية القانون، ١٩٨٩.
- ٧-د. سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، دمشق، ١٩٦١.
- ٨- سهيل حسين الفلاوي، المعانة القضائية للميعوث الدبلوماسي في القانون العراقي، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد/ كلية القانون، ١٩٧٩.
- ٩-د. صلاح الدين عبد اللطيف الناهي، الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية، دار الفرقان،الأردن، ١٩٨٣.
- ١٠-د. صلاح عبد البديع شلبي، حق الاسترداد في القانون الدولي، ط١، القاهرة، ١٩٨٣.
- ١١-صلاح فائق، اليونانيون يطلبون انارتهم لاسباب سياسية، مجلة الدستور، عدد (٣١)، لندن، ١٩٨٣.
- ١٢-صلاح سنتية، كلمة افتتاح، الدورة الثالثة للجنة الدولية الحكومية لل يونسكو في ترکيا، باريس، ١٩٨٣.
- ١٣-طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج١، بغداد، ١٩٧٣.
- ١٤-عبد الصاحب الهر، الزحف العمرياني واثره في ازالة معالم الحضارة، مجلة سومر، وزارة الثقافة والاعلام، مديرية الاثار العامة، ج١ و ٢، المجلد (٣١)، بغداد، ١٩٧٥.
- ١٥-د. عرفان سعيد، (ترجمة) الميثاق الدولي لصيانة وترميم النصب التاريخية، مجلة التراث والحضارة، العدد الرابع، المركز الاقليمي لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية، بغداد، ١٩٨٢.
- ١٦-د. عصام العطية، الخلافة في ارشيف (محفوظات) الدولة، مجلة العلوم القانونية، العدد (١ و ٢)، بغداد، ١٩٨٩.
- ١٧-د. عصام العطية، القانون الدولي العام، ط٥، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٣.

- ٣٨- علي السيد ناصر النتشيندي، البيعة الجوية والاضاءة في المتاحف، مجلة سومر،
المجلد (٣٨)، بغداد، ١٩٨٢.
- ٣٩- د. علي مصادق أبوهيف، القانون الدبلوماسي والقنصلية، الاسكندرية، ١٩٦٢.
- ٤٠- د. عيسى سليمان، اطلاس الواقع الأثري في العراق، وزارة الثقافة
والاعلام / مديرية الآثار العامة، ١٩٧٦.
- ٤١- غسان الجندي، الوضع الثقافي للتاحف التاريخية الموجودة في اعماق البحار،
مجلة الدراسات، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثالث،الأردن، ١٩٩٥.
- ٤٢- الروائع المذكورة، في قانون البحار، ط١، عمان، ١٩٩٢.
- ٤٣- د. فخرى رشيد المها، المنظمات العربية، جامعة بغداد / كلية القانون، ١٩٨٨.
- ٤٤- د. فرج بضمه جي، كنوز المتحف العراقي، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد،
١٩٧٢.
- ٤٥- ليز سكجوت، المتاحف الاسكندنافية، (ترجمة)، عبد السلام رضوان، مجلة
المتاحف، العدد (١٦)، باريس، ١٩٨٨.
- ٤٦- المجموعة التشريعية، قسم الاعلام القانوني، وزارة العدل، ج٢، ١٩٩٤ م.
- ٤٧- د. مجید حميد الغبكي، قانون النقل العراقي، المبادئ والاحكام، منشورات
مركز البحوث القانونية (٩)، بغداد، ١٩٨٤.
- ٤٨- محمد ابو الفرج العش، الان Bhar بالآثار وتبادلها واهداها، بحث مقدم للمؤتمر
السادس للآثار في البلاد العربية المنعقد في ليبيا، القاهرة، ١٩٧١.
- ٤٩- د. محمد بشير الشافعي، المنظمات الدولية، الاسكندرية، ١٩٧٠.
- ٥٠- محمد بن يونس ونبيل سعيد، موسوعة التشريعات العربية، ج الآثار، العراق
(غير محدد جهة وسنة الطبع).
- ٥١- د. محمد صالح الحابري، دراسة تقويمية شاملة لاعمال مؤتمر الوزراء المسؤولين
عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨٦، تونس،
١٩٨٨.
- ٥٢- د. محى الدين ضابر، مفهوم الامن الثقافي، اليكسو، الدورة الرابعة، الجزائر،
١٩٨٣.

- ٥٢-مدوح شوقي، تقرير عن دورة معهد سالورنيك، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد (٣٦)، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٥٣-د. مراد الرماح، التراث الحضاري في البلاد العربية: واقعه وافقه، المجلة العربية الثقافية، عدد (٣٠)، تونس، ١٩٩٦.
- ٤-معين احمد محمود، تاريخ مدينة القدس، دار الاندلس، لبنان، ١٩٧٩.
- ٥٥-د. مؤيد سعيد، ماذا جرى في العراق (الندوة الدولية للآثار العراقية المسروقة خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١)، مطبوعات وزارة الثقافة والاعلام / دائرة الآثار والترااث، بغداد، ١٩٩٤.
- ٥٦-د. مؤيد سعيد ود. فوزي رشيد ود. بهنام ابو الصوف ود. طارق مظلوم ود. فاضل الساقي والاستاذ اسامه النقشبندي والاستاذ عبد الصاحب الهر، اعادة الاثار المسروقة (ندوة افاق عربية)، مجلة افاق عربية، العدد الثاني، بغداد، ١٩٨٧.
- ٥٧-نعم الدين بامان، الثقافة (مفهوم في قام التطور)، وقائع اليونسكو، مجلد (٢٢)، العدد التاسع، باريس ١٩٧٦.
- ٥٨-د. نزار جاسم العنبيكي، مشكلة تكثيف وتطبيق مبادئ قانون الحرب على العمليات العدائية للدول المتحالفه ضد العراق، مجلة العلوم القانونية، المجلد العاشر، العدد الاول، جامعة بغداد / كلية القانون، ١٩٩٤.
- ٥٩-د. نقولا زيادة، الطرق التجارية في العصور الوسطى، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان (٦٣-٦٤)، لبنان، ١٩٨٤.
- ٦٠-هلجي شولتز، الدافعات تعريف ممتلكات ثقافية الى جرينلاند، (ترجمة)، ادهم محمد سليم، مجلة المتأحف، العدد ١٦، باريس ١٩٨٨.
- ٦١-الويبو(المنظمة العالمية للملكية الفكرية)، الحماية الدولية للملكية الادبية والفنية، جنيف، ١٩٩٥.
- ٦٢-يعيني حلمي رجب، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، القاهرة، ١٩٧٦.

بـ-المقالات :

- ٦٣ـ مؤتمر حماية المقدسات والتراث الثقافي الفلسطيني في القاهرة، مجلة المدينة العربية، العدد الخامس والثلاثون، الكويت، ١٩٨٩.
- ٦٤ـ من أجل حماية الممتلكات الثقافية في الدول العربية، ادباء اليونسكو، عدد (٢٠٢)، باريس، ١٩٧١.
- ٦٥ـ منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، مجلة السياسة الدولية، العدد الأربعون، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٦٦ـ الندوة الدولية للآثار المسروقة، خلال الحرب العدوانية على العراق عام ١٩٩١، مجلة سومر، المجلد ٤٧، وزارة الثقافة والاعلام المؤسسة العامة لآثار وتراث، ١٩٩٥.
- ٦٧ـ نشاطات المركز الأقليمي، لصيانة الممتلكات الثقافية في الدول العربية، مجلة التراث والحضارة، العدد ١٤-١٢، بغداد، ١٩٩٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية :

أ- الكتب والرسائل والبحوث :

- 68-Alexandrov, E. International Legal Protection of Cultural Property, Sofia Press, 1979.
- 69-Arechaga, International Responsibility in Manual of Public International Law, ed. Sorenson, 19698.
- 70-CERAM,C.W."Gods,Graves,And Scholars, The Story of Archaeology ",ed.Sid Gwick and Jackson Limitied (Second Impression, London,1974).
- 71-Clark, L.Christie,Illicit Traffic in Cultural Property:Canada Seeks Abilateral Agreement with The United States, Museun (UNESCO, Paris), Vol.XXXVIII, No. 3, 1986.
- 72-Dr. Damiriji, Muayyad, "Babylon, Samarra...not on UNESCO 'S World Heritage List", The Baghdad Observer,ed.In 'am N.Jaber (Baghdad, No. 8356, 1995).
- 73-Dumrcay, Jacques, "Borobudur", World Heritage Review, ed. Brnd V. Drost (Madrid, No.2, 1996).
- 74-Flanner, J.Man Monuments, New York,1947.
- 75-Dr.Gasser,H.P.Same Legal Issues Concerning Ratification of the 1977 Geneva Protocols,Armed conflict and the New: Aspects of the 1977 Geneva Protocols and the 1981 Weapons Convention, ed. Micheal A. Meyer (London:The Chameleon Press, 1989).
- 76-Hornell, J.The Poerich Pact and Bent of Peace, American Heritage, ed. O.G.S. Crawford (New York, No, 41, Vol.XL, 1937).
- 77-Hudson, Chris and Colin McEwan,"Focusing Pride in the Past", Museum (UNESCO, Paris) NO. 154 (Vol, XXXIX, No.2,1987).
- 78-ICOM (International Council of Museums), Code of Professional Ethics, Paris, 1990.
- 79-Maarice,Clare & Turnor, Richard. The Export Licensing Rules in United Kingdom and The Waverley Criteria, International Journale of Cultural Property.(No. 2.Vol.1,1992), Germany .

- 80-Kennedy, Carol,"Buying Antiques in Europe "What to buy and Where ,ed. Bowker (London and New York,1979).
- 81-Mayer,F.One of UNESCO 'S Main Objectives, The World Heritage Review, ed.Bernd V.Droste (Madrid, No.1, 1996).
- 82-Messenger,P.M. (ed.)The Ethics of Collecting Cultural Property.Whose Cultural? Whose Property? (University of New- Mexico Press, Al Buquerque, 1989).
- 83-O'Keef, P.J & Prrott, L.V.Law and The Cultural Heritage: Volum I, Discovery and Excavation (But terworths, London,1984).
- 84-O'Keef, P.J.&Prrott, L.V.National Regulations Concerning The Export of Cultural Property, University of Sydney, 1988.
- 85-Rousseou, Droit International Public, Vol.V, Les Rapports Conflictuels, Paris, 1983.
- 86-Sobrinho,L.Borbosa, "The Adventure of World Trade", Courier, ed. Edouard Glissant (Paris, 1984).
- 87- Tshiluila, Shaje, "Inventorying Movable Cultural Property", Museum (UNESCO,Paris),No.153 (Vol.XXXIX,No.1,1987).
- 88-Vasarhely,Istven,"Restitution In International Law," Budapest,1964.
- 89-Vitell, Karen D. Implementing the UNESCO Convention:A Challenge for Archaeologists, American Antiquity, ed.Roland Austin (New York, No. 3, Vol.45,1980).

بـ المـقـالـات

- 90-Compendium of Ligislative Texts.The Protection of Movable Cultural Property, Paris,1992.
- 91-Convention And Recommendations of UNESCO Concerning The Protection of the Cultural Heritage, Paris,1983.
- 92-Return and Restitution of Cultural Property:Role of Museum and Art Institute of Chicago Returns:Khmer Lintel to Thailand, Museum,Paris,No. 162 (Vol.XLI,No.2,1989).
- 93- United States of America Restricts Import of Cultural Artifacts from EL Salvador, Museume,Paris, No.159, (Vol.XL,No.3,1988).

ثالثاً : الوثائق والتقارير :

أ-اللغة العربية :

- ٩٤- اتفاقية رويرش لسنة ١٩٣٥ ، بشأن حماية الممتلكات الثقافية في مجموعة الدول الأمريكية.
- ٩٥- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي) لسنة ١٩٥٤.
- ٩٦- اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة لسنة ١٩٧٠.
- ٩٧- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة ١٩٧٢.
- ٩٨- الام المتحدة، وثائق الجمعية العامة، الدورة الخمسون ، المجلد الاول ، الملحق رقم ٤٩ / ٤٠ ، نيويورك ، ١٩٩٥.
- ٩٩- السفير عصمت كتاني ، خطاب بمثابة العراق في الجمعية العامة حول اعادة الاعمال الفنية الى البلدان التي جردت من ملكيتها، الممثلية العراقية الدائمة لدى الام المتحدة/نيويورك، الوثيقة رقم (٤٠/٣/١٠) في ١٠/١٠/١٩٨٠.
- ١٠٠- اليونسكو، اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز اعادة الممتلكات الثقافية الى بладها الاصلية او ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، الدورة الاولى ، باريس ١٩٨٠.
- ١٠١- اليونسكو، اعمال المؤتمر العام، الدورات:
- الثانية عشرة ، باريس ، ١٩٦٢
 - الخامسة عشرة ، باريس ، ١٩٦٨
 - السادسة عشرة ، باريس ، ١٩٧٠
 - السابعة عشرة ، باريس ، ١٩٧٢
 - التاسعة عشرة ، نيبوبي ، ١٩٧٦
 - العشرون ، باريس ، ١٩٧٨
 - الواحد والعشرون ، بلغراد ، ١٩٨٠
 - الرابعة والعشرون ، باريس ، ١٩٨٧ .

١٠٢ - الاليكسو، مؤتمر الوزراء المسؤولون عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الدورات:

- الثالثة، البحرين، ١٩٨١
- الخامسة، تونس، ١٩٨٥
- السادسة، دمشق، ١٩٨٧
- السابعة، الرباط، ١٩٨٩
- الثامنة، القاهرة، ١٩٩١
- النinth، بيروت، ١٩٩٤
- العاشرة، تونس، ١٩٩٧

١٠٣ - وثائق المؤتمر الحادي عشر للإذاعة في البلاد العربية، تونس، ١٩٨٧.

١٠٤ - وثائق وزارة الداخلية العراقية:

المحكمة الخاصة:

الوثيقة رقم ٣٢٣ ج/١٩٩٧.

١٠٥ - وثائق وزارة الثقافة والاعلام العراقية:

الحقوق رقم ٢٣٤٤٣١ في ٦/٦/١٩٩٧

العلاقات رقم ١٤٣١ في ٣/٢٩/١٩٨٧

١٠٦ - الواقع العراقي، العدد ١٤٨٩، في ٢٢/١٠/١٩٦٧.

بـ اللغة الأجنبية:

١٠٧ - وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة

-A/9199,18/12/1973.

-A/36/L-22/Rev.1,25/11/1981.

-A/42/533,9/9/1987.

-A/44/585,13/9/1989.

-A/50/94,23/12/1995.

-A/51/10,615-26/7/1996.

١٠٨ - وثائق منظمة اليونسكو:

-CC 79/CONF.206/INF.1,12/2/1980.

-CLT-83/CONF.216/8,10/11/1983.

-CC-87/CONF.207/3,2/2/1987.

-24C/94,29/6/1987.

-CLT/CH/94/608/2.

-CLT-95/CONF-009/5.

-CLT-96/CONF-603/INF,3.

-CLT-96/CONF-603/INF,4.

Abstract

The cultural properties are regarded as one of the most important fields that polarizes attention in the international cultural-relations; Moreover, the cultural properties attract the researcher's attention because of many aspects as they are so wide and overall that they are not confined only on the archeological pieces and historical and artistic antiques, records, documents and manuscripts, but also they include all literary classifications and practical, musical, photographic and cinematic arts.

In this research, it was difficult to tackle in details all the subjects that included in the concept of the cultural properties.

We only deal with the historical and cultural Properties since they have special importance as they are regarded as important parts of the heritage of cultural and National security from one hand, and they form a vital case associated with the identity of the state and its sovereignty and independence and control on its resources from the other hand.

As regards to the aggressive practices of the Allied countries against Iraq in 1991 as these practices affected badly on the cultural of such aggressive practices and its brutality towards historical and cultural monuments were regarded and still regarded as endless sources providing the modern world civilization with the reasons of survival and progress.

However, the study of suchh a subject contains big importance as it is associated whith the archeological sites, museums and Properties that were taken away and stolen during the period of aggression and that was the reason which made me choose this subject as a research field.

We chose to tackle the subject "Protection of the cultural properties in the International Law: A Practical study about Iraq".

The paper includes three chapters preceded by a preliminary chapter about the protection of the cultural properties and its development phases across the history.

The first chapter is devoted to the legal rules to protect the cultural properties, while the second chapter is specified to the illegal circulation of theh cultural properties and its restitution .

The third chapter deals with the international efforts to protect the cultural properties.

The paper is ended with some conclusions and recommendations that necessary to secure protecting cultural Iraqi properties.